



جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية-  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم القانون الخاص



# العلاقة بين الإدارة والمواطن في عصر الرقمنة

## مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الإداري

تحت إشراف الأستاذ  
عيساوي عز الدين

من إعداد الطالبة  
- أيت منصور فريدة

### أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: موري سفيان، أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية ----- رئيسا  
الأستاذ: عيساوي عز الدين، أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية مشرفا ومقررا  
الأستاذة/ة: بري نور الدين، أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية ----- ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى:

﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي

مُخْرَجَ صِدْقٍ وَأَجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا

تَصِيرًا ﴿٨٠﴾

# شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

نشكر الله سبحانه وتعالى أولاً ونحمده كثيراً على أن يَسِّرَ لنا أمرنا  
في القيام بهذا العمل.

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير

إلى اللذين حملوا رسالة العلم والمعرفة

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان الكبير

إلى الأستاذ المشرف "عيساوي عز الدين" على تولّيه الإشراف على هذه المذكرة

وعلى كل ملاحظاته القيّمة

وجزاه الله عن ذلك كل خير،

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الخاص إلى الأساتذة الكرام بشكل عام

ويطيب لنا تقديم خالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول

فحص وتدقيق هذه المذكرة.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وكل من ساعدنا على إتمامه،

وإلى كل من خصّنا بنصيحة أو دعاء.

نسأل الله أن يحفظهم وأن يجازيهم خيراً.



# الاهلآء

إلى كل من يقطنون مملكتي الصغيرة  
أمي ... زوجي العزيزن  
إلى أبي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته  
أحيا معهم الحاضر ... وأستشرف بهم المستقبل  
إلى من كانوا ملاذي وملجئي، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات  
أحبائي وأصدقائي  
إلى من لم أعرفهم ... ولم يعرفوني  
إلى من سأفتقدهم وأتمنى ... أن يفتقدوني  
إلى من أتمنى أن أذكرهم ... إذا ذكروني  
إلى من أتمنى أن تبقى صورهم ... في عيوني  
أهدي عملي هذا



# قائمة المختصات

# قائمة المخصصات

---

أولاً: باللغة العربية

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ج: جزء.

د.ب.ن: دون بلد النشر.

د.س.ن: دون سنة النشر.

د.ط: دون طبعة.

ط: طبعة.

ص.ص: من الصفحة إلى الصفحة.

ص: صفحة.

ق.إ.ج.ج: قانون الإجراءات الجزائرية الجزائري.

ق.م.ج: القانون المدني الجزائري.

ثانياً: باللغة الفرنسية

**N°** : Numéro.

**Op-Cit** : Ouvrage Précédemment Cite.

**P** :Page.

**PP** : de Page à la Page.

**Ibid** : Même Référence Précédent Cite.

مقدمتہ

## مقدمة

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة خاصة في الألفية الثالثة مجموعة من التطورات والتغيرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أدى بدوره إلى ظهور الشبكة العالمية للاتصالات "الإنترنت" التي ساهمت في تحول الدول إلى مجتمعات إلكترونية تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة الميادين والهدف من ذلك هو تسريع وتحسين مردودية في أداء الخدمات في هذه المجالات.

هذا التطور السريع من التكنولوجيا المعلومات إنعكس على الإدارة العمومية التي تعتبر الآلة التي تحرك عجلة التنمية في الدولة، وتخدم المواطنين، بذلك تم إدراج برمجة معلوماتية داخل الإدارة واستخدام الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات بالإضافة إلى استخدام صناعات المعرفة الذين يعتبرون كمورد بشري داخل الدولة والذي يعتبر الرأسمال الأساسي للإدارة<sup>(1)</sup>.

وإذا رجعنا إلى ما سبق ذكره لا يمكن لهذه تقديم خدمات إلكترونية دون اللجوء إلى تبسيط المساطر وإدخال بعض الحركة والمرونة في إجراءاتها، فمشروع الإدارة الإلكترونية هو نتيجة حتمية لتفاعلات مجالات تكنولوجيا المعلومات والإدارة الإلكترونية تمثل نوعا من الاستجابة القوية لتحديات القرن الواحد والعشرين، فهي المدرسة الأحدث في الإدارة تقوم على استخدام الإنترنت وشبكات الأعمال في إنجاز العمل الإداري الشيء الذي يميزها عن الإدارة التقليدية، وبالتالي فإن تطبيق الإدارة الإلكترونية هو الوسيلة الأمثل من أجل الارتقاء بالإدارة بالخصوص في البلدان العربية بحكم الانتماء وهذا الارتقاء يكون من خلال تفعيل نموذج تنظيمي يتصف بالترابط الشبكية، التكامل والتنسيق بين عناصره وعملياته والتحرر من قيود المكان بالإضافة إلى درجة عالية من التوازن في النتائج.

إضافة إلى ما سبق ذكره القضايا المهمة التي تثيرها الإدارة الإلكترونية والتي تتعلق بهذا النوع الحديث للتقنيات المستخدمة في تلك المنظمات المتمثلة في قضية تنظيم قطاع الاتصالات

---

(1)-ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2012، ص.3.



ومتطلبات تحريره للمساهمة في سرعة تطور المنظمات الإلكترونية قضية تأمين المعاملات والمعلومات وعدم تسربها إلى غير المخولين بالتعامل فيها أو الاطلاع عليها.

وتظهر الأهمية البالغة للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة نفسها وعلى مستوى علاقة الإدارة بالمواطن بحكم كل وظائف الإدارة وخدماتها موجهة لإرضاء المواطن بغرض تقريبها الإدارة من المواطن وهو هدف جميع الإدارات في دول العالم من بينها دولة الجزائر بحكم الانتماء والتي ترغب بدورها الحرص على تقريب إداراتها العمومية من المواطنين قصد إرضائها وبالخصوص في هذا العصر الرقمي الذي ساهم بشكل كبير في تطوير العلاقة بين الإدارة والمواطن وتقريبها منه وخاصة في ظل ظاهرة مهمة معروفة ومؤخرا ونتعايش معها ألا وهي ظاهرة "جائحة كورونا" الذي ساعد بدوره بشكل كبير في تطوير قطاع الإدارة من حيث الرقمنة، بحيث منذ تطبيق الحجر الصحي في مارس الماضي أدى إلى ظهور طرق اتصال جديدة تم اعتمادها من طرف الإدارة هذا ما جعل من مسار الرقمنة في هذا القطاع النشيط وبالتالي قدم بدوره خدمات قصوى للمواطن وذلك عن بعد باستخدام وسائل الاتصالات والتكنولوجيا من بينها شبكة الأنترنت.

إن البحث العلمي يكون نتيجة حتمية لتساؤلات تطرح في موضوع معين يختاره الباحث وهذه التساؤلات ليس بالضرورة القصد منها إزالة الغموض، إنما يمكن أن تكون بحث في جذور الموضوع وكل ما يحيط به.

فهناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية تعتبر السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع وهو فهم معنى الإدارة الإلكترونية ومدى تقريبها من المواطن والتعرف على واقع تطبيقها في الجزائر بحكم الانتماء ولعل أهم سبب هو المساهمة في إثراء البحوث العلمية الجامعية حيث يلاحظ ندرة في هذا النوع من الدراسات في الجزائر، بالإضافة إلى ندرة المراجع والبحوث المتعلقة بالموضوع والصعوبات التي تواجهه.

أهمية هذه الدراسة بالغة نظرا إلى القيمة البالغة التي يكتسبها الموضوع على المستوى العالمي والاهتمام المتزايد لدى الباحثين نظرا لكونهم ثروة المستقبل وذخره والعنصر الفعال في عملية التغيير،

## مقدمة

إذ يرون بضرورة تطبيق المشروع ونظرا للندرة العلمية في هذا الميدان، جاءت هذه الدراسة للإزالة  
البس والغموض وتسييره لجاهليه.

تتمثل أيضا هذه الأهمية في أن موضوع الإدارة الإلكترونية له أهمية بالغة بالنسبة للإدارة  
والمواطن على حد سواء، فالتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يعد من أهم التطورات  
التي حدثت على مستوى الإدارة العمومية في الدول، وبالخصوص الإدارة العمومية الجزائرية، الذي  
ترمي من خلاله إلى مواكبة العصر من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات، وأهمية أخرى للدراسة  
تكمن في معرفة مدى علاقة الإدارة بالمواطن في ظل هذه التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا  
المعلومات والاتصالات.

وتكمن أهداف هذه الدراسة تتمثل في التعرف على ذاتية الإدارة الإلكترونية ومقوماتها،  
ومحاولة معرفة مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، وكذا التعرف على مقومات العلاقة بين  
الإدارة والمواطن في العصر الرقمي، والتعرف على تقييم الوضع الإلكتروني لعلاقة الإدارة بالمواطن  
في الجزائر كنموذج.

ويتم اعتماد المنهج الوصفي لهذه الدراسة نظرا لطبيعة هذه الدراسة التي تستهدف الكشف  
عن تأثير الإدارة الإلكترونية على سير وإدارة المرفق العام وعلى المواطن بشكل خاص.

بالرجوع إلى ما سبق ذكره عن الإدارة الإلكترونية ودورها في تقريب الإدارة من المواطن،  
فارتأينا طرح إشكالية حول مدى فعالية رقمنة الإدارة العامة في ترشيد وتحسين العلاقة بين الإدارة  
والمواطن في العصر الحالي؟

سيتم دراسة الإدارة في العصر الرقمي (الفصل الأول)، ثم دراسة تنظيم العلاقة بين الإدارة  
والمواطن في العصر الرقمي (الفصل الثاني).

# الفصل الأول

## الإدارة في العصر الرقمي

إن التقدم العلمي والتطور التكنولوجي وانتشار الثقافة الإلكترونية وتطور وسائل التكنولوجيا كالحاسوب وتطبيقاته وكذا تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور شبكات الأنترنت دفع دول العالم إلى إدخال هذه التقنيات والتكنولوجيات الحديثة على الإدارة العامة التي تعتبر العصب الأساسي الذي تقوم عليه الحكومات ذلك بهدف التخلص من النمط التقليدي للإدارة واستبداله بالنمط الإلكتروني في العصر الرقمي، بما له من فوائد كتبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم خدمات أرقى لصالح المواطن.

لذلك سيتم من خلال هذا الفصل دراسة الإطار النظري للإدارة الإلكترونية من خلال تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية (المبحث الأول)، متضمنا ذاتية الإدارة الإلكترونية، ومقوماتها وتبيان مجال تطبيقها في الجزائر (المبحث الثاني).

## المبحث الأول

### مفهوم الإدارة الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية شكل من أشكال الإدارة العامة ولكنها تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) للقيام بأنشطتها، وتهدف الإدارة الإلكترونية إلى تقديم خدمة أسرع وأكثر دقة للمواطنين بفضل إمكانية إجراء عمليات إدارية عبر الحواسيب الآلية.

ولقد أصبحت الإدارة الإلكترونية لزامًا مع التحول الرقمي الكبير الذي يشهده العالم لما تمتاز به من دقة وسرعة وقلة تكلفة مقارنة بالورقيات، فهي تسعى نحو بناء هيكل بيانات حوسبي يعتمد على العنصر الآلي في العمليات على البيانات أكثر من الاعتماد على العنصر البشري، فالعنصر البشري في الإدارة الإلكترونية مهمته التحكم والتوجيه لأوامر الحاسب الآلي.

لذلك سوف نقوم بدراسة ذاتية الإدارة الإلكترونية (المطلب الأول)، ثم دراسة مقومات الإدارة الإلكترونية (المطلب الثاني).

## المطلب الأول

### ذاتية الإدارة الإلكترونية

في هذا المطلب سنستعرض تعريف الإدارة الإلكترونية وتمييزها عن الإدارة التقليدية (الفرع الأول)، وكذا إبراز أهم خصائص الإدارة الإلكترونية (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### تعريف الإدارة الإلكترونية وتمييزها عن الإدارة التقليدية

الإدارة الإلكترونية هي منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف، والإدارة الإلكترونية يمكن أن تشمل كلا من الاتصالات الداخلية والخارجية لأي منظمة.

لتوضيح أكثر سوف نقوم بتقديم تعريف الإدارة الإلكترونية (أولاً)، ثم تمييز الإدارة الإلكترونية على الإدارة التقليدية (ثانياً).

### أولاً: تعريف الإدارة الإلكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية (électro mangement) من المصطلحات العلمية المستحدثة في مجال العلوم العصرية حيث أنه لم يتم حتى الآن الوصول إلى تعريف دقيق يمكن أن يتفق عليه فيما يخص مصطلح الإدارة الإلكترونية من قبل الباحثين والخبراء العالميين بحيث كل واحد عرفها بوجهة نظره الخاصة به وفيما يلي نستعرض بعض التعريفات التي وردت بشأن الإدارة الإلكترونية فقد عرفها (غنيم)<sup>(2)</sup>، أن الإدارة الإلكترونية هي استخدام خليط من التكنولوجيا لأداء الأعمال والإسراع بهذا الأداء وإيجاد آلية متقدمة لتبادل المعلومات داخل المنظمة وبينها وبين المنظمات الأخرى والعملاء، وأن الإدارة الإلكترونية هي تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر سواء من الافراد أو المنظمات من خلال استخدام شبكة الاتصالات الإلكترونية.

وذكر "عبود نجم"، تعريفه للإدارة الإلكترونية بأنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنيت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة، والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة<sup>(3)</sup>.

وعرفها أيضا الدكتور "السالمي" بأنها الاستغناء عن المعاملات الورقية وإخلاق المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقاً<sup>(4)</sup>.

(2) - أحمد محمد غنيم، الإدارة الإلكترونية (أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل) د.ط، المكتبة العصرية، 2003، ص.31.

(3) - نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص.160.

(4) - سالمي علاء عبد الرزاق السليطي، الإدارة الإلكترونية، د.ط، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص.32.

كما تم تعريف الإدارة الإلكترونية حسب الدكتور "عدنان مصطفى البار"<sup>(5)</sup>، بأنها العملية الإدارية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع العمليات الإدارية الخاصة بالمؤسسات بهدف تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفعالية الأداء بالمؤسسة.

وعرفت الإدارة الإلكترونية بأنها إدارة غير مرتبطة بزمان ومكان معين إذ أن عملية التواصل بين القائد والمدراء لا يوجد بينهما أي حدود فإن إعتماها الكلي على تكنولوجيا المعلومات مما يقلل من الجهد المبذول للقائد، عرفها أيضا (Heneri Isaac) كما يلي<sup>(6)</sup>: "نحن نعرف الإدارة بشكل كلاسيكي على أنها مجموعة من أربع عمليات يغذيها نظام، نظام المعلومات، هذه العمليات الأربع هي:

- عملية وضع اللمسات الأخيرة على أهداف الشركة (المهام، الإستراتيجية، الخطط، الميزانيات).
- العملية التنظيمية (تعريف الهياكل والآليات للتنسيق).
- عملية التسيير للرجال (إدارة الموارد البشرية، الأدوار).

من هذه التعاريف يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي بديل جديد في الإدارة، يرتكز أساسا على استخدام الوسائل الإلكترونية من حواسيب، تقنيات الأنترنت وشبكات الأعمال الأخرى لتحقيق أهداف الشركة أو الإدارة واستغلال أمثل للوقت ولمصادر المعلومات المتاحة والمال والجهد، وتحقيق الجودة والسرعة المطلوبة وتحقيق إدارة قائمة على التخطيط والتوجيه والرقابة.

### ثانيا: تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية

تتميز وتختلف الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية في النقاط التالية:

(5) - عدنان مصطفى البار، الإدارة الإلكترونية (التقنيات الحديثة)، د.ط، تجمع مشرقى للعلمانية العرب، 2008، ص.78.

(6) - Heneri Isaak, e-management, G.ap et methodologie, Université Paris Dophine, observations du e-management, Dophine -legrs, 2008, P-1

- **طبيعة الوسائل المستخدمة عند التعامل بين الأطراف:** الإدارة التقليدية تعتمد على الوسائل التقليدية لإجراء الاتصالات بين أطراف التعامل المختلفة بينما الإدارة الإلكترونية تتم الاتصالات فيها باستخدام الشبكات الإلكترونية<sup>(7)</sup>.
- **طبيعة العلاقة بين أطراف التعامل:** الإدارة في ظل المفهوم التقليدي تكون علاقاتها بين أطراف التعامل مباشرة، بينما الإدارة الإلكترونية تشير إلى انتفاء وجود العلاقة المباشرة بين أطراف التعامل حيث توجد أطراف التعامل مع، أو في نفس الوقت على شبكات الاتصال الإلكترونية.
- **طبيعة التفاعل بين أطراف التعامل:** تؤكد ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة أن التفاعل بين أطراف التعامل يتسم بالبطء النسبي، بينما في الإدارة الإلكترونية بالسرعة كما يحقق التفاعل الجمعي أو المتوازي بين فرد ما ومجموعة ما من خلال استخدام شبكات الاتصال الإلكترونية<sup>(8)</sup>.
- **مدى الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية:** تعتمد ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة على وجود استغلال الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة أحسن استغلال ممكن، بينما ممارسات مفهوم الإدارة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا الواقع الافتراضي، وترتكز الإدارة بمفهومها التقليدي على هرمية المعلومات (مدير لديه معلومات أكثر كثافة وسعة وثراء مقابل عاملين لا يملكون إلا القدر اليسير منها على قدر ما يسمح به تقسيم العمل)، بينما الإدارة الإلكترونية تركز على الإنترنت وشبكات الأعمال<sup>(9)</sup>.
- **من حيث المهام:** هناك إدارات ذات مهام خاصة كالإدارة المحلية ودارة الجوازات مثلا، لديها من الإجراءات الكثيرة المتداخلة مما يصعب تحقيقه في ظل النظام التقليدي للإدارة، في ظل الإدارات الإلكترونية الحديثة، أصبح هذا النوع من الإدارات يؤدي عملياته المتداخلة بيسر وسهولة من خلال تلك الإمكانيات الفارقة التي أتاحتها التقنية<sup>(10)</sup>.

(7) - أحمد محمد غنيم، الإدارة الإلكترونية (أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل) د.ط، المكتبة العصرية، 2004، ص.62.

(8) - عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة متنوري، قسنطينة، 2010، ص.174.

(9) - نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية (الإستراتيجية والوظائف، المشكلات)، د.ط، دار المريخ، السعودية، 2004، ص.122-123.

(10) - أحمد محمد غنيم، المرجع السابق، ص.ص. 36-40.



- **التوثيق والضبط:** تستطيع الإدارات الإلكترونية بكل يسر وبفعل برامج التقنية التي لا تتوقف عند جديد، تسجيل أي إجراء يتم على الشبكة الإلكترونية للإدارة بالساعة والدقيقة والثانية التي تم فيها، مما يضمن لتلك الإدارات أعلى مستوى من الدقة والتوثيق لمدخلاتها ومخرجاتها ومعاملاتها التي تحكمها النظم والبرامج فائقة الدقة والحماية والأمان للإدارات الإلكترونية.
- **من الناحية المادية:** نجد أن الإدارة التقليدية على المدى البعيد مكلفة جدا، بينما الإدارة الإلكترونية هي أقل تكلفة على المدى البعيد.
- **من حيث الوثائق المستخدمة:** تتميز الإدارة الإلكترونية باستخدامها لوثائق إلكترونية، بينما الإدارة التقليدية تتميز باستخدام وثائق ورقية<sup>(11)</sup>.

### الفرع الثاني

#### خصائص الإدارة الإلكترونية

- إن التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال في الإدارة الإلكترونية على اختلاف تنوعها جعلها تتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل هذه الخصائص فيما يلي<sup>(12)</sup>:
- أنها إدارة بلا ورق: حيث تعتمد على البريد الإلكتروني والأرشيف الإلكتروني والرسائل الصوتية والأدلة والمفكرات الإلكترونية ونظم المتابعة الإلكترونية.
  - إدارة بلا مكان: والتي تقوم على الاجتماعات والمؤتمرات الإلكترونية واستخدام التليفون المحمول والعمل عن بعد، والتعامل مع المؤسسات الافتراضية.
  - إدارة بلا زمان: تعمل على مدار اليوم والأسبوع والشهر والسنة ولا تتقيد بحدود زمنية.
  - تتميز بالابتكارية والعالمية والاعتماد على المعرفة كأساس لتنفيذ الأعمال.

(11)- رشا خويلجي أحمد البشير، الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بتطور الوحدات الإدارية في جامعة إفريقيا العالمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية، جاكارتا، 2016، ص72.

(12)- رضوان محمود عبد الفتاح، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012، ص.ص. 20- 21.

- تحتاج إلى أنظمة إلكترونية مثل أنظمة التحصيل المجمعة والخدمة عن بعد والشراء الإلكتروني وأنظمة المتابعة الفورية، أنظمة تخطيط الموارد ونقاط البيع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية... إلخ.
- تخفيف المشكلات الناجمة عن تعامل طالب الخدمة مع موظف محدود الخبرة، أو غير معتدل المزاج.
- تهيئة فرص ميسرة لتقديم الخدمات إطلابها من خلال الحاسب الآلي<sup>(13)</sup>.

### المطلب الثاني

#### مقومات الإدارة الإلكترونية

تتمثل هذه المقومات في مجموعة من المبررات والأهداف التي ترمي إليها الإدارة الإلكترونية والتي سنعرضها (الفرع الأول)، ومجموعة من المتطلبات التي سننتظر إليها (الفرع الثاني).

### الفرع الأول

#### مبررات الإدارة الإلكترونية وأهدافها

لإنجاز مشروع الإدارة الإلكترونية في أرض الواقع يستوجب توفره على مجموعة من المبررات والأهداف التي سيرتكز عليها أثناء تنفيذه. وفي هذا الفرع سنسلط الضوء على مبررات الإدارة الإلكترونية (أولاً)، وأهداف الإدارة الإلكترونية (ثانياً).

#### أولاً: مبررات الإدارة الإلكترونية

هناك العديد من المبررات التي قد دفعت بجميع الحكومات للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية والتسارع في تطبيقها، وهذه المبررات تتمثل في:

- الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال.

(13) - فداء حامد، الإدارة الإلكترونية، الأسس النظرية والتطبيقية، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص.195.

- تسارع التقدم التكنولوجي والثروة المعرفية المرتبطة به: إن توظيف التكنولوجيا الحديثة لصالح المجتمع وتمكينه من الحصول على فوائد كثيرة تتمثل في تحسين أداء المؤسسات وإتاحة الغرض للمؤسسات أن تستثمر في قطاع التكنولوجيا لتسهيل الحياة والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة على المستوى الدولي<sup>(14)</sup>.

- تعرض الحكومات لضغوط مستمرة من المواطنين والمستفيدين بشكل عام من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات التعليمية وذلك بسبب تزايد عدد السكان والرغبة في تحسين نوعية الخدمة والإسراع في إنجاز الخدمات الإدارية المتعلقة بالمؤسسات التعليمية والتخلص من الروتين والبيروقراطية<sup>(15)</sup>.

- حاجة الموظفين العموميين للدعم النوعي من خلال معلومات صلبة ونظام عمل متطور<sup>(16)</sup>.

- زيادة مساهمة المواطنين: يطالب المدافعون عن الإدارة الإلكترونية بزيادة مساهمة المواطنين في الحكومة، حتى تعطيم شعورهم، بالمشاركة في اتخاذ القرار، أما من جانب الحكومة فيمكنها الاتصال مع المناطق النائية والأقليات وإرسال واستقبال المعلومات وأيضاً فتح المجال لعمل لقاءات بين المواطنين من أجل توفير الفرص للأشخاص الذين لديهم نفس الاهتمامات والآراء وتباعد بينهما المسافات<sup>(17)</sup>.

- التنمية الاقتصادية: لها علاقة مباشرة بالشفافية فالدول التي تتطلع إلى التطور الاقتصادي يكون لديها دافع قوي للاتجاه نحو مشروع الإدارة الإلكتروني، وخاصة إذا كانت تتطلع إلى جذب

(14)- بلجيج شهنيز، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة، التجربة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص إدارة وحكومة محلية، كلية الحقوق فسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2010، ص.ص.10-11.

(15)- محمدي محمد يونس، مقال بعنوان: التحول نحو الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم لمواكبة تحديات العصر الرقمي، تعليم جديد، أخبار وأفكار وتقنيات التعليم، بتاريخ: 26 جانفي 2016، المتوفر على الموقع: [www.new.educ.com](http://www.new.educ.com)، وتم الإطلاع عليه يوم: 13 جويلية 2012 على ساعة 16.

(16)- تفرات يزي، سلاوتي حنان وبصري ريمة، "مبررات الانتقال إلى تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، مع الإشارة إلى تجارب بعض المؤسسات الجزائرية، مجلة البديل الاقتصادي، عدد 02، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2020، ص.ص.92.

(17)- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2004، ص.ص.190.

- الاستثمارات الأجنبية وتحسين صورتها أمام المستثمرين فالإدارة الإلكترونية تحسن البيئة التحتية لتقديم الخدمات، وهذا جانب من جوانب التزامها بإجراء تغييرات للدخول إلى اقتصاد المعرفة.
- توجيهات العولمة وترابط المجتمعات الإنسانية<sup>(18)</sup>.
  - تطور المنظمات خلال القرن العشرين بشكل متجدد شمل كل من الهياكل التنظيمية الوظيفية، والهياكل التنظيمية البيروقراطية، والهياكل التنظيمية بالمصفوفات، والهياكل التنظيمية المنظومية.
  - ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتمييز داخل كل مؤسسة.
  - اتصال المستثمرين العاملين على اتساع نطاق العمل.
  - وجوب التوصل إلى الكفاءة في تقديم الخدمات العامة للمجتمع.
  - التسويق وضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.
  - صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.
  - القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق<sup>(19)</sup>.

### ثانياً: أهداف وآفاق الإدارة الإلكترونية

- بما أن الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات المتطورة لتعزيز دور الإدارة الإستراتيجية للمنشأة ودفع مستوى الأداء بها، فهي تعمل على تحقيق الأهداف التالية:
- تقليل كلفة الإجراءات (الإدارية) وما يتعلق بها من عمليات.
  - إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التحقيق منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء<sup>(20)</sup>.

(18)- زاهية قايد، الإدارة الإلكترونية، تحسين أداء أعمال المؤسسات، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2015، ص75.

(19)- رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، د.ط، د.د.ن، القاهرة، 2002، ص5.

(20)- حمار مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير

في الحقوق، تخصص القانون والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة

بن يوسف خدة، " الجزائر، 2007، ص.ص.22-23.

- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والإستفادة منها بأي وقت كان<sup>(21)</sup>.
- تقييم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحريها لكي تستجيب ومتطلبات الخدمات اللازمة بالحجم والنوعية لتحقيق الخدمات للإدارة الإلكترونية.
- مناقشة التشريعات أو الأنظمة القانونية ومحاولة وضع معايير لضمان بيئة إلكترونية متوافقة.
- الخروج برؤية وإستراتيجية واضحة من أجل الانطلاق بخطى ثابتة نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية<sup>(22)</sup>.

### الفرع الثاني

#### متطلبات الإدارة الإلكترونية

- لتطبيق الإدارة الإلكترونية لا بد من وجود أساسيات أو متطلبات يتوجب توفرها في أي مؤسسة تعليمية أو غيرها، لتفي بقيامها بالشكل المناسب، وهي متمثلة في متطلبات تشريعية (أولاً)، ومتطلبات مادية (ثانياً).

#### أولاً: متطلبات تشريعية

- وجود التشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية وتضفي عليها المشروعية والمصادقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.
- تشريعات تنظم نشر المعلومات والمحافظة على الأسرار.
- تشريعات خاصة بتحديد رسوم استخدام المواقع الإلكترونية.
- تشريعات خاصة بضمان حقوق جمع الأطراف المعينة بالعمل الإلكتروني.
- تشريعات خاصة بتجريم انتهاك سر التوقيع الإلكتروني.

(21)- مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، إدارة بلا ورق، إدارة بلا مكان، إدارة بلا زمان، إدارة بلا تنظيمات جامدة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011، ص.ص.69-71.

(22)- عامر طارق عبد الرؤوف، الإدارة الإلكترونية، ط.2، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص.ص.33-

- العمل على توفير البيئة التشريعية والضمانات القانونية التي تكفل الاعتراف بعمليات الحكومة الإلكترونية أو ما يصطلح عليه بالعقد الإلكتروني<sup>(23)</sup>.
- وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقوم بالتحول الإلكتروني، أي تكملة للنقائص والفرغ القانوني اللازم، والذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول، وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الإلكترونية وتحديد الإجراءات، العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الإلكترونية.
- إلزام الإدارات العامة على تقديم بعض الخدمات الإلكترونية في مجالات أو قطاعات مثل مجال نشر القوانين والقرارات الإدارية والمعلومات الإدارية، ومجال وضع نماذج المعاملات الإدارية عبر شبكة الإنترنت، إضافة إلى مجالات التصاريح المالية والضرورية بحيث تلزم الشركات التجارية، وبعض فئات التجار بتقديم تلك التصاريح إلكترونياً وفق شروط تحدد بأدوات تعاقدية<sup>(24)</sup>.
- ضرورة تعديل التشريعات القانونية الموجودة لمواكبة التطور التكنولوجي.
- إصدار اللوائح التي تضمن سرية تبادل المعلومات في نظام الإدارة الإلكترونية.
- تغيير السياسات المؤسسية التقليدية المتعلقة بالعمل الإداري بما يتناسب مع الإدارة الإلكترونية.
- وضع تشريعات خاصة بالحكومة الإلكترونية: حيث تقدم لها التنظيم القانوني المناسب الذي يكفل تحقيقها لأهدافها على أحسن وجه، ولحمايتها من الاعتداء ومن الجرائم الإلكترونية، حيث يجب حماية المعلومات والبيانات الخاصة التي يتم إدخالها إلى شبكة المعلومات، بحيث لا يتمكن من الإطلاع عليها إلا أصحاب الصلاحية القانونية في ذلك، فلا بد من توفير الأمن المعلوماتي، والإجراءات اللازمة لتأمين الحماية من المخاطر والاختراقات التي تهدد سرية المعلومات والحفاظ على الأجهزة والبرامج عن طريق التحديث المستمر لأنظمة التشغيل والبرامج المضادة للفيروسات،

(23)- باري عبد اللطيف، دور ومكافحة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص53.

(24)- فداء حامد، المرجع السابق، ص.222.

واستخدام البطاقات الذكية أو البصمات وكلمات السر أو المرور وعمل نسخ احتياطية للمعلومات وحفظها<sup>(25)</sup>.

– أن تتحلى تلك التشريعات بالمرونة التي هي أصل الإدارة الإلكترونية وأهم ركائزها، مما يكون معينا على التحديث والتطور دون تعقيد، فهذا مبدأ أصيل في الإدارة الإلكترونية<sup>(26)</sup>.

### ثانيا: المتطلبات المادية للإدارة الإلكترونية

– توفير الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها<sup>(27)</sup>.

### – التكنولوجيا الرقمية (الإلكترونية) (e-technologie)

ترتبط الإدارة الإلكترونية وأنشطة الأعمال الإلكترونية بجميع أنماط التكنولوجيا الرقمية من وسائل وشبكات وأدوات وربط بعض أنشطة الأعمال بخدمات الأكشاك التفاعلية (kiosks(interactive))، التلفاز التفاعلي (Interactive tv (ITV)) خدمات الهاتف الخليوي المتكاملة مع الإنترنت (mobile internet) وتقنياتها، مثل خدمات الرسائل (short messages services (sms))، وبروتوكول الاتصالات بالإنترنت (Wireless Application Protocole) الذي يمكن مستعمل الهاتف الخليوي من الدخول إلى موقع المنظمة على شبكة الويب، وتكنولوجيا شبكة الإنترنت اللاسلكية (The Wireless Internet) والوسائط المعلوماتية الرقمية الأخرى<sup>(28)</sup>.

(25)– عبد الكريم، ناصر سعيد على محسن، "متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية"، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، العدد 08، كلية الإدارة الحديثة للدراسات العليا وكلية المجتمع سنحان، اليمن، 2018، ص.119.

(26)– بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وأفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016، ص.91.

(27)– فراء حامد، الإدارة الإلكترونية، الأسس النظرية والتطبيقية، ط1، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، 2015، ص.224.

(28)– سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، د.ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د.ب.ن، 2016، ص.250.

- وهذا ما يتضح لنا من دراسة قامت بها الباحثة فتوى عمر لسنة 1991 بعنوان التقنية الحديثة في إدارة المدارس الثانوية لبنات في مدينتي المدينة المنورة وجدة بحيث أسفرت هذه الدراسة على نتائج من بينها: أن من وسائل التقنية الحديثة التي تتوافر في المدارس الثانوية الهاتف، البريد الإلكتروني، الفاكس، الإذاعة المدرسية، وأجهزة المراقبة المرئية وآلة تصوير المستندات، والحاسب الآلي، وأن من أكثر الوسائل توافر الهاتف وأكثر استخداما الحاسب الآلي<sup>(29)</sup>.

أسلوب الإدارة الإلكترونية يتطلب توفير البنى التحتية الملائمة لإقامة مشروع الإدارة الإلكترونية وإتاحتها للاستخدام الفردي والمؤسسي على أوسع نطاق ممكن، وضرورة إشارة النظر في البنية التحتية الأساسية للأجهزة والمعدات والبرمجيات، كي تستجيب للتغير المستورد لتقديم الخدمة الإلكترونية، ويضيف ضرورة توفير البنية التحتية للاتصالات والتأكد من صلاحيتها والاستفادة منها في تطبيق الإدارة الإلكترونية.

وسنعرض بالتفصيل هذه المتطلبات المادية التي تتمثل في مجموعة من المكونات والعناصر المادية من أجهزة الحواسيب وملحقاتها وشبكات الاتصال اللاسلكية والبرامج الحاسوبية المناسبة وهي كالآتي:

- أجهزة الحاسوب بمختلف أنواعها وقدرتها، إضافة إلى الأجهزة المساندة لعمل الحاسوب أو الملحقة به، والتي تعتبر لازمة وضرورية يمكن الاستفادة من قدرات الحاسوب كأجهزة الإدخال أو الإخراج بمختلف أنواعها.
- نظم تشغيل البيانات، نظم إدارة قواعد البيانات، تصميم قاعدة البيانات، نظم برامج التشغيل، نظم برامج التطبيقات.
- مستلزمات البنية التحتية لأعمال الحاسب الآلي: مثل المواقع المكانية والتوصيلات والأجهزة المساندة والأثاث.

(29) - خليفة بن صالح بن خليفة المسعود، المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية من وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها بمحافظة الرس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، تخصص الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2016، ص.63.



- شبكات اتصالات الحاسوب: وتشمل توفير الإنترنت والإنترنت والإكسترنات<sup>(30)</sup>.

وتشمل أيضا قنوات الاتصال التي تمثل الوسيط الناقل للمعلومات من موقع إلى آخر سواء عبر القنوات السلكية والمتمثلة في الأسلاك النحاسية أو خطوط الألياف البصرية التي تنقل المعلومات بسرعة عالية أو عبر القنوات اللاسلكية والتي منها الأرضية (المايكرويف)، أو بالقنوات الفضائية التي تعمل من خلال أقمار الاتصال والتي تعرف بالأقمار الصناعية وتمثل أيضا محطات الاتصال أو إعادة الإرسال أو التحكم والتي تتمثل في العنصر المتحكم بنقل المعلومات وتتكون من مكونات إلكترونية مختلفة قد توجد كليا أو جزئيا في المحطات المختلفة لوظائف المحطة، ومن هذه المكونات أجهزة تختص بالإرسال والاستقبال<sup>(31)</sup>.

وهناك أيضا أجهزة المضاعفة والتوجيه التي تعمل على تجميع المعلومات من مصادر مختلفة، وإرسالها عبر قناة واحدة، إضافة لتوجيه المعلومات عبر أفضل بين المرسل والمستقبل، وهناك كذلك مكونات إلكترونية تكفل التكامل بين شبكات الاتصال بالربط بينها إلكترونيا وبالتالي تحقق الجودة في الاستخدام<sup>(32)</sup>.

(30)- سليمان أسامة سليمان أبو سلامة، الإدارة الإلكترونية وأثرها على المرفق العام في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص.ص 71-72.

(31)- فداء حامد، المرجع السابق، ص. 222.

(32)- فروة فهيمة وحفير ليديّة، أمعزير عبد السلام، في المتطلبات الأساسية لنيل المرافق العامة الإلكترونية، مذكرة نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020، ص.ص 45-46.

## المبحث الثاني

### مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية

أفرزت التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ثورة كبيرة في مجال الإدارة وتحولت الدول إلى مجتمعات إلكترونية، الأمر الذي حتم على الجزائر مواكبة هذه التطورات واللاحق بمصاف الدول المتقدمة، وذلك من خلال تبني مشروع الإدارة الإلكترونية الذي يعد بمثابة إستراتيجية وطنية تعمل على عصنة الإدارة والمؤسسات العمومية، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة من أجل تسهيل إجراء المعاملات، وتقديم خدمات أكثر سرعة وأقل تكلفة، أكثر فعالية، والتخلي عن الإدارة التقليدية اليدوية التي تميزت بضعف مستوى الخدمات المقدمة وبالفساد الإداري والبيروقراطية<sup>(33)</sup>.

فكان لزاما عليها إقحام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال في مختلف المجالات<sup>(34)</sup>.

وقد شمل مشروع الجزائر الإلكترونية معظم الجوانب أو المجالات في الدولة، سنتحدث عنها في هذا المبحث والمتمثلة في الجوانب الاجتماعية والتي سنعرضها في (المطلب الأول). والجوانب القضائية والتعليمية والتي سنتطرق إليها في (المطلب الثاني).

### المطلب الأول

#### الإدارة الإلكترونية في الجوانب الاجتماعية

بالرجوع للتطبيقات العملية للإدارة الإلكترونية في الجزائر فإنه دعما لسرعة الاستجابة وتلبية لطلبات المواطنين في الحصول على الخدمة بشكل متواصل، وتلبية لانشغالاتهم فقد تم الاعتماد في العديد من القطاعات على الأساليب التكنولوجية والمعاصرة للتعامل مع المواطنين<sup>(35)</sup>، وهذه

(33) - الشكير أيوب، "الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد

08، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيبي علي، البلدية، 2019، ص.281.

(34) - بوزكري جيلالي، المرجع السابق، ص.165.

(35) - تفرات يزيد وسلاوتي حنان وبصري ريمة، المرجع السابق، ص.93.

القطاعات ذات طابع إجتماعي والمتمثلة في قطاع الداخلية والجماعات الإقليمية والمحلية (الفرع الأول)، وقطاع البريد والمواصلات والتشغيل والضمان الاجتماعي (الفرع الثاني).

### الفرع الأول

#### قطاع الداخلية والجماعات الإقليمية المحلية

شمل مشروع الجزائر الإلكترونية الجماعات الإقليمية والخدمات الرقمية على مستوى القطاعات الوزارية.

وتماشيا مع تبني الجزائر لهذا المشروع عملت على تغيير منظوماتها القانونية لجماعاتها المحلية، فأصدرت قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية<sup>(36)</sup>، والقانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية<sup>(37)</sup> واللذان كرسا ضمن نصوص العديد من المواد على غرار المواد 17، 18، 31، 33، 77، 81 و83 من قانون الولاية، والمواد 11 و30 من قانون البلدية إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الممارسات الإلكترونية وتعاملات الهيئتين مع المواطن، وإحلال التطبيقات الحديثة محل التطبيقات الكلاسيكية.

أيضا لقد تم تبني فكرة تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية تدريجيا، ففي البداية بادرت الجزائر في إطار تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية 2009-2013 للقيام بعدة مشاريع خصت بها بعض المناطق ليتم تعميمها فيما بعد<sup>(38)</sup>.

ولعل أهم خطوة في تفعيل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية ما تم تسطيره من مشروع يهدف إلى عصرنه وثائق الهوية والسفر والحالة المدنية في إطار أهداف إستراتيجية لتحسين فعالية ونجاعة

<sup>(36)</sup> -قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، ج.ر.ج. عدد 37، الصادر في 3 جوان 2011، المعدل والمتمم.

<sup>(37)</sup> -قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية، ج.ر.ج. عدد 12، الصادر في 29 فيفري 2012.

<sup>(38)</sup> - سلامة عبد المجيد، "تطبيقات الإدارة الإلكترونية واثرها على إدارة الجماعات المحلية"، مجلة الحقوق والحريات، العدد 05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2018، ص.67.

أداء الإدارة، حيث سيصبح جواز السفر البيومتري الإلكتروني عمليا خلال السداسي الأول من 2010 فيما ستصبح بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية عملية خلال الفترة 2010-2011<sup>(39)</sup>.

ومن هذه المشاريع في هذا الإطار:

### أولا: مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية

ويتمثل في إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها ليتم إسترجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية على شبكة الأنترنت لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها<sup>(40)</sup>، وأول تطبيق لهذا المشروع كان بتاريخ 04 مارس 2010 حيث وضعت الدولة الخطوة الأولى في طريق العصرية بافتتاح أول بلدية إلكترونية بالجزائر، والمتمركزة أساسا على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وذلك بالمقر الفرعي الإداري لحي 500 مسكن بباتنة، يتم تعميمه بعد ذلك بمختلف البلديات.

وتجسد هذه التقنية إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى مقر الحالة المدنية الرئيسي بالبلدية، هذه البلدية الإلكترونية الممثلة كتحرية رائدة تستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف، شهادات الزواج والوفاة، وغيرها من الوثائق الإدارية الصادرة من طرف البلدية، هذا زيادة على إنشاء بوابة "المواطن" الإلكترونية التي تضم كافة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين<sup>(41)</sup>.

(39) - عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص.167.

(40) - حسين مصطفى هلاي وآخرون، الإدارة الإلكترونية، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص.ص.79-80.

(41) - قصير نغاس، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الإدارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017، ص.66.

### ثانياً: مشروع جواز وبطاقة التعريف البيومترين

في إطار تنظيم العمل بجواز السفر البيومتر، وكذلك بطاقة التعريف البيومترية أصدرت وزارة الداخلية ممثل في شخص الوزير عدة قرارات نذكر من بينها:

- يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتر، وفي 12 جانفي 2012 دخل جواز السفر البيومتر الإلكتروني حيز التطبيق على مستوى 45 دائرة بعواصم الولايات بالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة وهذه الدوائر تم تعيينها كمواقع نموذجية للشرع في هذه العملية والتي ستعمم تدريجياً على جميع المقاطعات والدوائر، ويهدف مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترين إلى عصنة وثائق الهوية والسفر، حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية وثيقة مؤمنة تماماً ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية.

- يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتر الإلكتروني<sup>(42)</sup>.

وفي أواخر 2013 أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية مشروع "المواطن الإلكتروني" وهو آلية تختصر أرشيف كل مواطن في رقم يتبعه رقم واحد مدة الحياة يمكن من خلاله استخراج جميع الوثائق الإدارية وفق نظام إلكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق، يكون هذا الرقم مطبوعاً على بطاقة الرقم الإلكتروني التي تشمل بطاقة التعريف الوطنية بشكلها الإلكتروني بدل دفتر العائلي، هذه البطاقة التي من شأنها تسمح بتخلي المواطن عن كل الملفات والأوراق في مختلف الإدارات العمومية، وفي 2015 تم رقمنة جميع وثائق الحالة المدنية من طرف قطاع الداخلية من خلال إعداد ما يسمى بالسجل الوطني الرقمي للحالة المدنية<sup>(43)</sup>، وهو ما إعتبر إنجازاً أزاح عن السكان المحليين حملاً كبيراً من البيروقراطية.

(42) - عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص.167.

(43) - المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 والمتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية ج.ر.ج.ج، عدد 68، الصادر في 27 ديسمبر 2015.

وفيما بعد رقمنة البطاقات الرمادية وأتمتة وثائق البطاقة الرمادية حيث كان يعتمد في السابق على نظام ممرکز بإستعمال أجهزة (HP) ونهايات طرفيه (Des terminans) موجودة في بعض الأماكن فقط، أما حاليا ومنذ وقت ليس ببعيد فقد تم إستبدال ما كان متوفر من أجهزة (HP) بشبكة إتصال عن بعد (Accès à distance) مبنية بمقلم يحتوي قواعد البيانات الخاصة بالبطاقات الرمادية تتصل به حاسبات موجودة على مستوى الدوائر، وكذلك على مستوى الدرك الوطني، فهذه العملية حققت نجاحا كبيرا<sup>(44)</sup>.

وفي هذه الفترة أيضا، لقد صدر القانون الذي يتبنى وبصفة رسمية التوقيع والتصديق الإلكتروني، حتى يتمكن التأطير القانوني للإدارة الإلكترونية في الجزائر ومنها الجماعات المحلية والإقليمية<sup>(45)</sup>.

وفي الآونة الأخيرة تم إطلاق مشروع البلدية والولاية الإلكترونية الذي صرح به السيد "عبد الرزاق هني" المدير العام لعصرنة الوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية والجماعات المحلية في حوار أجواء ليومية "المساء" الصادرة يوم 30 أكتوبر 2016 أنه تم الشروع في رقمنة البلدية والولاية بداية من 2017، حيث تهدف هذه العملية إلى فرض شفافية ومتابعة آنية في التسيير المحلي بإخضاع كل المصالح لتسيير آلي من ميزانية إلى صفقات ومشاريع إلى السياسة الاجتماعية وغيرها، وقد أنهت الوزارة رقمنة إدارتها عبر كامل التراب الوطني، وأيضا ستصبح كل المعلومات ومسائل التسيير آلية، تنتقل إلى رئيس البلدية ورئيس الدائرة والوالي الذين يتابعون كل ما يجري عن بعد ويتخذون القرارات اللازمة، كما يجري التحضير لتزويد كل بلديات الوطن بموقع إلكتروني خاص بها تمكن المواطن من تتبع ملفاته من بيته وإرسال طلباته والحصول على معلومات عن الحي وكل منشورات البلدية وغيرها ويندرج هذا الإجراء ضمن مشروع الشباك الموحد على مستوى البلديات، وهو المشروع الذي يسمح بحذف كل الملفات الإدارية لحاملي الوثائق البيومترية، وللإشارة فإن هذا الشباك جاري

(44) - عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص.154.

(45) - القانون رقم 04-15، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر.ج. عدد 06، صادر بتاريخ 10 فيفري 2015.

العمل به على مستوى 3 بلديات رائدة وهي: الجزائر الوسطى، بابا حسن والدار البيضاء، وسيتم تعميمها على كل البلديات<sup>(46)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك فالجماعات المحلية أيضا، أنشأت التراسل الإلكتروني بين الدوائر حيث تم تنصيب ملقم خاص بالبريد الإلكتروني يعمل على تزويد الدوائر بخدمات البريد الإلكتروني، حيث يتم إرسال الرسائل الإلكترونية مباشرة إلى الجهة المعنية، مما يوفر سرعة كبيرة وفعالية، وإختصار للوقت والجهد، إذ تم فتح بريدي إلكتروني لجميع الدوائر، وكذلك ديوان الوالي<sup>(47)</sup>.

ولعل أكبر مثال تطبيقي في هذه العملية الأخيرة التي قامت بها الجماعات المحلية لعصرنة الملفات والوثائق الإدارية التسجيل الإلكتروني لقوائم الحج: حيث اطلقت تسجيلات الحج 2016 على موقع إلكتروني، حيث قامت وزارة الداخلية عن طريق فتح حساب على الموقع، بعدما كانت عملية التسجيل في المكاتب الخاصة بفروع تقدمها وزارة الشؤون الدينية وكذلك الجماعات المحلية للتسجيل في الحج، والهدف تسهيل عملية تسجيل سريعة من خلال فتح حساب مجاني يقوم بتأكيد الحساب بوصول رسالة إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمسجل، تستكمل عملية التسجيل بملاً إستمارة معلومات على الموقع وتطبع لمركز التسجيل<sup>(48)</sup>.

وأخيرا تطبيق الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية خلال جائحة كورونا: لقد تم إجراء دراسة تطبيقية على مستوى مديرية الإدارة المحلية بولاية سعيدة حول عتاد الحاسوب والبرمجيات وشبكات الإتصال وصناع المعرفة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مديرية الإدارة المحلية بسعيدة تطبق الإدارة الإلكترونية بدرجة متوسطة وأنها يعوي إلى شبكات الإتصال بنسبة 76,90% و72% يعود إلى عتاد الحاسوب، و59,00% يعود إلى البرمجيات و17,90% يعود إلى صناع المعرفة ومن

(46) - مطالي ليلي وزغلول آمنة، المرجع السابق، ص.ص. 388-389.

(47) - مريم عبد ربه أحمد السمري، درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظة غزة وسبل التطوير، بحث إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول التربية، كلية التربية، قسم أصول التربية الجامعية الإسلامية، غزة، 2009، ص.86.

(48) - أمال بوقاسم، التحول الإلكتروني كخيار إستراتيجي وضرورة لإصلاح الإدارة الجزائرية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2015، ص.ص. 33-34.

ناحية الموقع الإلكتروني أنه من الرغم توفر المديرية على موقع إلكتروني إلا أنه لا يوفر المعلومات للجميع بالشكل الكاف وفي الوقت المناسب وأيضا رغم توفر البرامج الإلكترونية في المديرية، إلا أنها لا تجدد وتعين بصفة مستمرة، ومن ناحية صناع المعرفة أيضا الإدارة المحلية لولاية سعيدة تمتلك أفراد قادرين على توليد وتحصيل المعرفة بدرجة عالية بحيث توفر كل الفرص للتكوين والتدريب لموظفيها في مجال التكنولوجيا<sup>(49)</sup>.

### المطلب الثاني

#### الإدارة الإلكترونية في الجوانب القضائية والتعليمية

لقد شمل مشروع الجزائر الإلكترونية أيضا الجوانب القضائية المتمثلة في عصرنة قطاع العدالة والتي سنعرضها (الفرع الأول)، كما شمل كذلك الجوانب التعليمية بحيث قامت الدولة بعصرنة ورقمنة التعليم العالي والبحث العلمي والذي سنتطرق إليه (الفرع الثاني).

### الفرع الأول

#### رقمنة قطاع العدالة

لقد تمكن قطاع العدالة من قطع أشواط معتبرة في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتحول نحو العالم الرقمي إذ تم تجسيد عديد من المشاريع بغية الوصول إلى عدالة عصرية بالمعايير الدولية، لا سيما في مجال تسهيل اللجوء إلى القضاء لكفاءة شرائح المجتمع تبسيط وتحسين الإجراءات القضائية، ترقية أساليب التسيير القضائي والإداري وكذا توفير وتطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطن والمتقاضى ومساعدتي العدالة<sup>(50)</sup>.

(49) - أمر مولاي وقادة يزيد، "تطبيقات الإدارة الإلكترونية في القطاع العمومي خلال جائحة كورونا (دراسة تطبيقية بمديرية الإدارة المحلية بولاية سعيدة)"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2012، ص.ص. 696-699.

(50) - عيان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، دراسة سيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم، تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص.73.



وللوقوف على واقع وآفاق الإدارة الإلكترونية في هذا القطاع، سنتحدث بداية عن الاستراتيجية التي اعتمدها الجزائر لتهيئة الأوضاع من أجل تحول سريع وفعال من الإدارة التقليدية التي لطالما عانى واشتكى منها المواطن إلى الإدارة الإلكترونية، لنقوم بعدها برصد أهم الإنجازات التي حققتها القطاع وصولاً لهذا الهدف<sup>(51)</sup>.

### أولاً: وضع الأرضية المناسبة للتولج لعالم الإدارة الإلكترونية (الإستراتيجية)

جاء إصلاح قطاع العدالة بالجزائر بناء على إيجاد إستراتيجية مناسبة لحسن سير المرفق العام تمهيدا لعصرنة هذا القطاع، اهم منجزات هذه الاستراتيجية كان في:

#### 1. إنجاز أرضية خدمات الأنترنت (ISP)

تم منذ شهر نوفمبر 2003 تزويد قطاع العدالة بمون للدخول إلى عالم الأنترنت، يتميز بنوعية رفيعة تحدد الأهداف الخاصة بالإدارة المركزية لوزارة العدل والجهات القضائية وكل المؤسسات التابعة للقضاء، مما يسمح بتسيير ذاتي للاتصالات الإلكترونية وتعميم الوصول إلى المعلومة لكل موظفي العدالة، بالإضافة لإنشاء موقع خاص بوزارة العدل ([www/m justice/dz](http://www.mjustice/dz)) لإعلام كل المواطنين بنشاطات وزارة العدل<sup>(52)</sup>.

وكذا إنشاء النيابة الإلكترونية (e-nyaba) لتمكين الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (الإدارات والمؤسسات، الشركات الخاصة والجمعيات) من تقديم الشكاوى أو العرائض أمام النيابة عن بعد.

وأنشأت أيضا في هذا الإطار الشباك الإلكتروني وهو جهاز خدمة عمومية، يقوم بتوجيه المواطن فيما يخص استفساراته أو بحثه عن أي مسألة قانونية، من خلال إرشاده إلى الأركان المتخصصة لذلك على مستوى الموقع، ويقدم الشباك عددا من الوثائق القانونية، تضم تشكيلة مكتملة

(51) - بوبكر صبرينة وخماسية حفيظة، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية، قطاع العدالة نموذجا"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سوق أهراس، 2019، ص.220.

(52) - عشاش حمزة، "خضري حمزة، الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020، ص.276.

متعلقة بالتشريع الجزائري، والقوانين، والاتفاقيات الدولية الموجهة لرجال القانون فضلا عن دلائل وكتيبات توضع تحت تصرف المواطن، كما تم تزويد الموقع بمنتدى يتم في عطاره تنظيم نقاش عام دوري حول مسائل الساعة الهامة، وذلك بغية نشر الثقافة القانونية ووضع مصلحة الاستقبال والاستعلام والتوجيه في مختلف الجهات القضائية<sup>(53)</sup>.

### 2. اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين

إن اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي من خلال إستحداث مركز الشبكية الشريحة للإمضاء الإلكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني، وتمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع، من إمهار الوثائق الإدارية والمحركات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق، بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد.

وذلك وفقا للقانون رقم 03-15 مؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة<sup>(54)</sup>، بحيث أشار إليه المشرع في المادة الرابعة إلى المادة الثامنة من هذا القانون، وتم وضع مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني في حيز الخدمة ابتداء من تاريخ 13 سبتمبر 2014.

### 3. إنشاء بوابة القانون

تم إنشاؤها في أواخر شهر نوفمبر تهدف إلى تزويد المتخصصين في القانون بكل الوثائق المتعلقة بالتشريع والتنظيم، والإجتهاد القضائي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية وذلك للتعريف بالقانون على المستوى الوطني والدولي<sup>(55)</sup>.

### ثانيا: الإنجازات المحققة تديما للتحويل

بنتبع البرنامج الخاص بعصرنة قطاع العدالة رصد مجموعة من الإنجازات التي حققت التحويل الفعلي نحو الإدارة الإلكترونية في هذا القطاع نعرضها على النحو التالي:

(53) - عيان عبد القادر، المرجع السابق، ص.101.

(54) - قانون رقم 03-15، المؤرخ في 1 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، ج.ر.ج.ج، العدد 06، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.

(55) - بوبكر صبرينة وخمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص.221.

### 1. النظام الآلي لتسيير الجمهور العقابي وهو نظام

– إعتاد منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات المتعلقة بالنشاط القضائي " هي أنظمة وبرامج تم استحداثها وهي موجهة لخدمة المواطن والمتقاضي، ولتحسين الخدمات التي قدمها مرفق القضاء<sup>(56)</sup>.

– نظام صحيفة السوابق العدلية أو القضائية: هو نظام يمكن من خلاله تسليم الصحيفة رقم 03 للمواطن، والصحيفة رقم 02 للإدارات العمومية في وقت قصير، ومن أي جهة قضائية متواجدة بالتراب الوطني، وكذلك يتم بواسطة هذا النظام معالجة عملية رد الإعتبار بقوة القانون بصفة آلية<sup>(57)</sup>.

– النظام الآلي لتسيير الملف القضائي: والغرض منه تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف أعباء التنقل وذلك من خلال التسيير الإلكتروني لملف أي قضية من بدايتها إلى غاية الفصل فيها حيث التسيير الإلكتروني لملف أي قضية من بدايتها إلى غاية الفصل حيث يتمكن صاحبها بمجرد التسجيل من الحصول على رقم سري يدخل من خلاله إلى الموقع الإلكتروني الخاص ليرى مآل قضيته (حفظ الملف، المداولة والنظر، التأجيل ...) وفي أي مستوى كانت (محكمة، مجلس قضائي، المحكمة العليا)<sup>(58)</sup>.

– يتكفل بتسيير نشاط وملف النزيل، منذ أول يوم يدخل فيه المؤسسة العقابية إلى غاية خروجه، والتمكن من الحصول على قاعدة معطيات خاصة بالإجرام أم بمختلف أشكاله.

– معالجة سريعة وفعالة لإجراءات العفو.

– الحصول على بطاقة خاصة لكل مسجون يمكن الاعتماد عليها في حالة إفادة المسجون بالإفراج المشروط، أو اتخاذ أي إجراء آخر من طرف قاضي العقوبات<sup>(59)</sup>.

(56) – موسى نسيمة، "المعاملات الإلكترونية بعد سنة من صدور قانون عصرنة العدالة"، مجلة آفاق العلوم، العدد 09، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019، ص.144.

(57) – عبان عبد القادر، المرجع السابق، ص.100.

(58) – محمد العبداني ويوسف زروق، رقمته مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2020، ص.505.

(59) – بوبكر حفيظة، المرجع السابق، ص.223.

## 2. نظام تسيير ومتابعة المسار المهني للقضاة وأمناء الضبط

يشكل أداة في خدمة تطويرية وعصرنة تسيير المسار المهني للقضاة وسائر موظفي العدالة

يسمح ب:

- انتقال وظيفة تسيير الموارد البشرية من تسيير كلاسيكي يعتمد على التوثيق إلى تسيير آلي يساهم في التسيير العملي للقضاة على مستوى كافة الجهات.
- يضمن التسيير الحسن للملفات.
- يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسيير المسار المهني للقضاة وباقي موظفي العدالة.

## 3. نظام تسيير الأوامر بالقبض

وهو نظام آلي تجمع فيه كل أوامر القبض الصادرة عبر كامل التراب الوطني وكذا الإطارات الخاصة بالكف عن البحث، ويكفي إدخال إسم أي شخص ليعرف إن كان مطلوباً للعدالة أم لا، لا سيما في الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية وفي مقرات مؤسسات الأمن والدرك الوطني وغيرها من المراكز<sup>(60)</sup>.

يتكفل النظام الآلي لتسيير الأرشيف التاريخي بفئة المسجونين اثناء فترة حرب التحرير الجزائرية، وهذا يهدف حفظ الذاكرة الوطنية، وخدمة لهذه الفئة التي تتقدم إلى وزارة العدل في الغالب، بهدف الحصول على شهادة التواجد بالسجن اثناء الثورة<sup>(61)</sup>.

## 4. استعمال المحادثة المرئية عن بعد اثناء الإجراءات القضائية

وهو إجراء جديد جاءت به المواد 14 و15 و16 من القانون السالف الذكر تحت فصل إجراء المحادثة المرئية عن بعد اثناء الإجراءات القضائية، ويهدف إلى إدخال تقنية المحادثات عن بعد بالصوت والصورة، متى إستدعى ذلك بعد المسافة أو حسن سير العدالة، حيث تمكن هذه التقنية

(60) - محمد العيداني ويوسف زروق، المرجع السابق، ص.510.

(61) - إيهاب خميس أحمد المير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مملكة البحرين، 2016، ص.100.

قاضي التحقيق من سماع أو إستجواب أشخاص عن بعد أو في إجراء مواجهات بين عدة أشخاص، كما تمكن جهات الحكم من إستعمالها من أجل سماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء<sup>(62)</sup>.

### 5. تطوير أساليب تسيير الإدارة القضائية

- إعتقاد نظام التسيير الإلكتروني للوثائق الإدارية والقضائية وكذا سجلات الحالة المدنية البيومترية على مستوى المجالس القضائية، قصد الاستغلال الأمثل لأرشيف القطاع والمساهمة في تجسيد مبدأ الإدارة الإلكترونية.
- إرسال الوثائق وتبادل المعلومات باستخدام البريد الإلكتروني الداخلي للقطاع.
- تكريس آلية إرسال تقارير الخبرة ممضاة إلكترونياً وتبادل الوثائق بصفة إلكترونية، بين الجهات القضائية والمصالح العلمية الضبطية القضائية.
- اعتماد آلية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني، قصد تمكين الجهات القضائية من إرسال الاستدعاءات إلكترونياً عوض عن إرسالها بالطرق القانونية التقليدية، وإعلام المتقاضين بما آل قضيتهم وبمختلف المعلومات التي تخصه بواسطة مجرد رسائل نصية قصيرة.

### الفرع الثاني

#### رقمنة التعليم العلي، البحث العلمي

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار عصرنة الإدارة فمواكبة التغير الحاصل في بيئة الإدارة العامة على محاولة الارتقاء بنموذج إداري يتماشى وأهداف منظومة التعليم العلي والبحث العلمي، إذ يمكن الانطلاق من أهمية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال كأحد أساسيات الإدارة الإلكترونية، وإبرار دورها في مجال التعليم والبحث العلمي، والتكوين، إذ أن هناك توجه واضح للارتقاء بالخدمات المقدمة للطلبة والأساتذة، من خلال الربط بين العديد من الجامعات، إضافة إلى توفير الشبكة الأساليب جديدة للتكوين<sup>(63)</sup>.

(62) - محمد العيداني، يوسف زروق، المرجع السابق، ص.508.

(63) - عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص 144.

كما تساهم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تطوير مجتمع المعلومات، وهذا من خلال تكريس أهداف في القانون التوجيهي للتعليم العالي وهو القانون 08-06<sup>(64)</sup> الصادر في 23 جانفي 2008 وخاصة المواد 02، 04 و05، والقانون التوجيهي للبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي والقانون 08-05<sup>(65)</sup> الصادر في 23 جانفي 2008، وخاصة المواد 03، 04 و05 والملحق المتضمن تكنولوجيا الإعلام والاتصال<sup>(66)</sup>، إن هذه المساهمة تظهر في الجوانب التالية:

- وضع ميكانزمات المتابعة والتنمية المستخدمة للشبكة الوطنية الجامعية.
- تعزيز استعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل نشر المعلومة العلمية والتتقية.
- تطوير التعليم عن بعد الجامعة الافتراضية
- تصميم مخطط استعمال الإعلام الآلي في القطاع تطبيقية.
- تحديث الشبكات المكتبية وتطويرها.
- النشر الواسع لكل المعلومات المتعلقة بالقطاع<sup>(67)</sup>.

ومساهمات أخرى قام لها هذا القطاع:

- تنمية البحث العلمي، التكنولوجي واكتساب العلم وتطويره ونشره نقل المعارف.
- رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والاعلام العلمي والتقني.
- نشر المعارف ونتائج البحث والإعلام العلمي والتقني وفقا للمادة 28 من نفس القانون.
- تطوير الأنظمة الوطنية للإعلام والاتصالات.
- تطوير مجتمع المعلومات.

(64)- قانون رقم 08-06 مؤرخ في 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتم القانون رقم 99-05 المؤرخ في 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

(65)- قانون رقم 08-05 المؤرخ في 19 جانفي 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المهنيين وسائقي السيارات الحجاب، ج.ر.ج. عدد 03، الصادر في 20 جانفي 2008، المعدل والمتمم.

(66)- بوزكي جيلالي، المرجع السابق، ص181.

(67)- أحمد اتو محمد، "سياسة الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، المحلية الجزائرية للعلوم القانونية"، المجلة السياسية والاقتصادية، العدد 57، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2020، ص233.

ولعل أهم مشروع طبق في هذا المجال هو مشروع (AVICENNE) للجنة الأوروبية الهدف لهدم مشروع الجامعة الافتراضية والافتراء بمستوى جامعات البحر المتوسط من خلال إنشاء روابط شبكية بينها بهدف نظام التعليم عن بعد التي تعزز بفضل المضمون (LEEPAD) الذي يقوم بدور هام في التغطية الشبكية وضمن التوجيه نحو مفتاح الشبكة على الزبائن ومؤسسات التكوين، حيث تتوفر على بناء قاعدي للمواد البداغولوجية لتسمح بتسهيل عملية التعليم عن بعد وترقيتها<sup>(68)</sup>.

أما من حيث التطبيق لرقمنة هذا القطاع: فقد تم الاعتماد على شبكة الأنترنت لدى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العديد من المجالات إذا تتوفر العديد من المخابر ومراكز البحث والجامعات على تغطية الكاملة من طرف الشبكة، وهذا تماشيا مع حاجة القطاع الملحة إلى مواكبة التطور التقني والتكنولوجي<sup>(69)</sup>.

### أولاً: مراكز البحث

حثت استراتيجية الجزائر الالكترونية على إنشاء مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيا الاعلام والاتصال (certic)، بصفته كنقطة اتصال البحث التطوير في تكنولوجيا الاعلام والاتصال، من جهة، وتدعيم نشاطات تكنولوجية، والاتصال في مركز تطوير التكنولوجيا المتقدمة (cdta)، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني eeriect من جهة أخرى<sup>(70)</sup>، وهذه المراكز مكلفة بالقيام بالأشغال التالية:

– الإللكترونية الدقيقة والنانو تكنولوجيا لاسيما صناعة الأجهزة والمكونات الإللكترونية وتطوير نماذج الأجهزة وتعميمها وتقنيات الاختبار والتشخيص وتطوير الأدوات ومحيط التصميم بمساعدة الكمبيوتر تصميم وإنجاز دارات خطية ذات اهتزازات.

(68) -فرقة فهمية وحفير ليدية، المرجع السابق، ص.27.

(69) -سنوسي علي، عصرنة مرفق التعليم الجزائري بين حتمية التغيير، معوقات التطبيق، التعلم الإللكتروني والتعلم عن بعد نموذج، مداخلة لصالح الملتقى الدوري: النظام القانوني للمرفق العام، كلية الحقوق، جامعة المسيلة وغبن خلدون، تيارت، 27/26 نوفمبر 2018، ص.4.

(70) - محمد أحمدتو، المرجع السابق، ص.ص.240-241.

- هندسة الأنظمة والأنظمة المتعددة الوسائط، لا سيما الأنظمة المتوازية، وحسابية الكمبيوتر، والدارات القابلة للبرمجة، تقنيات القياس الافتراضي والوسائل المتخصصة في ميادين الصحة والصناعة والطاقة والبيئة، وأنظمة شبكات الإرسال وتركيب الكلام، والكتابة والصورة وأنظمة الاعلام وتأمين أجهزة معلوماتية

- هندسة البرامج والذكاء الاصطناعي، لا سيما تطوير البرمجية التطبيقية وشبكات الترونات.  
- الآلية والروبوتية لا سيما الأنظمة الآلية للإنتاج والورشات القابلة للتكيف والروبوتية الطبية وغيرها.

- الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الجديدة لا سيما أنظمة الإرسال.  
- تكنولوجيات السيليوم والمركبتان لا سيما تقنيات التشخيص، وتركيب المواد، وتقنيات السطوح، والمناهج الرياضية والرقمنة لإنشاء نماذج ومحاكاتها.

- الليزر وتطبيقاته، لا سيما الليزر الصلب، الليزر الغازي والملون والليزر ذي النصف ناقل، وتطبيقات الليزر الصناعية والصلبة والقاسية والأدواتية.

- الأوساط البلازمية لا سيما تطبيقات بلازما التفريغ والبلازما المنتجة بالليزر، والتحليل الطبقي للبلازما، وظواهر تفاعل موجة الليزر، مع البلازما، وكذا ظواهر النقل<sup>(71)</sup>.

تكلف هذه المراكز أيضا بما يأتي:

- القيام بكل نشاط بحث يتعلق بإنشاء النظام الوطني للإعلام العلمي والتقني ووضع وتطويره.  
- ترقية البحث في ميادين العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والمشاركة في تطويرها.  
- المشاركة في تنسيق وتنفيذ البرامج الوطنية للإعلام العلمي والتقني في إطار تشاوري وبالاتصال مع القطاعات المعنية.

- المساهمة في بناء وترقية مجتمع الإعلام عن طريق وضع وتطوير شبكات قطاعية للإعلام حتى لا سيما الشبكة الأكاديمية والبحث وضمان ربطهما بالشبكات المتماثلة في الخارج وكذا عن طريق تطوير وتعميم تقنيات الإعلام والاتصال في نشاطات التعليم العالي.

(71) - محمد أميداتو، المرجع السابق نفسه، ص 242.



- المشاركة في تحديث النظام الوثائقي الجامعي الوطني، لا سيما عن طريق وضع مكتبات افتراضية.
- جميع العناصر الضرورية لإنشاء بنك معطيات وطني في ميادين العلوم والتكنولوجيا وضمان نشرها.
- ترقية البحث في مجال أمن الإعلام والشبكات.

### ثانيا: التسجيلات الجامعية

حيث توفر الجامعة الجزائرية خدمات إلكترونية، عامة لفائدة الطلبة حاملي شهادة البكالوريا الجدد، وتمنحهم الجامعة فرصة للاستفادة من خدمات التسجيل الأولي عن طريق الأنترنت بملء بطاقة الراغبات في شكل استمارة إلكترونية، يتم إتاحتها بمجرد الإعلان عن نتائج البكالوريا عبر مواقع إلكترونية هي ([www.Mers.dz](http://www.Mers.dz)، [www.orientation.dz](http://www.orientation.dz)، [www.ini.dz](http://www.ini.dz))<sup>(72)</sup>.

إذا تتم عملية التسجيل الجامعي الاولي وفق المراحل التالية:

### 1. ملأ وإرسال البطاقة الإلكترونية

إذ من خلال هذه المواقع يتمكن الطالب عبر منفذ الانترنت المجاني من المشاركة في الترتيب حيث يتم إرسال البطاقة الإلكترونية للتسجيل المبدئي أو الأولي عبر مواقع الواب المبنية أعلاه، ويتمكن الطالب من الدخول عبر الرمز الشخصي الممنوح له ضمن كشف النقاط، وتعتمد عملية التوجيه على معالجة المعلوماتية الوطنية لبطاقات الرعاية لحاملي شهادة البكالوريا.

كما يتم التعرف على قائمة الميادين، والجنوع المشتركة، والفروع التي يمكن للطلاب الجديد الاستفادة منها والتسجيل ضمنها، والتي يطلع عليها الطلبة من خلال المواقع الإلكترونية سابقة الذكر، ويقوم بتحميلها وبطباعتها<sup>(73)</sup>.

(72)-رافيق بن مرسل، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغير ومعوقات التطبيق، دراسة حالة الجزائر (2001-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2011، ص.ص.130-131.

(73)-محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص.73.

### 2. مرحلة الاطلاع على نصائح التوجيه

بعد إيداع الاستمارة الإلكترونية تخضع الاختيارات إلى نظام المعالجة المعلوماتية الوطنية، وضمن هذه المعالجة يتم الترتيب والتوجيه، جيد الفروع مع الأخذ في الاعتبار نتائج المعالجة الوطنية<sup>(74)</sup>.

كما تظهر أهمية هذه الأخيرة في كونها توفر عنصر الحياد، وشفافية التعامل أثناء التوجيه، فالتعامل يتم آليا دون تدخل العوامل الأخرى، إذا يتم آليا دون تدخل لعوامل الأخرى، إذا يتم الاطلاع على نتائج التوجيه الخاص بكل طالب عبر زيارة وتفقد المواقع الإلكترونية الخاصة بالتسجيل الجامعي الأولي من خلال شبكة الإنترنت عبر الخط مباشرة<sup>(75)</sup>.

### 3. مرحلة تأكيد التسجيل

بعد الاطلاع على نتائج التوجيه على المواقع سابقة الذكر تأتي مرحلة تأكيد التسجيل وذلك عن طريق استمارة إلكترونية يتم الحصول عليها عبر مواقع التسجيل أنفة الذكر<sup>(76)</sup>.

### 4. مرحلة الطعون

وهي عبارة تتزامن مع مرحلة تأكيد التسجيل، حيث يمكن للطالب الذي وجه إلى فرع أو تخصص لا يرغب في التسجيل، والدراسة ضمنه، ان يقدم طعنا خاصا حول توجيهه وتتم الطعون كذلك عبر الخط فقط.

ومن خلال نموذج التسجيل الأولي عبر الأنترنت الذي تم التطرق إليه، يمكن القول أن ذلك يترجم توجهها فعليا للمنظومة الجامعية لتطبيق الخدمات العامة الإلكترونية، الامر الذي يسمح لها بأن تحقق بعض الامتيازات والإنجازات والتي تشمل:

- القضاء على ظاهرة الطابور في مراكز التسجيل الأولي داخل الجامعات.

(74)-عيان عبد القادر، المرجع السابق، ص98.

(75)-موسى عبد الناصر، محمد قريشي، "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي"، مجلة الباحث، عدد 09، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص.89.

(76)-محمد سمير أحمد، المرجع السابق، ص.98.

- تخفيض التكلفة (تكلفة السفر والتقل الخاصة بالطلبة).
- ترشيد استخدام الموارد داخل الجامعات، والاحتفاظ بها للحاجة (كل موارد التنظيم).
- السرعة والدقة في تقديم الخدمات على الخط.
- مراكبة التطور الحاصل في منظومة التعليم العالي كما هو الحال لدى الدول المتطورة، كخطوة أساسية في التحول نحو الجامعات الافتراضية<sup>(77)</sup>.

ومن التطبيقات المهمة في هذا المجال أيضا:

- برنامج التعليم عن بعد: قصد تخفيف نقائص التأطير من جهة، أيضا من أجل تحسين نوعية التكوين تماشيا مع متطلبات ضمان النوعية، ثم إدخال طرائق جديدة للتكوين والتعليم تتضمن إجراءات بيداغوجية جديدة خلال المسار التكويني، لهذا تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد والذي يرمي إلى تحقيق أهداف تتوزع على ثلاث مراحل وهي:

**المرحلة الثانية:** تشهد على اعتماد التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة التي تعتمد خاصة على الواب (التعلم عبر الخط أو التعلم الإلكتروني)، وذلك قصد تحقيق ضمان النوعية.

**المرحلة الثالثة:** هي مرحلة التكامل وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره عن طريق التعلم "عن بعد" بواسطة قناة المعرفة التي تتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها بكثير النطاق الجامعي<sup>(78)</sup>.

- مكنتات رقمية في الجزائر: ولعل ابرز مشروعين في هذا المجال هما مشروع المكتبة الرقمية لجامعة عبد القادر، ومشروع المكتبة الافتراضية للعلوم الاجتماعية الإنسانية الذي تتبناه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي<sup>(79)</sup>.

(77) - عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص.147.

(78) - الشكير أيوب، "الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونسي أعلي، البلدة، 2019، ص.299.

(79) - ماحي أمين، المكتبة الرقمية ودورها في تطوير البحث العلمي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية الاقتصادية، المجلد 57، العدد 02، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2020، ص.182.

ثالثا: مشروع المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية: حيث يمثل المشروع الأهداف التالية

- توسيع إستعمال المكتبة من خلال إمكانية إتاحة المصادر عن بعد.
- حفظ الالوعية الفكرية الخاصة بمراجع المعلومات النادرة.
- إتاحة مصادر المكتبة في أي وقت ومكان.
- تلبية إحتياجات المستفيدين المتزايدة<sup>(80)</sup>.

رابعا: مشروع المكتبة الافتراضية الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مشروع المكتبة الافتراضية الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية يعد من المشاريع الرائدة في المجال، ومن بين أهداف المشروع الآتي:

- حل مشكلة المكان التي تعاني منها الكثير من المكتبات والمراكز الوثائقية في عملية تخزين الوثائق، وذلك بالتحول من الوثائق المطبوعة إلى الوثائق الإلكترونية.
- تسهيل الوصول إلى الوثائق عن بعد مثل المخطوطات والاطروحات والوثائق النادرة<sup>(81)</sup>.

### الفرع الثاني

#### رقمنة البريد والمواصلات والتشغيل والضمان الاجتماعي

تعتبر قطاعات البريد والمواصلات والتشغيل والضمان الاجتماعي أيضا أهم القطاعات التي قامت الدولة برقمته ضمن مشروع الجزائر 2013 والتي سنعرضها كآآتي:

(80) - عبد الكريم سعيد، عبده قاسم الدعيس، ناصر سعيد على محسن، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم الربوية، العدد 08، كلية الإدارة الحديثة للدراسات العليا وكلية المجتمع سحان، صنعاء، اليمن، 2018، ص.119.

(81) - ماحي أمين، المرجع السابق، ص.182.

### أولاً: رقمنة البريد والمواصلات

لقد تم رقمنة قطاع البريد والمواصلات وفقاً للقانون رقم 17-271 المؤرخ في 16 محرم عام 1439 الموافق 7 أكتوبر سنة 2017، الذي يحدد صلاحيات قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة<sup>(82)</sup>.

أهم التطورات التي أتت بها هذا القانون وتتمثل فيما يلي:

- تسهيل المعاملات المالية من دفع الحوالات البريدية وتسهيل النظر في الحسابات البريدية الجارية<sup>(83)</sup>.
- جعل مؤسسة اتصالات الجزائر التي تعد من الأقطاب الكبرى، تقدم الخدمات العامة بالجزائر والمتمثلة في<sup>(84)</sup>:
- ✓ الشباك الإلكتروني: ويقوم بتوفير خدمات للزبائن والمتعاملين، وهي كل الأجهزة الإلكترونية التي تسمح بعملية سحب الأوراق النقدية آلياً<sup>(85)</sup>.
- ✓ بطاقة السحب الإلكترونية (la carte CCP): يتم استعمالها للحصول على الخدمات المالية لدى مؤسسة بريد الجزائر، والتي تعمل مع وجود الشباك الإلكتروني إذ عن طريقها يتمكن المواطن أو الزبون من سحب النقود في أي شباك بريدي، أو موزع أتوماتيكي عبر القطر الجزائري، ويقوم بإستخدام بطاقة السحب الإلكترونية على تحقيق الأهداف التالية<sup>(86)</sup>:

(82)- قانون رقم 17-271 المؤرخ في 7 أكتوبر 2017، يحدد صلاحيات وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، ج.ر.ج. العدد 59، صادر بتاريخ 7 أكتوبر 2017.

(83)- وبصري ريمة، "ميررات الإنتقال إلى تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مع الإشارة إلى تجارب بعض المؤسسات الجزائرية"، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد 07، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010، ص.93.

(84)- عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص.139.

(85)- Conditions générales de fonctionnement de la carte CCP, Algérie 4 Poste, p 1.

(86)- ساسي مريم، الإجارة الإلكترونية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016، ص.ص.66-67.

- الأمن (Sécurité): حيث عن طريق الرمز السري الخاص بكل فرد يتم تأمين العمليات التي تجري بواسطتها المغناطيسية، وفي حالة الضياع على كل من يجوز هذه البطاقة التبليغ الفوري عن طريق الرقم 1530 من أجل الحصول على بطاقة جديدة.
  - التوفير (Disponibilité): توفر هذه البطاقة في كل وقت عمليات السحب دون اللجوء إلى الشباك والدخول إلى مكاتب البريد مثل الطريقة التقليدية واستعمال الصك.
  - السرعة (Rapidité): وصفت هذه البطاقة حدا لطوابير الانتظار التي تعرقل عمل المؤسسة، كما تتيح هذه البطاقة سحب النقود من خلال طريقة الاستعمال الفوري الذي يساعد في ربح الوقت<sup>(87)</sup>.
- كما تسمى أيضا هذه البطاقة ببطاقة السحب المغناطيسية وهي الخطوة الأهم في التحول للخدمة العامة الإلكترونية بمؤسسة البريد الجزائري.
- ومثال على السرعة التي تتميز بها هذه البطاقة المغناطيسية ما قامت به مؤسسة بريد الجزائر بتوزيع 6 ملايين بطاقة سحب، إضافة إلى تأسيس 5000 مركز سحب إلكتروني وتعميم استعمالها إذ تمت هذه العملية في الجزائر العاصمة كمرحلة أولى قبل أن تشمل العملية باقي المناطق<sup>(88)</sup>.
- كما تتميز هذه البطاقة المغناطيسية بخدمات أخرى وهي كالاتي:
- خدمات السحب: إذ توفر الموزعات الآلية المتواجدة خارج مؤسسات البريد فرصة سحب الأموال للمواطنين، والتي دعمت العمليات التقليدية<sup>(89)</sup>.
  - خدمات الاطلاع على الرصيد: إذ عن طريق إدخال بطاقة السحب البريدية، مع تشكيل الرقم السري الخاص بكل مستعمل يحصل الزبون على كشف رصيده وله إمكانية الاحتفاظ بتذكرة خاصة يكشف الرصيد<sup>(90)</sup>.

(87)- تفراتر يزرد وسلاوتي حنان وبصري ريمة، المرجع السابق، ص.93.

(88)- بلجلح شهيناز، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة، التجربة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 2013، ص.89.

(89)- عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص.141.

(90)- عبان عبد القادر، المرجع السابق، ص.95.

- خدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية: التي تقدم لكل صاحب حساب بريدي جاري، حيث تمنحه طلب نماذج بعد مآ الاستمارة الإلكترونية التي يتم استظهارها على الموزع الآلي للنقود الورقية.

ومؤخرا لقد عرفت مؤسسة بريد الجزائر بإعتبارها مؤسسة عامة تقدم خدمة عامة تطورا ملحوظا في برنامج تطوير الخدمات بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهي في إطار من بين أكثر المؤسسات في الجزائر التي عرفت نموا متزايدا في إطار التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال<sup>(91)</sup>.

بحيث ذكر وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية إبراهيم بومزار بجهود القطاع في دعم البنية التحتية للاتصالات الإلكترونية التي تم تجسيدها في مجالات عصرنة شبكة الاتصالات والربط بالإنترنت مشددا على ضرورة خلق خدمات ذات قيمة مضافة في سوق الأنترنت وجعل تكنولوجيا الإعلام والاتصال وسائط لتبسيط العمل الإداري وتذليل العقاقيل، ليرافق بذلك مساعي تحسين مناخ الاستثمار وتنويع الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن التصديق والتوقيع الإلكترونيين يعدان ملاذا آمنا يوفر جملة من الضمانات التي من شأنها تحديد هوية المتعاملين وحقيقة المعاملات ومضمونها ومنع إدخال أي تعديلات عليها<sup>(92)</sup>.

إضافة إلى ما سبق من خدمات في ظل رقمنة قطاع البريد والمواصلات ما يلي<sup>(93)</sup>:

- طلب دفتر الصكوك عبر مكالمة هاتفية في الرقم 1530 من هاتف ثابت أو محمول (الإتصال مع التعامل الحكومي موبيليس).
- الحوالة الإلكترونية وهي تستخدم لتحويل الأموال لشخص آخر ليس له حساب بريدي جاري وهي متوفرة في كافة مكاتب البريد الموزعة عبر الوطن.

(91)- بلجليح شهيناز، المرجع السابق، ص.90.

(92)-عبان عبد القادر، المرجع السابق، ص.110.

(93)- مشوشي مبروك وعمراني أحمد، تجربة المرافق الإلكترونية في الجزائر بين ضرورة العصرنة وصعوبة التطبيق، مداخلة، المدرسة العليا للصحافة وعلوم الإتصال وجامعة علي لونيبي بالبليدة 2، د.س.ن، ص.8.

- إطلاق خدمة 1530 للإطلاع على الرصيد عبر مكالمة هاتفية، أو عن طريق الأنترنت (Eccp).
- خدمة رصيدي (racidi) وهي موجهة للإطلاع على رصيد الحساب البريدي عبر رسالة قصيرة (SMS) مع متعامل موبيليس على الرقم 603.
- تحويل الأموال عن طريق واسترن انييو (wasternunion) وهي تساعد الأجانب والمهاجرين من تحويل الأموال من داخل البلاد إلى خارجه والعكس.

### ثانيا: رقمنة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي

هذا القطاع أيضا لم يعزل عن تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية الجزائرية بحيث يعتبر من بين تطبيقاته رقمنة هذا القطاع، حيث استحدثت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أنظمة حديثة على غرار البطاقة الإلكترونية للضمان الاجتماعي "بطاقة الشفاء" بموجب القانون رقم 08-01 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية<sup>(94)</sup> ضمن نص المادتين 6 مكرر ز 65 منه، وقد أتبع بالمرسوم التنفيذي رقم 10-116<sup>(95)</sup>، التي تسمح بالتعرف على هوية المؤمن اجتماعيا وذوي الحقوق، من خلال تسهيل مستحقات المؤمن لدى مصالح الضمان الاجتماعي، أو مقدمي العلاج، من خلال احتواء البطاقة على شريحة إلكترونية، دونت فيها كل المعلومات التي تسمح بالتعرف على المرضى وذوي الحقوق<sup>(96)</sup>.

ومن خلال المعلومات المدونة على الشريحة يسمح للأفراد بالحصول على مستحقاتهم في التعويض وبذلك تم استحداث بطاقة الشفاء الإلكترونية محل بطاقة التأمينات الاجتماعية السابقة واختصرت الإجراءات الإدارية التي كانت تجبر المريض للتنقل إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي وتسليمهم للوصفة الطبية بغية حصوله على مستحقاته بعد فترة، حيث يتمكن المريض من استقاء

(94)- قانون رقم 01-08 مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 26 يونيو سنة 2001، يعدل ويتم الأمر رقم 66-

155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

(95)- قانون رقم 10-116 المؤرخ في 18 أبريل 2010، الذي يحدد مضمون البطاقة الإلكترونية للمؤمن له اجتماعيا

والمفاتيح الإلكترونية لهياكل العلاج ولمهنيي الصحة وشروط تسليمها واستعمالها وتجديدها ، ج.ر.ج. عدد 26، الصادر

في 26 أبريل 2010، المعدل والمتمم

(96)- عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص.132.



حقوقه مباشرة بعد تسليمه لبطاقة الشفاء سواء كان ذلك عند الطبيب أو الصيدلي، علما بأنه تم تعميم الأنترنت الخاص ببطاقة الشفاء في الجزائر يوم الأحد 03 فيفري 2013، حيث اصبح مؤمن يستطيع الاستشفاء من أي مكان في القطر الوطني.

إضافة إلى البحث عن المواد الصيدلانية القابلة للتعويض وهي خدمة إلكترونية يوفرها موقع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء<sup>(97)</sup>.

أهم تطبيقات هذا القطاع حديثا وفي الآونة الأخيرة هي كالاتي:

- في جويلية 2019 من العاملين الماضيين أبرز وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تيجاني حسان هدام بالجزائر العاصمة دور برنامج رقمنة القطاع في تحسين نوعية الخدمات وتسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المواطن، بحيث أوضح الوزير أنه تم اعتماد استراتيجية بوضع تأطير برنامج مع حديث لرقمنة القطاع من أجل ذلك، حيث تم تجهيز القطاع ب 11 مركز بيانات على مستوى الإدارة المركزية والهيئات تحت الوصاية.

وفي هذا السياق لكشف السيد هدام عن مشروع اعتماد تطبيق للتعرف على ملامح الوجه بواسطة الهاتف المحمول يسمح بإعفاء المتقاعدين من معاناة التنقل لتقديم شهادة الحياة إلى جانب إجراءات تقنية أخرى تتعلق بالأنظمة المعلوماتية، وتندرج هذه العملية في إطار العديد من الابتكارات التكنولوجية المستقبلية التي شرع القطاع في إنجازها من بينها خدمات الرقمنة إلزامية إلى مرافقة المنتسبين للضمان الاجتماعي وطالبي العمل<sup>(98)</sup>.

أشار الوزير أيضا إلى الوسائل سخرها القطاع لتبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية بوضع برنامج وفق رزنامة موزعة على عدة سنوات يعتمد على التواصل والإصغاء الاجتماعي حيث تم توفير 4 مراكز للإصغاء على مستوى الهيئات تحت الوصاية تسمح للمواطنين بالتعبير عن

(97) - ساسي مريم، المرجع السابق، ص.86.

(98) - وكالة الأنباء الجزائرية، وزير العمل يبرز دور الرقمنة في تحسين الخدمات المقدمة للمواطن، عبر الموقع: <https://www.ops.dz>، بتاريخ 28 جويلية 2019 على الساعة 19:28، زيارة الموقع يوم 2012/08/02 على الساعة 12:35.

انشغالاتهم عبر الوسائل الرقمية، ومن هذا المنظور أكد الوزير أن الوزارة تضع تقنيات الإعلام والاتصال في قلب برنامج نشاطها، مما يجعل التكنولوجيات الحديثة "تحدياً" لفعالية عملها وذلك بغرض "تحسين إدارة الهيئات التابعة للقطاع وضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطن"<sup>(99)</sup>.

في أفريل الفارط من هذا العام أطلق الصندوق الوطني للعدل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري، خدمات رقمية جديدة من شأنها تحسين الخدمة العمومية للتقرب أكثر فأكثر من المواطن بدون تكلفة عناء التنقل، وتأتي هذه الخدمات في إطار مخطط رقمنة قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية، إستجابة لمتطلبات المواطن عبر وضع باقة من الخدمات والتطبيقات والحلول المعلوماتية تحتوي على 36 منصة توفر 118 خدمة، ومن بين الخدمات التي تم إطلاقها بمناسبة اليوم الإعلامي الذي نظّمته وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تحت شعار الرقمنة لمحاربة البيروقراطية، خدمة الانتساب عن بعد، وهي خدمة جديدة يطلقها الصندوق من أجل تسهيل التعاملات مع مرفقية حيث بات اليوم بإمكان الراغبين في إنشاء مؤسسة في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري وإرسال ملفات انتسابهم<sup>(100)</sup>، عن بعد دون تنقل وذلك عبر بوابة تصريحتكم ومن بين الخدمات التي أطلقتها الوزارة أيضاً، نذكر مقارنة التصريح السنوي للأجور والأجراء لأول مرة وبغية تسديد مستحقات عمال قطاعات البناء والأشغال العمومية والري في أحسن الآجال تم إطلاق خدمة مقارنة المعلومات المرسله من طرف المستخدم في التصريح السنوي للأجور والأجراء مع قاعدة بيانات الصندوق للتحقق من المعلومات المرسله إليه، وذلك قبل الانطلاق الرسمي للحملة السنوية للأجراء والأجور المصادف للفتح من جويلية من كل سنة، وخدمة فضاء العمل المتوفرة عبر بوابة تصريحتكم تمكن العامل من متابعة مراحل تسيير عطلته السنوية الجارية وحتى المتعلقة بالجملة "س2" ابتداء

(99)-عامر طارق عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص.46.

(100)- المغرب الأوسط، تزامنا مع رقمنة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي عبر الموقع:

<https://www.fasbook.com/elmaghrab.elwsat>، بتاريخ 2012/04/17 وتمت زيارة الموقع يوم 2012/08/02

على الساعة 12:59.

من التصريح السنوي للأجور والاجراء المرسل من طرف مستخدميه إلى غاية دفع أجرته، والاطلاع على كشف راتبه<sup>(101)</sup>.

كما قام صندوق كاكوبات برقمنة سجل الشكاوي والاقتراحات حيث أصبح بإمكان المنتسبين للصندوق تسجيل الشكاوي والاقتراحات، والإدلاء برأيهم عن طريق المحطات التفاعلية المتوفرة لدى الوكالات الجهوية باستعمال تطبيق "استعلاماتكم"، وتهدف هذه الخدمة إلى التواصل والاستماع للشكاوي والاقتراحات بصفة رقمية ومركزية، والتقليص من الشكاوي الكتابية وتعويضها بالرقمية، هذا وتم أيضا خدمة التعرف على ملامح الوجه للمتقاعدين، ومنصة الحساب الفردي للنشاط الأجير، خدمة التعويض عن عطلة الأمومة عن بعد، وكذا خدمة الحساب الإلكتروني للتقاعد على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء<sup>(102)</sup>.

أعلنت الوكالة الوطنية للتشغيل عن إطلاق حملة إعلامية بالموازات مع مبادرة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي للتعريف بالخدمات الرقمية المطورة من قبل القطاع وستتم هذه العملية من خلال مشاركة كافة الفروع الولائية للتشغيل متمثلة في إعداد وتسطير مخطط اتصالي يمتد خلال الفترة من 2012/05/09 إلى 2012/06/04، حيث يهدف هذا المخطط إلى تحسين المواطن لا سيما مرافقي القطاع بما هي المنصات الرقمية التي سبق وضعها تحت تصرفهم وكذا بضرورة، أهمية استخدامها، وحسب البيان الوكالة الوطنية للتشغيل فإن مخطط الرقمنة من شأنه تخفيف العبء على المواطنين والإدارة على حد سواء من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية من جهة وتقديم خدمة إلكترونية نوعية من جهة أخرى.

<sup>(101)</sup> -لخضر راجي، عائشة لكحل، "الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية،

العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة 2016، ص.244.

<sup>(102)</sup> - المرجع نفسه، ص.247.

أضاف البيان أن تبني هذه الإستراتيجية جاء من أجل محاربة البيروقراطية في المقام الأول، كما يهدف أيضا إلى تحسين العلاقة بين المواطنين والمرافق العمومية التابعة للقطاع ناهيك عن تعزيز العمل التشاركي وبالتالي تمكين المواطن من الحصول على خدمة رقمية نوعية (103).

---

(103) -لخضر راجي، المرجع السابق، ص.250.

# الفصل الثاني

تنظيم العلاقات بين الإدارة

والمواطن في العصر الرقمي

رقمنة الإدارات العمومية هي أوج ما توصل إليه التقدم في المجال الإداري، حيث تسعى الدول على إختلاف دراجاتها ونسبة تطورها وعلى تنوع أنظمتها الإدارية إلى تطوير إمكانياتها الإدارية تحت شعار الحياة أسهل بالتكنولوجيا.

والجزائر على غرار هذه التشريعات خطت خطواتها الأولى في مجال عصرنة قطاع الإدارة الذي نشئ على إثرها موضوع مخم يستدعي المناقشة والتحليل وهو علاقة المواطن بالإدارة الرقمية، وعلى إعتبار الإدارة أداة حكم وحدت أساسا لتنظيم المجتمع من أجل تحقيق إستمرارية الحياة المشتركة إلى جانب دورها في تعويض عجز الأفراد عن تلبية حاجتهم. ولما كانت الإدارة أيضا من الناحية الوظيفية تسعى لتنفيذ لسياسة العامة للدولة، فقد نشأت هناك علاقة وطيدة بين المواطن والإدارة والتي لم يتدخل المشرع بصريح العبارة لتنظيمها. حيث نلتمس تنظيمها في بعض الجوانب بطريقة غير مباشرة.

ولعل أبرز هذه القوانين المرسوم رقم 88-131، الذي صدر في عام 1988 تم بعد مدة من الزمن تم الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية وبالتالي حدثت عدة تحويلات على مستوى هذه العلاقة، ولما سبق أن أشرنا في أن المنظومة القانونية الجزائرية خالية من أي نص ينظم هذه العلاقة.

وبالتالي دراستنا لهذه العلاقة تعتمد على الإستنباط الذي نقوم به من خلال معالجة أحكام القانون 09-04<sup>(106)</sup>، الذي تتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإتصال ومكافحتها والقانون 11-10<sup>(107)</sup>، المتعلق بالبلدية، والقانون 12-07، المتعلق بالولاية والقانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، وكذا القانون 15-04، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني إلى جانب القانون 18-05، المتعلق بالتجارة الإلكترونية والقانون 13-07 المتعلق بالبريد والإتصالات الإلكترونية، والقانون 13-08 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

<sup>(106)</sup> - قانون 09-04، المؤرخ 5 أوت 2009، المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من جرائم المتصلة، ج.ر.ج. عدد 47، الصادر في 16 أوت 2009.

<sup>(107)</sup> - قانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، المرجع السابق.

على هذا الأساس سنحاول إسقاط كافة هذه النصوص على العلاقة التي تربط بين المواطنين والإدارة الإلكترونية سواء من حيث المقومات التي تقوم عليها العلاقة الإلكترونية (المبحث الأول)، أو ما تعلق بتقييمها كنموذج مستحدث للتعبير عن الروابط بين الإدارة الإلكترونية والمواطن (المبحث الثاني).

### المبحث الأول

#### مقومات العلاقة بين الإدارة والمواطن في العصر الرقمي

برزت إشكالية تحديد العلاقة بين المواطن والإدارة الإلكترونية على إثر مختلف التحولات التي عرفتھا الإدارة ذلك في مسعى تحقيق خدمات نوعية للمواطنين.

حيث تقوم العلاقة بين الإدارة على مجموعة من المقومات والدعائم التي تبين إلتزامات وواجبات كل طرف من أطراف العلاقة. إلى جانب تقرير القانون لحماية للمواطنين الذين يكونون مهددين في خصوصية بياناتهم الشخصية<sup>(108)</sup>.

ولما كانت العلاقة بين الإدارة والمواطن علاقة سياسية وقانونية وإدارية مركبة فالموان يصبح على هذا النحو ذو مركز قانوني وسياسي وإجتماعية يتمتع بمجموعة من الحقوق والإلتزامات إتجاه الإدارة، فالعلاقة بين المواطن والإدارة تتسم بخاصية التداخل سواء من الناحية القانونية والنظرية أو من الناحية العملية<sup>(109)</sup>.

وأمام تضخم الكير بين الهياكل الإدارية تضخمت الفجوة بين الإدارة والمواطن الأمر الذي جعل مختلف الأنظمة القيام بعصرنة هذه العلاقة وبالتالي سنقوم تحت هذا المبحث بالتطرق إلى الإلتزامات المتبادلة بين الإدارة الإلكترونية والمواطن **(المطلب الأول)**، ثم نتطرق لعنصر الحماية القانونية لعلاقة المواطن بالإدارة الإلكترونية **(المطلب الثاني)**.

(108) – أمال نويصر، العلاقة بين الإدارة والمواطن في الجزائر واقع وآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص

قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص.5.

(109) – عمران نزيهة، "الإدارة العمومية والمواطن أي علاقة تشخيص الإختلالات وسبل الصلاح على ضوء التجربة الجزائرية"،

مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص.477.



## المطلب الأول

### الإلتزامات المتبادلة بين الإدارة الرقمية والمواطن

إن إستخدام الإدارة لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكة الأنترنت التي لديها قدرة على تغيير وتحويل العلاقة مع المواطنين مما يدعم ويوفر مزيد من الشفافية في التعامل والسرعة، وبالتالي يتقرر لدينا معاينة إلتزامات المواطن إتجاه الإدارة وكذا إلتزامات الإدارة في مواجهة هذا الأخير لتقدير مدى تأثير رقمنة هذه الأخيرة على العلاقة بينهما وإلى أي مدى ساهمت هذه العصرية في تدعيم هذه العلاقة وتقريب المواطن للإدارة لإخلال الذي كانت تعاني منه الإدارة من الضعف الوظيفي وإنعدام جودة العمل<sup>(110)</sup>.

إلا أنه في سياق عصرية العلاقة بين الإدارة والمواطن ينبغي تظافر جهود كل الأطراف من أجل تطوير هذه العلاقة وبالتالي سنقوم من خلال تحديد إلتزامات الإدارة إتجاه المواطن (الفرع الأول)، ثم نتطرق لإلتزامات المواكن إتجاه الإدارة (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### إلتزامات الإدارة الرقمية نحو المواطن

يقع على عاتق الإدارة الإلكترونية القضاء على كافة المشاكل القانونية كان يعاني منها المواطنون في ظل الإدارة التقليدية وذلك من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص عدد المكاتب والمصالح التي تدخل المواطن في متاهات<sup>(111)</sup>، وهذا لن يتحقق إلا بإدراج تكنولوجيا الإتصال في الإدارة بحيث يسهم رقمنة هذا القطاع في تطوير وتدعيم هذه العلاقة بالنظر للدور الإيجابي لها.

(110) – أمال نويصر، مرجع سابق، ص.8.

(111) – قاسم ميلود، "علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر، بين الازمة ومحاولات الإصلاح"، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد 05، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص.69.

أولاً: الإدارة الإلكترونية تتركس واجب الإعلام نحو المواطن

تسمح الإدارة الإلكترونية بتدعيم واجب الإعلام الذي يقع على عاتق الإدارة بحيث تسهل تكنولوجيا الإتصال عملية إعلام المواطنين بإنشغالات الإدارة ومعرفة كافة التنظيمات والتدابير الإدارية المقررة لطلب خدمة من الخدمات وذلك دون عناء التنقل إلى مقر الإدارة حيث توفر الإدارة جميع المعلومات المتعلقة بالمواطنين عبر مواقع إلكترونية وأنظمة معلوماتية تسعى من خلالها الإدارة لإحاطة المواطن بجميع المعلومات والبيانات والأداءات التي توفرها وأجالها وكذا الرد عليها<sup>(112)</sup>.

حيث يتفرع واجب الإعلام إلى عنصرين أساسيين هما:

### 1. النشر (الإدارة الإلكترونية تدعم تقنية النشر)

يقع على عاتق الإدارة الإلكترونية نشر مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية إلى جانب المناشير والتعليمات والآراء وكافة القرارات الإدارية وعلى وجه الخصوص نشر كل المعلومات المكتوبة التي تتضمنها الجريدة الرسمية والموجهة للجمهور المثقف عن طريق شبكات الإعلام الآلي الذي يتميز بالسرعة وإتساع النطاق أكثر من أي وسيلة إعلامية أخرى<sup>(113)</sup>.

وبالتالي أضحي بإمكان الإستغناء عن طريقة النشر الورقي لأن الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال تجعل الإدارة في غنى عن الطبع والإلصاق في الألواح والجدران خارج الإدارات<sup>(114)</sup>.

(112) – عمران نزيهة، مرجع سابق، ص.478.

(113) – سايب زكية، العلاقة بين الإدارة والمواطن في القانون المقارن، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017، ص.4.

(114) – زروقي كملية، الحق في الإعلام الإداري، مذكرة لنيل الماجستير في الحقوق، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2006، ص.20.

### 2. التبليغ (تدعيم الإدارة الإلكترونية لتقنية التبليغ)

يختلف التبليغ عن الشر في كون أن التبليغ إجراء شخصي يتعلق أساسا بالقرارات الفردية التي تتخذها الإدارة في شأن شخص أو مجموعة من الأشخاص المحددين<sup>(115)</sup>، ولعل أبرز مثال عن ذلك التبليغات الإدارية الذي يمكن أن يتم عبر التواصل الاجتماعي إلا أنه من الناحية العملية يصعب ذلك، ذلك أنه هذه الإجراءات غالبا ما يكون تاريخ التبليغ فيها في غاية الأهمية وبالتالي يصعب أحيانا معرفة أن المبلغ قد إستلم فعلا بلاغه مثلا إذا تم عن طريق الإيميل<sup>(116)</sup>.

### ثانيا: الإدارة الإلكترونية تكرر واجب إستقبال المواطن وإستدعائه

في ظل الإدارة الإلكترونية يتم إستقبال المواطنين من قبل الإدارة إفتراضيا بحيث تستقبل الإدارة عبر مواقعها الإلكترونية وبالتحديد في الرابط المتعلق بالإستقبال أين يجد المواطن جدول للخيارات بالخدمة التي يريد إستفائها.

وبالتالي فحتى إستقبال المواطنين عبر المناصب الإلكترونية يتفرع إلى عنصرين مهمين أولهما يتعلق بتمكين المواطن من حق الوصول أو الحصول عن المعلومة والإطلاع على الوثائق وكذا إستدعائه لتوضيح بعض المسائل في بعض الأحيان<sup>(117)</sup>.

### 1. تمكين الإدارة الإلكترونية حق المواطن في الحصول على الوثائق الإدارية والإطلاع عليها

هذا الإلتزام جزء لا يتجزء عن الحق في الإعلام إذ يمكن إعتباره أحد أبرز الأوجه لهذا الإلتزام فبالنظر إلى الدور الفعال الذي يحققه هذا الإلتزام في تحقيق الشفافية فإن الطرائق الإلكترونية هي الوسائل الأنجع والأسرع في تمكين المواطنين في الوصول إلى مصادر المعلومات والإضطلاع عليها<sup>(118)</sup>.

(115) - سايب زكية، مرجع سابق، ص.06.

(116) - عفاف خديري، الحماية الجنائية للمعطيات الرقمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2018، ص.20.

(117) - سايب زكية، مرجع سابق، ص.08.

(118) - زروقي كميلية، مرجع سابق، ص.61.

فإستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال توفير المعلومات والوثائق من شأنها التخفيف من قلق المواطنين بسبب طول إجراءات الحصول على بعض الوثائق، وذلك إلى جانب الدور الفعال الذي تلعبه هذه الوسائل للحد من تعسف الإدارة في إستعمال سلطتها، إلى جانب مساهمة الوسائل الإلكترونية في تحقيق المساواة بين المواطنين وذلك من خلال الإرتقاء بمبدأ الشفافية<sup>(119)</sup>.

## 2. إستدعاء المواطن

يقع على عاتق الإدارة في إطار علاقتها مع المواطن سواء التقليدية أو الإلكترونية إستدعاء المواطن من أجل توضيح له بعض المسائل التي تهمه أو التي تتعلق بشأنه أين تمكن رقمته الإدارة الإلكترونية من تسهيل عملية الإستدعاء خصوصا لما يتعلق الأمر بشيء مستعجل، حيث تحقق الوسائل الإلكترونية السرعة في إبلاغ المواطنين وهذا من الإطار العام للمبدأ الأساسي لواجبات الإدارة والمتمثلة في واجب الإعلام وجب إشراك المواطنين في الشؤون الإدارية<sup>(120)</sup>.

## الفرع الثاني

### إلتزامات المواطن إتجاه الإدارة الإلكترونية

بعدما تم التطرق للإلتزامات الواقعة على عاتق الإدارة في علاقتها مع المواطن، ينبغي أيضا التطرق للإلتزامات الواقعة على المواطن في إتجاه الإدارة، فبالرغم من عدم وجود أي نص قانوني يتناول هذه المسألة إلا أنه بإستخدام المنطق العقلي فأى إلتزام يقابله حق فيا ترى ما هي حقوق الإدارة الإلكترونية إن صح التعبير والتي تشكل في وجهها الآخر إلتزامات المواطن.

ففي سبيل تقريب الإدارة من المواطن تم إدخال التقنيات التكنولوجية أين تم إنشاء قواعد بيانات وأنظمة معلوماتية تمكن من تحقيق الأهداف الإدارية للدولة العصرية<sup>(121)</sup>، وبالتالي يقع على المواطن فقط تقديم الدعم من خلال تطوير إمكانياته في مجال إستعمال التكنولوجيا وفتح حسابات للإدارات

(119) - غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص

قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010، ص.75.

(120) - زروقي كمنلية، مرجع سابق، ص.27.

(121) - غزلان سليمة، مرجع سابق، ص.75.

التي يعنى بالإنتماء إليها إلى جانب إحترام الأنظمة وخصوصيات الغير بالإمتناع عن القرصنة والتجسس .

### أولاً: إلتزام المواطنين بفتح حسابات كآلية للتواصل مع الإدارة الإلكترونية

إلى جانب الإلتزامات التقليدية للمواطن إتجاه الإدارة المتمثلة في ضرورة إحترام الأنظمة والقوانين وإحترام ممتلكات الدولة وعدم تخريبها<sup>(122)</sup>، فإنه يقع على المواطن في ظل الإدارة الإلكترونية إحترام القوانين والتنظيمات الإلكترونية وعدم الإخلال بالقواعد التي تحكم موقع من المواقع الإلكترونية للإدارات بحيث يتوجب على المواطن الإبتعاد عن كل السلوكات التي يمكن أن تدرج في تعليقاته ورسائله الموجهة للإدارة وينبغي عليه التقيد بمختلف القواعد الأخلاقية واللفظية.

وكما نعلم أن الإدارة الإلكترونية قائمة على مجموعة من الأنظمة منها ما هو مفتوح للعمامة وذلك عبر المواقع الإلكترونية أين يمك لعامة الناس الدخول والإطلاع دون أن يكون دخولهم مشروط بفتح حساب معين ولا يشكل دخولهم أي إخلال بالنظام، ولكن هناك بعض الخدمات تتميز بالسرية لكونها تتضمن معطيات شخصية لأشخاص محددة<sup>(123)</sup>، وبالتالي يقع على المواطن فتح حسابات رسمية بتوجيه من الإدارات المختلفة بهدف التعامل مع الإدارة بشكل خاص ولعل أبرز هذه التعاملات إسخراج وثائق الحالة المدنية من مصالح الأحوال المدنية الإلكترونية للبلديات، إسخراج شهادات الإنتساب للضمان الاجتماعي وأو عدم الإنتساب على مستوى صناديق الضمان الاجتماعي الإلكترونية. أو حتى إسخراج صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية التي يتم على مستوى المحاكم الإلكترونية<sup>(124)</sup>.

### 1. تعريف الحساب الإلكتروني

الحساب الإلكتروني أو البريد الإلكتروني هو الوسيلة الأساسية للتواصل مع مختلف القطاعات الإدارية أين يستخدم لنقل الرسائل النصية وجميع المستندات وذلك بالإعتماد على الشبكة العنكبوتية

(122) - محمد سمير أحمد، المرجع السابق، ص.43.

(123) - زاكية سايب، مرجع سابق، ص.17.

(124) - بن قارة مصطفى عائشة، مرجع ساب، ص.121.

كما يمكن استخدام برامج خاصة مثل "أوت لوك" "أوت لوك إكسبرس" والميل وإيردورا، الذين يعتبرون من أقوى المحركات الإلكترونية للتواصل<sup>(125)</sup>.

### 2. محتويات الحساب الإلكترونية

يحتوي الحساب الإلكتروني على مجموعة من البيانات الشخصية التي يجب على المواطن إدخالها من أجل إنشائها ويشترط في هذه البيانات أن تكون صحيحة كالإسم واللقب، والجنس والجنسية، وتاريخ الميلاد ومكانه بالإضافة للرقم السري يقدم من قبل الإدارة المعنية مثل رقم الضمان الذي تقدمه إدارة الضمان الاجتماعي والمتواجد عادة على بطاقة الشفاء أو رقم التسجيل مثل ما هو الأمر بالنسبة للطلبة الجامعيين وكذا رق التسجيل بالنسبة لشهادات الميلاد وباقي وثائق الحالة المدنية وكذا الجنسية<sup>(126)</sup>.

### ثانياً: الإلتزام بعدم التخريب والتجسس الإلكتروني

مما لا شك أن العيش بالشراكة في نطاق معين والإنتماء إلى إدارة معينة يستتبع وجود حقوق وواجبات على المواطنين مثلما ما هو عليه الأمر بالنسبة للإدارة الإلكترونية.

فمن الواجبات التقليدية للمواطن إتجاه إدارته إحترام القوانين والأنظمة ومختلف التعليمات التي تصدر من مختلف الإدارات إذ لا يمكن للمواطن الحصول على حقوقه ما لم يلتزم بواجباته التي تقضي بالمحافظة على ممتلكات الإدارات على إختلافها جامعات، مستشفيات، وبلديات، نفس الشيء يقع على المواطن المتعامل الإلكتروني الذي يقع عليه حماية وإحترام البنية الإلكترونية التي يتعامل فيها<sup>(127)</sup>، وذلك عن طريق الإبتعاد عن التجسس الإلكتروني والتخريب الإلكتروني.

(125) – بن قارة مصطفى عائشة، مرجع ساب، ص.120.

(126) – Delphine Espagno, Abadie, une histoire courte des relations entre l'administrateur et le public mise à la portée de tout le monde, DA, France, 2006, P.02.

(127) – سايب زكية، مرجع سابق، ص.10.

## 1. التجسس الإلكتروني

يشكل التجسس الإلكتروني أبرز التهديدات الأمنية التي تترصد الأنظمة المعلوماتية الإدارية الإلكترونية، حيث يتجسد هذا التجسس من خلال عدة طرق لإختلاف المواقع الإلكترونية والأنظمة المعلوماتية ومن ثمة سرقة بعض المعلومات أو الإطلاع على بيانات شخصية للغير وغالبا ما يقع هذا التجسس من قبل مواطنين أو اشخاص عابثين<sup>(128)</sup>.

حيث يؤدي التجسس إلى تسريب معلومات قد تكون إجتماعية أو سياسية تتعلق بهويته أو بصحته أو بشخصه وبالتالي يشكل مساس بخصوصية بقية المواطنين من جهة وتفشي أسرار المتعاملين بين الإدارة والمواطن الأجنب الذين يترصدون البلاد<sup>(129)</sup>.

والمواطن الذي يقدم على التجسس يقع تحت طائلة القانون بحيث تقع عليه مسؤولية إدارية وجنائية.

## 2. التخريب الإلكتروني

التخريب أشد خطورة من التجسس بحيث يهدد التخريب الوجود التام لنظام المعلومات أو جزء منها وألا يتوقف عند الإطلاع عليها أو تسريبها أو سرقتها إنما في التخريب يتم إدخال معطيات جديدة للأنظمة المعلوماتية للإدارات المختلفة عن طريق إدخال الفيروسات والبرامج الخبيثة التي تؤدي إلى تدمير البرامج المعلوماتية للإدارة كما قد تؤدي هذه الفيروسات لإفساد نظام الحاسوب<sup>(130)</sup>.

(128) - بن قارة مصطفى عائشة، الحماية الجنائية للحكومة الإلكترونية (دراسة مقارنة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في

الحقوق، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص.118.

(129) - زروقي كميلية، مرجع سابق، ص.67.

(130) - طباش عز الدين، شرح القسم الخاص من قانون العقوبات، جرائم ضد الأشخاص والأموال، دار بلقيس، الدار البيضاء،

الجزائر، 2018، ص.290.

يتحقق التخريب الإلكتروني أيضا عن طريق إزالة أو محو معطيات تتعلق بالمواطنين أو الإدارة أو بأي تعديل أو تزوير للمعطيات المدخلة من قبل المواطن أو الإدارة<sup>(131)</sup>.

كنتيجة فإن أساس التعامل هو الإلتزام المتبادل والعلاقة بين الإدارة لإلكترونية والمواطن تقوم على مجموعة من الإلتزامات والحقوق المتبادلة والتي تشكل عماد التعاون للرقمي بمستوى الأداء لكلا الطرفين<sup>(132)</sup>، حيث يجسد هذا التبادل في الإلتزامات التعاون وجه لإشراك المواطن في الأعمال الإدارية.

ولقد تطرقنا لمختلف الإعتداءات التي يمكن أن يرتكبها المواطن والتي تقع على الإدارة وبقيّة المواطنين ولكن هذه الإعتداءات يمكن أيضا أن ترتكب من غير المواطنين ويمكن أن تتم بصفة كيدية من جماعات أشرار إلكترونية والأخطر من ذلك يمكن أن يتم هذا التجسس من قبل الدول الأخرى المعادية التي تبحث فقط على وجود فجوات وإختلالات معينة لتتمكن من تطبيق الوجه الجديد للإستعمار في ظل الثورة الإلكترونية.

لذا كان التطرق لكل من مسألة التجسس والتخريب بمثابة التمهيد للإنتقال للمطلب الثاني الذي سيعنى بتناول الحماية القانونية المقررة للحد من هذه الإعتداءات سواء من الناحية الإدارية أو المدنية أو من الجانب الجزائي كأقوى قواعد يمكن التعويل عليها لضمان الأمن الإلكتروني للمواطنين في علاقتهم مع الإدارة.

(131)– Gassin Raymoud, Fraud informatique, Encyclopédie juridique, Dalloz, répertoire de droit pénal et procédures pénales.com, Paris, 2003, p.8.

(132)– غزلان سليمة، مرجع سابق، ص.77.



## المطلب الثاني

### الحماية القانونية لعلاقة المواطن بالإدارة الإلكترونية

لقد تم تعميم الإدارة الإلكترونية لتشمل مختلف المجالات والقطاعات بشكل تجعل المواطن أمام ضرورة استخدام العلاقة الإلكترونية وذلك في مسعى في الإرتقاء بمستوى الأداء الإداري في التعامل مع المواطنين وتحقيق التفاعل مما أثر بالإيجاب على مبادئ التقليدية التي تحكم الإدارة أين تم أخيراً تعزيز مبدأ الشفافية في التعامل<sup>(133)</sup>.

وفي مسعى تحسين العلاقة بين المواطنين والإدارة تم اعتماد التكنولوجيا في العديد من المجالات، أي يكون المواطن أمام ضرورة إدخال بياناته الشخصية في النظام المعلوماتي لإدارة من الإدارات بهدف الحصول على الخدمة التي يحتاجها<sup>(134)</sup>، وقبل ذلك فإن إدراج التكنولوجيا يعني إنشاء أنظمة معلوماتية والأنظمة المعلوماتية تنشأ على مجموعة من المعطيات، وهذه المعطيات عبارة عن بيانات شخصية للمواطنين وهو ما يجعل المواطن أمام الخطر الأمني حيث يجد المواطن نفسه عرضة للإعتداء على خصوصياته وعرضة للتتصت الإلكتروني.

الأمر الذي دفع بنا لدراسة ومناقشة مدى توافر الحماية للعلاقة بين الإدارة والمواطن حيث نتطرق للحماية الإدارية والمدنية (الفرع الأول) ثم نخصه للحماية الجزائية (الفرع الثاني).

(133) - أمال نويصر، مرجع سابق، ص.07.

(134) - براهيم سميحة، الإدارة الإلكترونية في الجزائر واقع وأفاق، مداخلة لمقابلة في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات - آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية مسيلة، المنعقد بتاريخ 26 - 27 نوفمبر 2018، ص.09.

### الفرع الأول

#### الحماية الإدارية والمدنية للعلاقة بين المواطن والإدارة الإلكترونية

إستعمال تكنولوجيا الإتصال في المجال الإداري أثار العديد من المخاطر التي تهدد المواطن والإدارة أين يبقى كل منهما تحت تهديد مخاطر تتعلق بأمن الأنظمة الإدارية وممتلكاتها المالية ن جهة ومن جهة أخرى يبقى المواطن مهددا في خصوصيته<sup>(135)</sup>.

وبالتالي لما قررت الدولة الجزائرية أخذها غمار هذه المجازفة هل وضعت هناك أدوات قانونية من شأنها توفير الأمن والحماية على مستوى جميع المؤسسات الإدارية أمام نمو وتوسع الجرائم الإلكترونية في الوقت الحالي.

الأمر الذي يجعل علاقة المواطن بالإدارة مهددة وفي خطر لذا نتساءل مدى توافر الحماية المدنية (أولا)، الحماية الإدارية (ثانيا).

#### أولا: الحماية الإدارية لعلاقة المواطن بالإدارة الإلكترونية

يهتم القانون الإداري بتنظيم وتنفيذ التشريعات والسياسات العامة للدولة في مختلف مجالها إلى جانب هذا يقع على عاتق هذا القانون توفير الامن لكل من الإدارة العمومية والمواطنين على حد سواء<sup>(136)</sup>.

وهو ما يتم عن طريق الضبط الإداري الذي يراد به، المعنى التقليدي الذي يعني لحماية النظام العام عن طريق تحديد النشاط الذي تباشره الإدارة والضبط المستحدث الذي تباشره هيئات الضبط المستقلة<sup>(137)</sup>.

(135) - قاسمي ميلود، مرجع سابق، ص.98.

(136) - محمد الصغير بعلي، ص.263.

(137) - حططاش عمر، تأثير سلطات الضبط الإداري على الحريات العامة في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص.131.

### 1. الحماية التي توفرها قواعد الضبط الإداري التقليدي لعلاقة المواطن بالإدارة الإلكترونية

تقوم الإدارة بإصدار القرارات وتتخذ إجراءات الضبط الإداري الإلكتروني حيث تقوم بمراقبة عملية تنفيذ المهام الوظيفية وتقديم الخدمات على أكمل وجه وذلك بهدف تطبيق السياسة العامة للغدرة وتحقيقا لمبادئ القانون الإداري من حياد، ومساواة ونزاهة<sup>(138)</sup>.

وعلى الرغم من عدم وجود نصوص صريحة تقضي بهذه التدابير الإدارية لحماية العلاقة بين المواطن والإدارة إلا أنه من الناحية العملية فإنه توجد العديد من التنظيمات التي تسهر على تحقيق هذه الفعالية خصوصا في مجال الإتصال والتعليم وكذا الضمان الإجتماعي<sup>(139)</sup>.

لكن هذا لا يعني أن قواعد الضبط التقليدية في تنظيم الضبط الإداري تتلائم مع الواقع الإلكتروني إنما ينبغي على المشرع أخذ المسألة عن محمل الجد وإعطاء الشرعية للواقع العملي وذلك بتوضيح بنص القانون وجود الضبط الإداري الإلكتروني بهدف حماية المواطن في علاقته مع الإدارة.

### 2. الحماية القانونية التي توفرها هيئة الضبط لعلاقة المواطن بالإدارة الإلكترونية

يتوفر هذا النوع من الحماية من خلال المهام المخولة لسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية التي تم إنشائها أول مرة بموجب القانون 03-2000<sup>(140)</sup>، سنة ألفين ثم تم تجديدها بموجب المادة 11 من القانون 04-18<sup>(141)</sup>، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية كوجه جديد للحماية القانونية الإدارية.

(138) - محمد الصغير بعلي، القانون الإداري الجزائري، د.ط، دار العلوم، الجزائر، 2005، ص.206.

(139) - تاج الدين محمد تاج الدين، الضبط إداريا وقضائيا، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص.101.

(140) - قانون 03-2000 المؤرخ في 16 أغسطس 2000، المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ج.ر.ج. عدد 04، صادر بتاريخ 16 أغسطس 2000.

(141) - قانون 04-18، المؤرخ في 01 مايو 2018، المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، ج.ر.ج. ح عدد 27، صادر بتاريخ 13 ماي 2018.

حيث تهتم هذه السلطة بالسهر على التقسيم المشترك للمنشآت الإتصالية الإلكترونية والحفاظ على حق الملكية الفكرية كل المتعاملين سواء كانوا إدارات أو مواطنين مما يدعم العلاقة بينهم<sup>(142)</sup>.

تعنى الهيئة أيضا بإعداد مخطط وطني للترقيم من أجل تمهيد عملية دراسة الطلبات المتعلقة بإستعمال الوسائل الإلكترونية ومنحها للجمهور كوجه من أوجه تدعيم العلاقة بين المواطن والإدارة الإلكترونية حيث تستجيب هذه السلطة لطلبات جمهور المواطنين.

تكفل سلطة ضبط البريد والإتصالات الإلكترونية إحترام المتعاملين بالبريد والإتصالات الإلكترونية للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلق مختلف الأنشطة إلى جانب السهر على حماية حقوق لمشاركين في مجال الخدمات الإلكترونية مما يوفر بلا شك حماية للمواطن أثناء تعامله مع الإدارة<sup>(143)</sup> كل هذا تقوم به من خلال إختصاصها الرقابي والتنظيمي.

#### أ. الإختصاص التنظيمي

حيث تمارس سلطة ضبط البريد والإتصالات الإلكترونية الإختصاص التنظيمي العام من خلال إقتراح القوانين والتنظيمات وذلك إلى جانب الإختصاص نسبة التنظيمي وذلك عن طريق إصدارها قرار فردية إدارية مما يوفر نوع من الأمن للعلاقة بين المواطن والإدارة<sup>(144)</sup>.

(142) - عائشة فرح، "المركز القانوني لسلطة ضبط البريد والإتصالات الإلكترونية على ضوء القانون 13-04، "مجلة العلوم القانونية والسياسية"، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2019، ص.407.

(143) - جلطي أعر، "دور سلطة الضبط الإداري في مجال حماية المستهلك"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، عدد 06، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2011، ص.252.

(144) - عائشة فرح، المراجع السابق، ص.409.

## ب. الإختصاصات الرقابية

تمارس هذه السلطة رقابة قبلية وذلك من خلال مراقبة المعلومات العامة حول مختلف الشروط والخدمات المتوفرة والمعطيات، إعداد التقارير بالإضافة للرقابة البعدية التي تتعلق أساسا التحريات والتحقيقات<sup>(145)</sup>.

## ثانيا: الحماية المدنية للعلاقة المواطن بالإدارة الإلكترونية

يرتبط المواطن بالإدارة في شكل علاقات مدنية ومالية وبالتالي فإن الحماية القانونية ستكون بناء على المسؤولية التقصيرية أو المسؤولية العقدية، حيث تتقرر هناك مسؤولية مدنية تلزم الشخص المسؤول بتعويض الضرر الذي أحدثه للغير فهذه المسؤولية تقوم عندما يتسبب شخص بضرر بمناسبة علاقته مع الإدارة سواء بسبب الإخلال بواجب قانوني أو الإعتداء عليه إلكترونيا وذلك وفقا للأحكام العامة الواردة في المادة 124 من القانون المدني<sup>(146)</sup>.

### 1. المسؤولية العقدية آلية لحماية العلاقة التعاقدية بين المواطن والإدارة

يخول القانون للمواطن المتعاقد مع الإدارة بشكل إلكتروني إذا وقع هناك إعتداء على حقوقه مما يسبب له ضرر طلب الحماية المدنية وفقا لما ينص عليه القانون وحسب العقد المبرم بينهم<sup>(147)</sup>.

### 2. المسؤولية التقصيرية

تطبق الأحكام العامة للمسؤولية التقصيرية في كافة المجالات خصوصا في ظل غياب نص خاص يتولى تنظيم المسئلة وأمام غياب النص الصريح الذي يوفر حماية مدنية للعلاقة الإلكترونية

<sup>(145)</sup> -بوالقمح هاجر، قريمس فوزية، سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية في ظل القانون رقم 18-04، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون العام الداخلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019، ص.54.

<sup>(146)</sup> -المادة 124 "كل فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه، ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض"، من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، ج.ر.ج. عدد 31، المعدل والمتمم.  
<sup>(147)</sup> - عبد القادر العرعاري، لمسؤولية المدنية، الطبعة الثالثة، دار الأمان للنشر والتوزيع، المغرب، 2011، ص.17.

بين المواطن والإدارة، بحيث يحق لكل من المواطن ولكل إدارة تعرضت لإعتداء بمناسبة معاملة إلكترونية أن تقوم بطلب التعويض عن الأضرار التي لحق بها<sup>(148)</sup>.

### الفرع الثاني

#### الحماية الجزائية لعلاقة المواطن بالإدارة الإلكترونية

بعد رقمنة الإدارة يصبح المواطن يتعامل مع الإدارة عن طريق الوسائط الإلكترونية، حيث أن التطور الكبير الحاصل في مجال التكنولوجيا الإعلام والاتصال أحدثت تغيرات جوهرية في مختلف الجوانب الإدارية والأجهزة الحكومية وعلاقتها مع بعضها البعض وعلاقتها مع المواطن<sup>(149)</sup>.

وهذا التحويل على الوسائل الإلكترونية أحدثت حالة قلق لدى المواطنين وتخوفهم وذلك لأنهم يعرفون أن هناك تهديد على أمنهم، وبالعودة للنصوص القانونية الجزائية لا نجد أي نص خاص يتولى حماية علاقة المواطن بالإدارة الإلكترونية ولكن نستنبط من خلال المنظومة القانونية المقررة لمكافحة الإعتداءات الإلكترونية وذلك بموجب قانون العقوبات إثر تعديله في 2009 وكذا مجموعة من القوانين الخاصة<sup>(150)</sup>.

وبالتالي سنحاول التطرق للحماية الجزائية للمعاملات بين الإدارة الإلكترونية والمواطن في قانون العقوبات (أولاً)، ثم التطرق للحماية المقررة في القواعد الخاصة (ثانياً).

#### أولاً: الحماية المقررة لعلاقة المواطن بالإدارة في قانون العقوبات

تعتمد الإدارات الإلكترونية في تعاملها مع المواطنين عن طريق منظومات معلوماتية ونظم اتصالات إلكترونية، وذلك بتسجيل البيانات في شبكات عالمية وحماية هذه الأنظمة والشبكات وردت

(148) – عبد القادر العرعاري، مرجع سابق، ص.20.

(149) – عباس بدران، الحكومة الإلكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص.46.

(150) – عباس بدران، مرجع سابق، ص.47.

بموجب القانون 09-04<sup>(151)</sup> المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحته المؤرخ في 5 غشت 2009<sup>(152)</sup>.

ولما كان النظام المعلوماتي لمختلف الإدارات العمومية مهدد بالإختراق من قبل أشخاص غير مصرح لهم بالدخول إليه أو البقاء فيه أو إتلافه فإنه ستقع تحت طائلة قانون العقوبات<sup>(153)</sup>.

### ثانيا: الحماية الجنائية المقررة لعلاقة المواطن بالإدارة الإلكترونية في القوانين الخاصة

يشكل الحق في الخصوصية الرقمية أبرز التحديات التي تهدد المواطن في علاقته مع الإدارة<sup>(154)</sup>، ولعل أبرز هذه المخاطر، التعرض للخطأ في المعلومات، الفيروسات، والقرصنة على الكمبيوتر<sup>(155)</sup>، وهذه الإعتداءات تصدى لها المشرع الجزائري بموجب مجموعة من القواعد الخاصة التي تهدف إلى حماي المتعاملين في البيئة الافتراضية من أي إعتداء فلا يلحق هذه الخصوصية<sup>(156)</sup>، ولعل أبرز هذه القوانين:

#### 1. الحماية الجزائية المقررة بموجب القانون 18-15

يتعلق هذا القانون بالتجارة الإلكترونية والمواطن في تعامله مع الإدارة قد يكون تاجرا أو موردا لها كما قد يكون طلبا لخدمة وعلى هذا الأساس يمكن إسقاط هذه الحماية حيث وضع هذا القانون مجموعة من التدابير الوقائية، التي من شأنها الحد من الإعتداءات التي قد تهدد المواطن في تعاملاته

(151)- القانون رقم 09-04 مؤرخ في 14 شعبان 1430 الموافق 5 غشت 2009 المتضمن للقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته، ج.ر.ج.ج عدد 47، صادرة بتاريخ 16 أوت 2009.

(152)- محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.18.

(153)- قانون رقم 18-13 مؤرخ في 27 شوال عام 1439 الموافق 11 يوليو سنة 2018، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018. قانون رقم 18-14 مؤرخ في 16 ذي القعدة عام 1439 الموافق 29 يوليو سنة 2018، يعدل ويتم الأمر

رقم 71-28 المؤرخ في 26 صفر عام 1391 الموافق 22 أبريل سنة 1971، والمتضمن قانون القضاء العسكري.

(154)- بن قارة مصطفى عائشة، مرجع سابق، ص.27.

(155)- معزز دليلة، "حماية المعطيات الشخصية في البيئة الافتراضية في التشريع الجزائري الواقع والتحديات"، مجلة

الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، تامنراست، 2021، ص.134.

(156)- عفاف خديري، الحماية الجنائية للمعطيات، مرجع سابق، 2012.

الإلكترونية مع الإدارة أو غيرها من الأجهزة كما أحال إلى قانون العقوبات لتطبيق الجزاءات المقررة فيه كما يتعلق الأمر بجرائم الغش وهي تتعلق بمحل التعامل الإلكتروني وليس بالشخص المتعامل<sup>(157)</sup>.

### 2. الحماية المقررة بموجب القانون رقم 07-18

يتعلق هذا القانون بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بحيث إهتمقانون 07-18<sup>(158)</sup> المتكون من سبعة أبواب و76 مادة بتنظيم حماية للحياة الخاصة وأسرههم في مجال المعطيات الإلكترونية ذات الطابع الشخصي<sup>(159)</sup>.

حيث تنص المادة 02 من هذا القانون على ضرورة القيام بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي أيا كان مصدرها مواطنا أم غير ذلك ومهما كان شكلها في إطار محدد بإحترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والحريات العامة وحرصت أن لا يتم المساس بحقوق الافراد وشرفهم وسمعتهم<sup>(160)</sup>.

كما قرر هذا القانون موافقة الأشخاص على معالجة بياناتهم الشخصية وأي إخلال بمبدأ الرضائية يقع تحت طائلة المادة 07 من هذا القانون<sup>(161)</sup>.

(157) - معزز دليلة، مرجع سابق، ص.136.

(158) - قانون رقم 07-18، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.ر.ج.ج، عدد 03، صادر بتاريخ 10 يونيو 2018.

(159) - معزز دليلة، مرجع سابق، ص.137.

(160) - بن قارة مصطفى عائشة، الحماية الجنائية للحكومة الإلكترونية، دراسة مقارنة، أطروحة لنسب شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص.21.

(161) - عفاف خدري، مرجع سابق، ص.27.



## المبحث الثاني

## تقييم العلاقة بين المواطن والإدارة في البيئة الرقمية

تعد العلاقة الالكترونية بين المواطن والإدارة من أبرز ثمار المنجزات التقنية في المجال الإداري، حيث أدت التطورات في مجال الاتصالات، وابتكار تقنيات اتصال متطورة إلى التفكير الجدي من قبل الدول والحكومات في الاستفادة من منجزات الثورة التقنية، باستخدام الحاسوب وشبكات الانترنت في التواصل مع المواطنين، وتقديم الخدمات للمواطنين بطريقة الكترونية، تسهم بفاعلية في حل العديد من المشكلات التقليدية التي كانت تعرقل هذه العلاقة ولعل أكثر هذه المشاكل التزاحم والوقوف لطوابير طويلة أمام الموظفين في المصالح والدوائر الحكومية، فضلا عن تجنب الروتين والوساطة وغيرها من العوامل التي تقف حائلا دون تطور النظم الإدارية الحالية، بالإضافة إلى ما تتميز به هذه العلاقة من سرعة في انجاز الأعمال وتوفير الوقت والجهد<sup>(162)</sup>.

والجزائر من بين الدول التي بدأت سياسة الإصلاح الإداري بداية من سنوات التسعينيات بعد ظهور سلبيات النموذج البيروقراطي وانعكاساته على الإدارة العامة، بالنظر للتضخم في الهياكل الإدارية وكثرة مستوياتها، وانتشار البطء في اتخاذ القرارات والبعد عن الإدارة وتعدد النصوص القانونية التي تعقد الإجراءات الإدارية المتبعة، بالإضافة إلى عدم التزام الموظفين، ومنه انتشار البيروقراطية السلبية الناتجة عن الروتين الإداري وعدم وضوح القرارات والتباطؤ في أداء العمل وعدم الاهتمام بالخدمة العمومية مما أدى إلى فقدان المواطن ثقته في الإدارة، وهو ما انعكس سلبا على نوعية الخدمة العمومية المقدمة، بسبب أداء إداري تنقصه الكفاءة والشفافية وانعدام الحوار وتشكل

(162) - عبده نعمان الشريف، الحكومة الإلكترونية كاستراتيجية لإعادة صياغة الدولة ووظائف مؤسساتها، الواقع والتحديات - حالة دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2009، ص58.

مجال مغلق تغيب فيه وسائل الاتصال وفرض نموذج من المعاملات والعلاقات ميزتها السلطة واللامبالاة<sup>(163)</sup>.

الأمر الذي أدى إلى رقمنة العلاقة بين الإدارة والمواطن كما سبق تبيانه والآن سيتم تناول تقييم العلاقة الإلكترونية بين المواطن والإدارة من خلال التطرق إلى سلبيات رقمنة هذه العلاقة في (المطلب الأول)، ثم التطرق إلى إيجابيات رقمنة هذه العلاقة (المطلب الثاني).

### المطلب الأول

#### سلبيات رقمنة العلاقة بين الإدارة والمواطن

تعتبر العلاقة الإلكترونية الوجه الأحدث في الفكر الإداري، حيث تم من خلال أعمال تكنولوجيا الاتصال والإعلام التحول عن العلاقة المباشرة التقليدية بين المواطن والإدارة وهذا التحول صاحبه العديد من التهديدات والإشكالات خصوصا في البلدان الضعيفة مثل الجزائر.

حيث قد يعتقد البعض أنه عند تطبيق إستراتيجية الإدارة الإلكترونية وبالتالي رقمنة العلاقة بين المواطن والإدارة من شأنه أن يزيل كل المصاعب المشاكل الإدارية والتقنية، لكن الواقع يشير في مظاهر عديدة لغير ذلك حيث تحتاج هذه العلاقة الإلكترونية إلى تدقيق مستمر ومتواصل لتأمين استمرار تقديم الخدمات بأفضل شكل ممكن مع الاستخدام الأمثل للوقت المال والجهد آخذين بعين الاعتبار وجود خطط بديلة أو خطة طوارئ في حال تعثر هذه العلاقة<sup>(164)</sup>.

مع ذلك تبقى هذه العلاقة مهددة بالعديد من المخاطر الأمنية التي تهدد أمن الإدارة بشكل عام وأمن المواطنين في خصوصياتهم وحقوقهم بشكل خاص (الفرع الأول)، وضعف مؤهلات كل من الإدارة والمواطن من حيث التحكم بهذه العلاقة الافتراضية (الفرع الثاني).

(163) - حافظي سعاد، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية وإصلاح المرفق العام دراسة حالة الجزائر والمغرب كنموذج، مداخلة ملقاة في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات - آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، المنعقد بتاريخ 26-27 نوفمبر 2018، ص 08.

(164) - عبده نعمان الشريف، مرجع سابق، ص 59.

## الفرع الأول

### التهديد الأمني لعلاقة المواطن بالإدارة

على الرغم من أهميته رقمته العلاقة بين المواطن والإدارة وإعطاء أولوية في كثير من المجالات لصالح التقنية، إلا أن هذه العلاقة تبقى تحت تهديد التجسس، حيث أنه من المنطقي عندما تعتمد إحدى الدول على نظام "العلاقة الالكترونية" فإنها ستحوّل أرشيفها إلى أرشيف الكتروني كما سبق وذكرنا وهو ما يعرضه لمخاطر كبيرة تكمن في التجسس على هذه الوثائق وكشفها ونقلها وحتى إتلافها لذلك فهناك مخاطر كبيرة من الناحية الأمنية على معلومات ووثائق وأرشيف الإدارة سواء المتعلقة بالأشخاص أو الشركات أو الإدارات أو حتى الدول<sup>(165)</sup>.

فمصدر الخطورة هنا لا يأتي من تطبيق الإدارة الالكترونية كي لا يفهم البعض أننا ننادي إلى البقاء على النظام التقليدي للإدارة، وإنما مصدر الخطورة يكمن في عدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الالكترونية والذي يعتبر أولوية في مجال تطبيق إستراتيجية الإدارة الالكترونية فإهمال هذه الناحية يؤدي إلى كارثة وطنية<sup>(166)</sup>.

المعلوم إن الجزائر ليست رائدة في مجال التكنولوجيا والمعلومات وهي دول مستهلكة ومستعملة لهذه التكنولوجيا والإدارة الالكترونية في الجزائر تعتمد بمعظمها إن لم نقل بأكملها على التكنولوجيا الغربية مما يعني أنه سيزيد التهديد الأمني لخصوصيات المواطنين في علاقتهم مع الإدارة<sup>(167)</sup>.

فالاعتماد الكلي على تقنيات أجنبية للحفاظ على أمن معلوماتنا وتطبيقها على الشبكات الرسمية التابعة لمختلف الإدارات هو تعريض للأمن الوطني لهذه الدول للخطر ووضعه تحت سيطرة

(165) - محمد خليفة، "الحماية الجنائية لمعطيات الحاسب الآلي في القانون الجزائري والمقارن"، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص115.

(166) - عبده نعمان الشريف، مرجع سابق، ص60.

(167) - مرزوق دليّة، جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، على ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون جنائي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن لمهيدي، أم البواقي، 2017، ص47.

دول غربية بغض النظر عما إذا كانت هذه الدول عدوة أم صديقة فالدول تتجسس على بعضها البعض بغض النظر عن نوع العلاقات بينها، ولا يقتصر الأمر على التجسس على المعلومات لأهداف عسكرية وسياسية بل يتعداه إلى القطاع التجاري لكي تتمكن الشركات الكبرى من الحصول على معلومات تعطئها الأفضلية على منافستها في الأسواق، وبالتالي سنتطرق للتهديدات الإلكترونية واحدة تلو الأخرى<sup>(168)</sup>.

### أولاً: العلاقة الرقمية بين المواطن والإدارة مهددة بالتجسس الإلكتروني

يمكن تعريف التجسس الإلكتروني بأنه الوجه المستحدث لجمع المعلومات عن الغير دون وجه حق باستعمال وسائل تكنولوجيا عبر مواقع الاتصال الإلكتروني حيث يقوم فيه الجاني بالدخول إلى الشبكة المعلوماتية أو النظام المعلوماتي بهدف الاطلاع على مختلف المعلومات والبيانات التي تحتويها والتي لا تكون متاحة للجمهور لتعلقها بالأمن والسلامة الاجتماعية للأفراد<sup>(169)</sup>.

يتم التجسس عن طريق الدخول والبقاء في النظام المعلوماتي حيث يتم الدخول الإلكتروني عن طريق الأساليب والوسائل التقنية المتاحة كالدخول إلى مركز النظام المعلوماتي والاطلاع على المعلومات ولم يحدد المشرع الجزائري الطريقة التي يتم بها الدخول وعليه فإن الجريمة تتحقق بأي وسيلة ومن أكثر التقنيات استعمالاً لتحقيق الدخول إلى النظام هو استخدام البرامج المصممة أصلاً لاختراق أنظمة الحماية<sup>(170)</sup>.

أما البقاء يقصد به التواجد داخل النظام المعلوماتي ضد علم وإرادة من له الحق في السيطرة على هذا النظام، ومن الممكن أن تتحقق جريمة البقاء بمفردها دون جريمة الدخول وذلك في الحالة التي يكون فيها الدخول إلى نظام المعالجة بطريق الصفة أو الخطأ، أو في الحالة التي يكون فيها

(168) - محمد خليفة، مرجع سابق، ص 62.

(169) - عبد الفتاح بيومي حجازي، "الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني"، د.ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص 362.

(170) - أمال قارة، "الحماية الجزائرية للمعلوماتية في التشريع الجزائري"، ط 02، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 132.

الدخول إلى النظام مشروعا والبقاء فيه لمدة محدودة من الزمن يتعين عليه الخروج فوراً بانتهائها ومع ذلك يبقى الجاني داخل النظام، وتحقق الاجتماع المادي بين جريمتي الدخول والبقاء في الحالة التي يكون فيها الدخول غير مشروع والبقاء فيه مدة من الوقت، بحيث يعد مصدر خطر التجسس الالكتروني يأتي غالبا من ثلاث فئات؛ الفئة الأولى هي الأفراد العاديون، الفئة الثانية هي الهاكرز، لفئة الثالثة هي أجهزة الاستخبارات العالمية للدول<sup>(171)</sup>.

حيث تقوم الفئتين الأولى والثانية بتخريب الموقع أو إعاقة عمله وإيقافه أما الفئة الثالثة يتعدى ذلك بكثير ويصل إلى درجة الاطلاع الكامل على كافة الوثائق الحكومية ووثائق المؤسسات والإدارات والأفراد والأموال وما إلى ذلك مما يشكل تهديدا فعليا على الأمن القومي والاستراتيجي للدولة المعنية خاصة عندما تقوم أجهزة الاستخبارات هذه ببيع أو نقل أو تصوير هذه الوثائق وتسريبها إلى جهات معادية للدولة التي سلبت منها<sup>(172)</sup>.

### ثانيا: العلاقة الرقمية بين المواطن والإدارة مهددة بالتخريب الإلكتروني

التخريب الإلكتروني يهدف لإتلاف المعطيات الإلكترونية التي يحتويها النظام المعلوماتي لإدارة من الإدارات التي يتعامل معها المواطنين وغالبا ما تتعلق هذه المعطيات بالمواطنين والإدارة في نفس الوقت ويتم التخريب بعدة طرق لعل أهمها.

يقصد بفعل الإدخال إضافة معطيات جديدة على الدعامات الخاصة بها، سواء كانت خيالية أم كان يوجد عليها معطيات من قبل<sup>(173)</sup>، ويتحقق هذا الفعل في الغرض الذي يستخدم فيه الحامل الشرعي لبطاقات السحب الممغنطة التي يسحب بمقتضاها النقود من أجهزة السحب الآلي وذلك حين يستخدم رقمه الخاص والسري للدخول، لكي يسحب مبلغا من النقود أكبر من المبلغ الموجود في حسابه، وكذلك الحامل الشرعي لبطاقة الائتمان والتي سدد عن طريقها مبلغا-مواطن أو شخص

(171) - طارق إبراهيم الدسوقي عطية، "الأمن المعلوماتي - النظام القانوني للحماية المعلوماتية-"، د.ط، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص207

(172) - احمد علي غنيم، "دور الإدارة الالكترونية في تطوير العلم الإداري ومعوقات استخدامها في مدارس التعليم العام في المدينة المنورة"، المجلة التربوية، العدد 81، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت، 2006، ص143.

(173) - طباش عز الدين، مرجع سابق، ص288.

يتعامل معه بغض النظر عن مهنته - أكثر من المبلغ المحدد له، وبصفة عامة يتحقق فعل الإدخال في كل حالة يتم فيها الاستخدام التعسفي لبطاقات السحب أو الائتمان، سواء من صاحبها الشرعي أم من غيره في حالات السرقة أو الفقد أو التزوير، كما يتحقق فعل الإدخال في كل حالة يتم فيها إدخال برنامج غريب - فيروس، حضان طروادة، قنبلة معلوماتية زمنية- يضيف معطيات جديدة<sup>(174)</sup>.

كما يقصد به أيضا، إضافة معطيات جديدة على الدعامات الخاصة به، سواء كانت خالية أو يوجد عليها معطيات من قبل، وهذه الجريمة تقع غالبا بمعرفة المسؤول عن القسم المعلوماتي والذي يسند إليه وظائف المحاسبة والمعاملات المالية، لأنه يكون في أفضل وضع يؤهله لارتكاب هذا النمط من 3 التلاعب غير المشروع<sup>(175)</sup>.

الإزالة والمحو يقصد يقصد بفعل المحو، إزالة جزء من المعطيات المسجلة على دعامة والموجود داخل النظام أو تحطيم تلك الدعامة، أو نقل جزء من المعطيات من المنطقة الخاصة بالذاكرة<sup>(176)</sup>.

لتعديل يقصد بفعل التعديل تغير المعطيات الموجودة داخل نظام، واستبدالها بمعطيات أخرى، ويتحقق فعل المحو والتعديل، عن طريق برامج غريبة تتلاعب في المعطيات سواء بمحوها كليا أو جزئيا أو بتعديلها، وذلك باستخدام القنبلة المعلوماتية الخاصة بالمعطيات، أو برامج الفيروسات بصفة عامة، وهذه الأفعال المتمثلة في الإدخال، المحو، والتعديل، وردت على سبيل الحصر، فلا يقع تحت طائلة التجريم أي فعل آخر غيرها، حتى لو تضمن اعتداء على المعطيات

<sup>(174)</sup> - بومعيزة جابر، "الاعتداء على المعطيات الآلية في الحكومة الإلكترونية"، مجلة البحوث والدراسات القانونية

والسياسية، العدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2017، ص 131.

<sup>(175)</sup> - مال قارة، مرجع سابق، ص 120.

<sup>(176)</sup> - عبد الفتاح بيومي حجازي، "الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني"، مرجع سابق، ص 365.

الموجودة داخل نظام المعالجة الآلية للمعطيات، فلا يخضع لتلك الجريمة فعل نقل البيانات أو التنسيق أو التقريبينها، لأن كل تلك الأفعال لا تتطوي على إدخال ولا تعديل بالمعنى السابق<sup>(177)</sup>.

### الفرع الثاني

#### نقص مؤهلات الإدارة والمواطن للتعامل بالتكنولوجيا

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية ليسدر بأمندر وبالرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبح تأخذ محددات النجاح لإدارة على اختلاف مجالاتها حيث فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات، إلى ضرورة استحداث الإدارة الإلكترونية.

إلا أن مشروع الإدارة الإلكترونية شأنه شأن أي مشروع أو برنامج آخر يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة والمؤاتية لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منه وبالتالي يحقق النجاح والتفوق وإلا سيكون مصيره الفشل وسيسبب ذلك خسارة في الوقت والمال والجهد ونعود عندها إلى نقطة الصفر فالإدارة هي ابنة بيئتها تؤثر وتتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها وتتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية<sup>(178)</sup>، لذلك فإن مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر تعثره العديد من السلبيات من الناحية العملية إلى جانب التهديد الأمني ولعل أبرز هذه السلبيات هشاشة استراتيجية رقمنة العلاقة بين المواطن والإدارة أولاً ثم.

(177) - آمال قارة، مرجع سابق، ص122.

(178) - فرطاس فتيحة، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016، ص311.

أولاً: هشاشة إستراتيجية رقمنة العلاقة بين المواطن والإدارة

إن التحول إلى الإدارة الرقمية في الجزائر ورقمنة العلاقة بين المواطن والإدارة أمر فرضه التطور الحاصل على المستوى العالمي، والجزائر في سبيل رقمنة هذه الإدارة أو العلاقة لم تتبع إستراتيجية شاملة مانعة قائمة على التخطيط بناء على مورد مالي وبشري مؤهل إنما خطت هذه الخطوة بشكل جزئي في جوانب محددة تفتقر للتنظيم التشريعي والمواد التقنية وشبكة الإنترنت وهذا ما سنتطرق إليها بنوع من التفصيل من خلال العناصر التالية:

### 1. غياب الإمكانيات الإدارية والقانونية والإرادة السياسية لرقمنة العلاقة بين المواطن والإدارة

عدم وجود رغبة حقيقية لرقمنة العلاقة بين الإدارة والمواطن ينبع من عدم الجدية في رقمنة الإدارة حيث يقتصر ذلك على الجوانب الاضطرارية فحسب<sup>(179)</sup>.

فمن الناحية الإدارية فهي تعاني من ضعف التخطيط والتنسيق للبرامج على مستوى الإدارة العليا، عدم القيام بالتغييرات التنظيمية المطلوبة، عدم القدرة على التخلص من مبادئ وأساليب الإدارة التقليدية بسبب مقاومة الموظفين للتقنيات والأساليب الجديدة لنقص كفاءاتهم مما يصعب عليهم إنشاء علاقات إلكترونية في ما بينهم أو بين المواطنين<sup>(180)</sup>.

انتهاج الجزائر أسلوب مركزي في إدارة التطبيقات الرقمية، ومنه بقاء الإدارة المحلية رهين القرارات المركزية، بما يتسبب في الكثير من الحالات في تأخر تطبيق البرامج وقواعد البيانات<sup>(181)</sup>.

---

(179) - بديار علي محمود، متطلبات ومعوقات الإدارة الإلكترونية، مداخلة لمقابلة في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات - آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية مسيلة، المنعقد بتاريخ 26-27 نوفمبر 2018، ص10.

(180) - عبده نعمان الشريف، مرجع سابق، ص70.

(181) - عثمانى مريم، ضريفي الصادق، تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الخدمات المصرفية بين ضرورة الانفتاح ومخاطر النجاح، مداخلة لمقابلة في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات - آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية مسيلة، المنعقد بتاريخ 26-27 نوفمبر 2018، ص15.



ضعف التنسيق بين الأجهزة والإدارات المختلفة واستمرار هيمنة البيروقراطية والذهنيات القديمة، التي لم تتجاوب بعد مع التطور التكنولوجي، على التسيير في الكثير من إدارتنا<sup>(182)</sup>.

أما من الناحية السياسية بغياب الإرادة السياسية الفاعلة، غياب رؤيا إستراتيجية واضحة بشأن استخدام التكنولوجيا، غياب التشاور مع الأطراف الفاعلة في الواقع<sup>(183)</sup>.

أما من الناحية القانونية تعاني الجزائر تأخر في إصدار التشريعات اللازمة للتحويل الإلكتروني، مما ساهم في ضعف تحقيق الأمن المعلومات يتعلق بغياب بيئة عمل الكترونية محمية وفق أطر قانونية بسبب تعطل صدور القوانين اللازمة أو غموض هذه الأخيرة أو عدم تفعيلها في الواقع وتأخر تنصيب الهيئات القائمة على ذلك<sup>(184)</sup>.

### 2. غياب الإمكانيات المادية لرقمنة العلاقة بين المواطن والإدارة

تعاني خطة رقمنة العلاقة بين الإدارة والمواطن من فقر من الناحية المالية والتقنية والبشرية حيث نسجل عدة نقائص على مستوى كل مؤشر من المؤشرات التي كان ينبغي توفرها بقوة في سبيل تفعيل هذه العلاقة وهو ما نشير إليه من خلال العناصر التالية.

الضعف المالي للدولة الجزائرية أين لا تهتم بوضع ميزانية لتدعيم البحث التكنولوجي وتطويره على عكس الدول المتطورة ناهيك عن ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية وقلّة الموارد المالية للتدريب والصيانة واقتناء الحواسيب والهواتف النقالة العالية التقنية والتكلفة الباهظة للاستثمار في تقنيات المعلومات، الذي يتطلب فتح المجال للمشاركة مع القطاع الخاص<sup>(185)</sup>.

أما من الناحية التقنية فقد تم تسجيل العديد من النقائص أهمها صعوبة الوصول إلى شبكة الانترنت محدودية انتشار شبكة الانترنت عبر الوطن، ومنه ضعف استخداماتها سواء تعلق الأمر بضعف الشبكة أو عدم وصولها لجميع المناطق في الدولة، عجز قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام

(182) - بديار علي محمود، مرجع سابق، ص 11.

(183) - عثمانى مريم، ضريفي الصادق، مرجع سابق، ص 16.

(184) - بديار علي محمود، مرجع سابق، ص 12.

(185) - عثمانى مريم، ضريفي الصادق، مرجع سابق، ص 21.

والاتصال عن تلبية جميع الطلبات بخصوص الهاتف الثابت الذي يعد أهم وسيلة يتم عبرها الربط بالإنترنت خصوصا في المناطق النائية ووجود الفجوات الرقمية بين منطقة وأخرى لتباين البنية التحتية للاتصالات بين مختلف المناطق والتأخر في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها بين المناطق<sup>(186)</sup>.

تعاني الجزائر من نقص الكفاءة من الناحية البشرية نتيجة الأمية الالكترونية المرتفعة فيها، غياب الدورات التكوينية، انتشار الفقر وانخفاض الدخل الفردي، البطالة الناجمة عن حلول الآلة محل الإنسان وضعف الكفاءات والمهارات التقنية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بسبب غياب أو ضعف التكوين، ضعف الجهود التوعوية والتحسيسية من جانب الدولة لترقية وعي المواطن وإقناعه بضرورة هذا التحول ورفع ثقافته التكنولوجية إلى جانب التأخر في إجراء التعاملات الالكترونية المالية واستخدام وسائل الدفع الالكترونية رغم مرور سنوات على شروع الجزائر في تعميمها على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية بسبب اللامن<sup>(187)</sup>.

#### ثانيا: صعوبة التعامل مع الطابع الافتراضي لعلاقة المواطن بالإدارة في البيئة الرقمية

تم هذه العلاقة بين المواطن والإدارة عن بعد ويتم إلغاء اللقاء المباشر بين المواطن والإدارة في بيئة رقمية افتراضية غير محسوسة مما يجعل العقل للوهلة الأولى لا يستوعب هذا التحول وبالتالي التطبيق غير السوي والدقيق لمفهوم وإستراتيجية "الإدارة الالكترونية" والانتقال دفعة واحدة من النمط التقليدي للإدارة إلى الإدارة الالكترونية دون اعتماد التسلسل ولتدرج في الانتقال من شأنه أن يؤدي إلى شلل في وظائف الإدارة لأنه عندها نكون قد تخلينا عن النمط التقليدي للإدارة ولم

(186) - محمد بن عبد العزيز الضافي، مدى إمكانية تطبيق الادارة الالكترونية في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الادارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة السعودية، 2006، ص16.

(187) - بودلان علي، "تتمين دور الحكومة الالكترونية في إرساء الخدمات العمومية، مشروع القرن الواحد والعشرون - التجربة الجزائرية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2013، ص171.

ننجز الإدارة الإلكترونية بمفهومها الشامل وذلك لصعوبة التي يعاني منها موظفو الإدارات في التعامل في الوسائل الإلكترونية، وكذا عدم قدرة المواطنين على استيعاب هذا التحول<sup>(188)</sup>.

لذلك ننوه على ضرورة دعم وتسهيل عمل القطاع التكنولوجي في الجزائر والإنفاق على أمور البحث العلمي فيما يتعلق بالتكنولوجيا والأمن لتكنولوجي وكذا تأهيل الموارد البشرية وتوفير الوسائل المادية اللازمة لمثل ذلك إلى جانب ضرورة تطوير حلول أمن المعلومات محليا أو على الأقل وضع الحلول الأمنية الأجنبية التي نرغب باستخدامها تحت اختبارات مكثفة ودراسات معمّقة والتأكد من استقلاليتها وخلوها من الأخطار الأمنية.

### المطلب الثاني

#### إيجابيات رقمنة العلاقة بين الإدارة والمواطن

تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقه هدف يتمثل في إرضاء طلبات المواطنين وتطلعاتهم نحو خدمات جيدة وخدمات أفضل، ومادامت هذه الأخيرة متطورة ومتجددة باستمرار، فإن عمل الحكومة في هذا الإطار لا بد أن يكون كذلك لإحداث التكيف، وهو ما انبثق عنه ميلاد الحكومة الإلكترونية التي تعد جزءا لا يتجزأ من الإدارة الإلكترونية، ذلك الفضاء الرقمي الشامل لمجموعة الأعمال الإلكترونية<sup>(189)</sup>.

عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات، مثل شبكات الانترنت التي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات، مما يوفر العديد من الإيجابيات ولعل أبرزها تتمثل في تقريب المواطن من الإدارة (الفرع الأول)، وتدعيم المبادئ التي تحكم العلاقة بين الإدارة والمواطن من شفافية ومساواة (الفرع الثاني).

(188) - محمد بن عبد العزيز الضافي، مرجع سابق، ص 17.

(189) - بودلان علي، مرجع سابق، ص 172.

## الفرع الأول

### تقريب المواطن من الإدارة

تم رقمنة العلاقة بين المواطن والإدارة بهدف تقديم وإيصال الخدمات والمعلومات للمواطنين إلكترونياً " وتبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال من جهة أخرى بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر شبكات الانترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتنقلة في أي وقت وأي مكان" وتعني أيضاً "إعادة ابتكار الأعمال والإجراءات الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج المعلومات وتكاملها وإمكانية الوصول إليه<sup>(190)</sup>.

تعتمد الإدارة الإلكترونية على وسائل تقنية تكنولوجية متطورة لتسيير شؤونها، في إطار يسمح بتأمين الشفافية في المعاملات وتأمين المشاركة الديمقراطية في التسيير الإداري وتحقيق الرقابة الإدارية والمالية من خلال هذه الوسائل أولاً

### أولاً: اعتماد العلاقة الرقمية على وسائل تقنية تقرب المواطن إلى الإدارة

من بين المؤشرات التي تدل على خاصية التقريب بين المواطن والإدارة استعمال كل من البريد الإلكتروني والانترنت من أجل التواصل بحث نقصد بهذا القرب الافتراضي وليس القرب الحقيقي والمباشر حيث تمكن هذه الأليات من إنجاز المعاملات في ثواني معدودة.

#### 1. البريد الإلكتروني

يتم التبادل الإلكتروني للرسائل باستخدام البريد الإلكتروني وفق بروتوكول تبادل الملفات، بموجب هذا الإجراء تتم المعاملات، ومن ثم يتم تكوين الوثائق الإلكترونية المطلوب إرسالها بعد تشفيرها، ثم ترسل عبر البريد الإلكتروني على شبكة الانترنت إلى الشركة أو الشركات المختلفة أو المواطنين<sup>(191)</sup>.

(190) - مراكشي محمد أمين، "فقاير فيصل، الإدارة الإلكترونية وأثرها على إصلاح الخدمات العمومية في الجزائر"، مجلة الإبداع، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2017، ص184.

(191) - يعرف البريد الإلكتروني بأنه: "عبارة عن عملية إرسال واستقبال الرسائل والوثائق من جهاز متصل إلى آخر من خلال شبكة الاتصالات سواء كانت محلية أو مستوى وطني أو عالمي".

### 2. الانترنت

استخدام أنظمة التبادل الإلكتروني تحقق إيجابيات مفيدة، منها التقليل في التكلفة، وتحقيق التحول إلى استخدام "الانترنت" في انجاز بعض المعاملات على الانترنت، ومع تطور إجراءات تأمين سرية المعاملات، بدأت حركية التحول تزداد بشكل جعلت الانترنت اكبر سوق لإجراء المعاملات وخاصة المعاملات التجارية بين الشركاء التجاريين، وهكذا فان استخدام الانترنت أصبح كوسيلة لنقل رسائل التبادل الإلكتروني للوثائق منذ عام 1955 وبعد تشفيرها كملف مرافق مع رسائل البريد الإلكتروني على الشبكة وباستخدام احد ملفات التراسل الإلكتروني<sup>(192)</sup>.

إجراء المعاملات الإلكترونية على شبكة الانترنت يكون وفقا لوسيلة التبادل الإلكتروني للوثائق من خلال مقر المعلومات في الشركة أي هناك برنامج خاص لإنشاء رسائل التبادل الإلكتروني للوثائق في مقر الشركة، حيث يتم تشفيرها باستخدام وسائل، والتشفير المستخدمة في الشركة، ثم يتم إرسالها عبر شبكة الانترنت في صورة علاقة بين التصفح ومقر الشركة<sup>(193)</sup>.

الأسلوب الثاني يحقق ديناميكية عالية في استخدام التبادل الإلكتروني للوثائق، وتعد شركة من أوائل الشركات التي استخدمت هذا الأسلوب، وهكذا فان متطلبات تنفيذ التبادل الإلكتروني للبيانات الرئيسية هي وجود وسيلة للاتصال ومعايير التبادل الإلكتروني للبيانات والبرمجيات التي تمكن من تبادل المعلومات الإلكترونية<sup>(194)</sup>.

(192)– MEZARI Rezak, LAHDIR Mourad, Mise en œuvre des réseaux locaux « installation d'un réseau sous Windows et Linux », les pages bleues internationales, Algérie, 2006, p262.

(193)– مراكشي محمد أمين، فقاير فيصل، مرجع سابق، ص186.

(194)– مريزق عدمان، "الإدارة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد

03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعد دحلب، البليلة، 2018، ص142.

ثانياً: تقليص المسافات ورفع الحواجز في ظل العلاقة الرقمية بين الإدارة والمواطن

العلاقة الرقمية بين الإدارة والمواطن توفر العديد من المزايا لكل من الإدارة والمواطن في نفس الوقت بحيث تشكل هذه العلاقة الطريق المختصر لاقتصاد الجهد والوقت وأهم السبل لتحقيق الفعالية والنجاعة الإدارية من خلال الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبالتالي سنحاول أن نجمل هذه الخصائص تحت أهم مؤشرين توفرهما هذه العلاقة أولهما هو اختصار الوقت على المواطنين ثانيهما تحقيق السرعة في الأداء الإداري<sup>(195)</sup>.

### 1. اختصار الوقت على المواطنين

تؤكد ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة أن التفاعل بين أطراف التعامل يتسم بالبطء النسبي وبينما في الإدارة الإلكترونية بالسرعة، كما يحقق التفاعل الجمعي أو المتوازن يبين فرداً ومجموعة ما من خلال استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية<sup>(196)</sup>.

تحدد العلاقة بين الإدارة والمواطن في التعامل التقليدي بمدة خمسة أيام في الأسبوع وذلك وفعال مواعيد عمل الإدارات، بينما تستمر العلاقة في البيئة الافتراضية لمدة سبعة أيام في الأسبوع ولمدة أربع وعشرين ساعة يومياً في الإدارة الإلكترونية أكثر من الإدارة التقليدية التي كانت محددة بثمانية ساعات وبالتالي تحقق هذه الميزة للوقت حيث لا يضطر العامل في سلك آخر للغياب أو حتى تكبد عناء الانتقال للإدارة مادام الإدارة الإلكترونية مفتوحة أمامه في كل وقت.

العلاقة الرقمية يتم فيها توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية من خلال توسيع قاعدة البيانات التي تحتوي على مختلف المعلومات والخدمات التي قد يحتاجها المواطن كما تملك البوابات التي يتم فيها تقديم الطلبات عن بعد ويتم أداء الخدمة بصفة فورية مما يحقق السرعة والقرب للإدارة<sup>(197)</sup>.

(195) - محمد ياسين مختار، لعشاب مريم، "إسهامات الإدارة الإلكترونية في التطور الإداري"، مجلة الدراسات القانونية،

العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2015، ص 609.

(196) - عثمان مريم، ضريفي الصادق، مرجع سابق، ص 13.

(197) - محمد ياسين مختار، لعشاب مريم، مرجع سابق، ص 610.

تتحقق السرعة في التعاملات الإلكترونية بين الإدارة والمواطن أيضا من خلال ضمان التنسيق بين مختلف الوزارات والإدارات والمؤسسات العمومية أثناء تطبيق مختلف البرامج الإدارية وشموليتها لمختلف المجالات والخدمات الإدارية وإتاحة المعلومات الكاملة عن كل ما يخص المؤسسة والعاملين بها مما يقضي على ظاهرة البيروقراطية وبالتالي تقريب المواطن للإدارة وكسب ثقته<sup>(198)</sup>.

### 2. تحقيق سرعة الأداء الإداري

العلاقة الإلكترونية هي الإطار الفضفاض لتوزيع واسع للسلطة والمهام والعلاقات الشبكية- الأفقية التي يحقق التنسيق الآني وكل مكان من أجل إنجاز الهدف المشترك لأطراف التنظيم، فمع الانترنت يتم التحول البطء إلى السرعة ويظهر ذلك على مستوى العلاقة الرقمية بين المواطن والإدارة من خلال سهولة إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للنظام وكأنها وحدة مركزية، تبسيط الإجراءات وسرعة الإنجاز ورفع مستوى أداء الخدمات، السرعة في اتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات دقيقة ومباشرة<sup>(199)</sup>، رقمنة العلاقة بين الإدارة والمواطن توفر أيضا السهولة في متابعة وإدارة كافة الموارد والهياكل والخصائص التنظيمية الرسمية إلى منظمة التركيز على الهدف الواحد المتقاسم<sup>(200)</sup>.

تتسم العلاقة الرقمية بين المواطن والإدارة برفع مستوى الأداء وخلق الفعالية في الإدارة وتحسين مستوى العمليات الإدارية، إعادة تنظيم العمل الإداري وترشيد القرارات المتعلقة بالعمل الحكومي وتقليص الازدواجية في الإجراءات المعقدة وذلك من خلال قيام الجهات الإدارية بـ:

– زيادة دقة البيانات ومنه الثقة في صحتها، تبادل الوثائق والمعلومات إلكترونيا، حل النزاعات والشكاوى بأسلوب مرن وسريع، ومنه تخفيف القيود البيروقراطية والورقية<sup>(201)</sup>.

(198) – مريزق عدمان، مرجع سابق، ص144.

(199) – محمد ياسين مختار، لعشاب مريم، مرجع سابق، ص611

(200) – تومي هجيرة، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مجال المعاملات التجارية في الجزائر؛ دراسة في إطار القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، مداخلة لمقابلة في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع – تحديات – آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية مسيلة، المنعقد بتاريخ 26-27 نوفمبر 2018، ص 02.

(201) – براهيمى سميحة، المرجع السابق، ص13.

## الفصل الثاني تنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطن في العصر الرقمي

- تلخيص الإجراءات الإدارية وتبسيطها، بعد التخلص من الأعمال الورقية وكسر الحواجز الجغرافية
  - الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية، وإعادة هندسة إدارة الموارد البشرية، ومنه زيادة فرص الابتكار والإبداع، ومنه التنافس<sup>(202)</sup>.
  - مواكبة التطور التكنولوجي.
  - تمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية.
  - خلق بيئة عمل أفضل باستخدام تقنيات الاتصال.
  - ضمان الفعالية والجودة في تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين على قدم المساواة بتسهيل وتبسيط وتسريع المراحل الإدارية<sup>(203)</sup>.
- كما تحقق العلاقة الرقمية ما يعرف بالاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة ورفع مستوى الكفاءة فيها مساعدة الإدارة في إدارة مواردها سواء البشرية أو مالية أو الإدارية أو المعلوماتية وتوفير عدد من الخدمات الإلكترونية للعاملين بما يسمح لهم بالحوار والمناقشة التعليم الذاتي والتراسل الإلكتروني<sup>(204)</sup>.

---

(202) - محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص613.

(203) - تومي هجيرة، مرجع سابق، ص15.

(204) - براهيم سميحة، مرجع سابق، ص08.



## الفرع الثاني

### العلاقة الرقمية بين المواطن والإدارة تركز مبادئ القانون الإداري

تعتبر الإدارة العامة في بعدها الوظيفي عن الدور الذي تقوم به الدولة في إطار علاقتها بالمجتمع والمهام الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها، ومنه فاختيارها للنظام الإداري الملائم سيساعدها في تحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة، ومع تطور دور الدولة وتطور التكنولوجيا تطور هذا النظام من النظام البيروقراطي إلى بداية التفكير في الإصلاح والتكيف مع هذا التطور<sup>(205)</sup>.

يؤدي رقمنة العلاقة بين الإدارة والمواطن إلى ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية التشاركية والجوارية بتقريب الإدارة من المواطن والتخفيف من معاناته وذلك من خلال تدعيم أهم المبادئ التي تتعلق بالعلاقة بين الإدارة والمواطن بحيث بموجب رقمنة العلاقة بين المواطن يتجسد هناك تحقيق فعلي لمبدأ الشفافية (أولاً)، ومبدأ المساواة (ثانياً).

### أولاً: تحقيق مبدأ الشفافية

يطلق مصطلح الشفافية على حرية تبادل المعلومات وإعلانها ليعلم بها الطرف الآخر، فهي إذن مرادفة لمفهوم الوضوح والمكاشفة، اللذين يعتمدان على إزالة الشك والإبهام لدى الآخرين، وكما يقصد به مجموعة الممارسات والسلوكيات التي يلتزم بها المسؤولون أو المدراء وفقاً للتشريع والإجراءات، والتي تساعد في الكشف عن المعلومات اللازمة في صناعة القرارات الإدارية واتخاذها مما يساهم في القضاء على الفساد وبناء أنظمة النزاهة والعدالة<sup>(206)</sup>.

يعتبر مبدأ الشفافية من المبادئ التي تنمو وتتطور في صورتها ومظاهرها مع التقدم الفني والإداري والتنظيمي والتقني التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، فقد شهد تطوراً كبيراً بالتقدم التكنولوجي الذي حدث، فتوجه دول العالم اليوم إلى تبني التقنية الحديثة في التعامل المتمثلة في

(205) - حسام بن صالح الشثري، التوظيف الإداري للبريد الإلكتروني في الأجهزة الأمنية (دراسة مسحية على قطاعات وزارة الداخلية بمدينة الرياض)، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم القانونية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003، ص 45.

(206) - ربيع نصيرة، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغزور، خنشلة، 2017، ص 970.

أنظمة الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية ورقمنة العلاقة بين المواطن والإدارة نظرا لما تقدمه للإدارة العامة من تأثير إيجابي على كفاءة توصيل الخدمات، وعلى شفافية ووضوح المسؤوليات في العمليات الإدارية والتشغيلية وذلك من خلال زيادة جودة الخدمات العامة الموجهة للأفراد لتحسين الشفافية، وتطوير ثقة وتفاعل المستخدمين، وزيادة كفاءة المعاملات الإلكترونية الحكومية وتلبية متطلبات المواطنين بكل شفافية<sup>(207)</sup>.

حيث أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى اعتبار السرية مجرد ميراث تاريخي للإدارة، وأن مواكبة هذه الثورة تستدعي العمل من خلال إدارة تتحول فيها العلاقة بين الإدارات العامة والجمهور إلى علاقة شفافة بدلا من السرية والكتمان<sup>(208)</sup>، ومعنى ذلك أن علاقة الإدارة الحكومية بـ الجمهور تتحول في ظل الشفافية إلى علاقة تشاورية ترسي دعائم الديمقراطية الإدارية التي تتيح للجمهور حق مشاركة الإدارة في أداء عملها وحقه في فهم تصرفاتها مادام بإمكانه الاطلاع على وثائقها، وأسباب قراراتها التي يسوغها انفتاح الإدارة على الجمهور، ولكن مع احترام الحق في الحياة الخاصة للأفراد وعدم نشر المعلومات المتعلقة بأسرارهم الشخصية.

### 1. تبسيط وتسهيل الإجراءات

تعتبر الإجراءات عن الخطوات التفصيلية لأداء الأفراد للوظائف والعمليات والمعاملات، وهي كافة النشاطات التي تؤديها الإدارة لتحقيق أهدافها ومساعدتها الخدماتية، وتركز الكثير من الدول في برامج الإصلاح الإداري على تيسير الإجراءات، نظرا لأنها من عناصر الفساد الإداري في النظام الإداري للدولة، كونها ترفع من تكاليف أداء الأعمال الإدارية الحكومية، وتزيد من البيروقراطية الإدارية وبرز ظاهرة الرشوة بهدف تجاوز تلك الإجراءات<sup>(209)</sup>.

حيث تأتي الإجراءات في المرتبة الأولى بعد إقرار القوانين واللوائح، وهي الخطوات والمراحل الأساسية لإنجاز عمل ما، فلو تم التحليل لإجراءات التوظيف في الإدارات العمومية لأحد طالبي

(207) - براهمي سميحة، مرجع سابق، ص 19.

(208) - القدوة محمود، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، د.ط، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 28.

(209) - ربيع نصيرة، مرجع سابق، ص 972.

الوظيفة، فسوف نجد إجراءات معقدة جدا قد تصل إلى 50 إجراء تقريبا من بداية التقدم بالطلب إلى غاية التوظيف، وهو كم هائل من الإجراءات تمثل عائقا قويا أمام طالب التوظيف.

في حين أن الإجراءات الحديثة للتوظيف تقتصر على تقديم الطلب مرفقا بالسيرة الذاتية عبر البريد الإلكتروني، وبعد الموافقة يسلم ملف التوظيف الذي يحتوي على كافة الوثائق الضرورية فقط، فعملية التبسيط للإجراءات تسهل إمكانية الوصول للمعلومات، مما يجعل الإدارة شفافة أمام الأفراد من مواطنين وأجانب<sup>(210)</sup>.

### 2. الإدارة الإلكترونية تحقق مبدأ الحياد

الواقع الإلكتروني الجديد المتمثل في رقمنة العلاقة بين المواطن والإدارة يتيح لهذه الأخيرة تقديم الخدمة العامة لمنتمعيها وكافة أطراف المجتمع المعني بمنع المحاباة والانحياز لصالح جهة أو طرف أو مجموعة أو فرد معين على حساب الآخرين، وذلك لأن الإدارة الإلكترونية تتم وفق إرشادات وتعليمات محددة الكترونيا مسبقا، لا يمكن التلاعب بها من قبل أي كان ولصالح أي كان، مما يجعل مبدأ الحياد هو أساس العمل الإداري، وتطبيق الشفافية مفعل بشكل إيجاب<sup>(211)</sup>.

حيث لم يعد بمقدور الدول أن تبقى بمعزل عن مجارة ومواكبة ما يحصل في تأمين النزاهة والشفافية والمصداقية والإفصاح عما يجري في العالم من علاقات سواء الإدارية أو التجارية أو الإجتماعية، وما تفرضه بعض المنظمات المهنية العالمية المختصة من معايير وقواعد يتطلب مجاراتها للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، وفي مقدمتها منظمة النزاهة والشفافية العالمية، التي تصدر باستمرار تقاريرها السنوية والفصلية لتكشف عن مواطن الخلل في الأداء الحكومي لهذا البلد أو ذاك.

(210) - ترقى يونس، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 65.

(211) - ربيع نصيرة، مرجع سابق، ص 972.

وبالمقابل تضع الدول التي تحظى بأولوية ودرجات متقدمة، من منظور النزاهة وقلة صيغ الفساد بالمقارنة مع غيرها من الدول، مما يفرض على الدول الالتزام بالمعايير العالمية في النزاهة والشفافية وضبط الجودة في الأداء الحكومي، وما من آلية تسمح بذلك أفضل من تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحقيق الشفافية في جميع مجالاتها<sup>(212)</sup>.

كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في النظم التسييرية<sup>(213)</sup> لتقديم خدمات ذات جودة وتبني إستراتيجية واضحة للتخلص من منطق التسيير التقليدي، خصوصا أمام ارتفاع المستوى الثقافي للمواطنين وتزايد الوعي، ومنه أصبحت عصرنة الإدارة العامة ومناهج وأساليب العمل باستخدام الحاسوب وشبكة الانترنت ضرورة ملحة، وتحول هدف هذه الرقمنة إلى التركيز على ترقية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن وذلك في إطار تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن<sup>(214)</sup>.

#### ثانيا: تدعم مبدأ المساواة

يعبر حق المساواة بين كافة المواطنين حجر الأساس في كل تنظيم للحقوق والحريات فهو مبدأ من المبادئ الحديثة إن الأفراد أمام القانون متساوون دون تمييز بينهم، ونظرية المساواة في العلاقة مع الإدارة، هي من صنع الفقهاء المؤيدين لاستقلال المسؤولية العامة وتحريرها كليا من قواعد المسؤولية الخاصة، إذ تستجيب فكرة المساواة لمفاهيم العدالة الاجتماعية ومفهوم الدولة الديمقراطية، لذا حضى مبدأ المساواة أمام المرافق العامة أهمية كبيرة في كل الدول الديمقراطية<sup>(215)</sup>.

(212) - ربيع نصيرة، مرجع سابق، ص 174

(213) - موكة عبد الكريم، المتطلبات الأساسية لتحقيق التسيير الإلكتروني، مداخلة ملقاة في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات - آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية مسيلة، المنعقد بتاريخ 26-27 نوفمبر 2018 ص 14.

(214) - لاباز أحلام أمال، مبدأ المساواة وتطبيقاته في المرفق العمومي الجزائري، مذكرة لنسل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016، ص 48.

(215) - شنيني حسين، مبدأ المساواة أمام المرفق العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 10.

المساواة القانونية التي هي أهم مظاهر المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات العامة، ولا شك في أن هذه المظاهر تترد جميعاً إلى فكرة المساواة أمام القانون فهي توجب أن يكون القانون واحداً بالنسبة لجميع أفراد الجماعة بغير ما تمييز أو تفرقه ومقتضى ذلك أصلاً أن يكون القانون عاماً عمومية مطلقة وينطبق على جميع أفراد الجماعة بغير استثناء أو تمييز، على أن ذلك يستحيل عملياً، فالقانون يتضمن دائماً شروطاً وقواعد تحكم تطبيقه، ولن يحدث أن تتوافر جميع الشروط التي ينظمها القانون لدى جميع أفراد الجماعة في القانون الذي ينظم مرفقاً معيناً من المرافق العامة لا بد وأن يتضمن شروطاً تتصل بصلاحيات عمال ذلك المرفق وموظفيه كما يتضمن شروطاً معينة لإمكان الانتفاع بالخدمات<sup>(216)</sup>.

وتظهر المساواة في البيئة الرقمية من خلال عدة مظاهر ومنها:

### 1. مساواة المواطنين في الحصول على المعلومات والحقوق في إطار العلاقة الرقمية

تساهم الإدارة الالكترونية من خلال تفعيل المبدأ في الحد من ظاهرة الوساطة والمحسوبية، وتحقق التساوي في حق جميع المواطنين دون تمييز في المشاركة لوضع السياسة العامة للدولة وهذا من خلال الحق في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة في الدولة، إلى جانب الحق في الترشح لعضوية المجالس النيابية العامة والمجالس المحلية والإقليمية<sup>(217)</sup>، وحق تكوين الجمعيات المناسبة. فمبدأ المساواة يعطي الحق للمواطنين دون الأجانب في ممارسة هذه الحقوق على قدم المساواة طبقاً للشروط التي يحددها القانون دون تمييز وقد أعلنت الدساتير المختلفة مبدأ المساواة في الحقوق السياسية لجميع المواطنين دون تفرقة وخاصة في حق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة<sup>(218)</sup>.

(216) - عصمت عبد الله الشيخ، دور التنظيم وتكنولوجيا المعلومات في تيسير وفاعلية العمل الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 50.

(217) - ترقى يونس، مرجع سابق، ص 67.

(218) - محمد باهي أبو يونس، التنظيم القانوني لحرية الحصول على الوثائق الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 31.

## 2. العلاقة الإلكترونية تحد من الفساد والتميز بين المواطنين

تعتبر العلاقة الإلكترونية إحدى الوسائل الوقائية في مواجهة تفشي الفساد ومكافحته سواء كان فساداً إدارياً أو مالياً، وهو ما تطلبت مقتضيات الإصلاح الإداري من ضرورة إلزام المؤسسات الحكومية باتباع مبدأ الشفافية في عملها وما يقتضيه من إيصال المعلومة للمواطنين، زيادة على تقديم الخدمات لهم وتطوير الخدمات الإلكترونية، مما يؤدي إلى تسهيل التعاملات<sup>(219)</sup>.

مع وبين القطاعات الحكومية باستخدام الرقمنة وتبسيط الإجراءات والتنسيق بين الأجهزة الحكومية، وكما يؤدي تطبيق الحكومة الإلكترونية إلى تطوير كافة النشاطات والتدابير والمعاملات الحكومية وتبسيطها وتسهيلها وتحقيق كفاءة العمل الإداري وجودة الأداء الحكومي<sup>(220)</sup>.

(219) – أحمد محمد مرجان، دور الإدارة العامة الإلكترونية والإدارة المحلية في الارتقاء بالخدمات الجماهيرية (دراسة مقارنة) بين الإدارة المحلية في مصر وبلدية دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص14.

(220) – القدوة محمود، مرجع سابق، ص32.

خاتمة

## خاتمة

أصبح من الضروري على كل الحكومات الدخول في مرحلة تطبيق الإدارة الرقمية أو الإدارة الإلكترونية، والانطلاق مما يتيحها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كأداة لترقية أنشطة ومهام مؤسسات الخدمة العمومية وتساهم بصورة واضحة في تجسيد إصلاحات الخدمات المقدمة للمواطنين وإصلاح العلاقة بين المواطن والإدارة، وترفع من مستوى رقابة الفرد على كل ما تؤديه المنظمات العامة من خدمات بما يتيح درجة عالية من الجودة على وظائفها، والتي في مقدمتها تقديم الخدمات العمومية، وتسهيل الحياة العامة للمواطن وتقريبهم إلى المنظمات الحكومية.

كما أن رقمنة الإدارة العامة وتطبيقها كآلية لتحسين وترشيد العلاقة بين الإدارة والمواطن يمثل استراتيجية محورية يمكنها إضفاء نتائج إيجابية على عمل الأجهزة الإدارية الحكومية، ويحقق مقدار من المصادقية في عمل منظمات الخدمة العمومية، فالتوجه نحو نشر المعلومات الضرورية أمام طالب الخدمة المدنية كالإعلان عن التوظيف، توفير البيانات الأساسية للخدمات، أو إيجاد منافذ للخدمة العمومية لمختلف أنواعها صحية، تعليمية، تجارية، من شأنه أن يحقق رضا الموظف على نوعين الخدمات التي يطلبها، كما يقضي على عنصر الشك لدى المواطن، ويقلل من حدة العلاقة الصراعية بينه وبين الإدارة العامة، ذلك عن طريق خلق مؤسسات عامة تتصف بالفعالية والكفاءة وتستجيب لاحتياجات المواطنين، وتضمن المساواة في الحصول على خدمات عالية المستوى.

ومن خلال هذه الامتيازات فإن تطبيق الإدارة العامة في ظل عصر الرقمنة ليس كإدارة تدير شؤون الدولة والمجتمع بديلا عن الإدارة التقليدية، وإنما كأسلوب جديد في العمل الإداري والتنظيمي، يحقق قدرا من النضج الإداري، وتسهيل العلاقة بين المواطن والمؤسسات العمومية، وتوفير معلومات بشكل متكامل وسريع وكل ذلك سوف يحدث تغييرا سريعا في شكل حياة المواطنين، وينقص من الصور السلبية لمفهوم الخدمة العمومية الناجمة عن تعقيدات الهيكل الإداري وتعالى مستوياته التنظيمية في شكلها التقليدي وتثقل المواطنين بين مكاتب الهرم الإداري للحصول على الخدمة، وما يترتب عن ذلك من هدر الوقت، تزايد في التكاليف ونقص في الأداء.

وطبقا لما سبق ذكره فالدولة الجزائرية أيضا لها نصيب من هذه الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث وجدت نفسها ملزمة كباقي الدول بعصرنة مرافقها العامة، وهذا ما نلاحظه



## خاتمة

بالفعل من خلال تطبيقها لمشروع الإدارة الإلكترونية الجزائرية منذ 2013 الذي شمل جميع القطاعات، والذي لا يكاد يخلو من برنامج حكومي في السنوات الأخيرة من التأكيد على ضرورة المضي قدما في تطبيق مبادئ الإدارة العامة في عصر الرقمنة لما لها من مميزات وفوائد، وباعتبارها ضمانا أكيدة لتمتين وتعزيز الثقة بين السلطة ممثلة في الإدارة والمواطن، الشيء الذي من شأنه تعزيز التماسك الوطني والحفاظ على الاستقرار، فأصبح المواطن الجزائري، لم يعد في حاجة كي ينتقل إلى مكان تواجد الخدمة، بل وفر عليه الجهد والوقت واختزال المسافات أثناء طلب الخدمة.

وبما أن الجزائر عملت إلى تطبيق رقمنة وعصرنة إدارتها العامة، فطبيعة الحال وتحتم عليها أيضا الاهتمام بموضوع العلاقة بين الإدارة والمواطن في عصر الرقمنة باعتبارها علاقة مباشرة وعلاقة ترابطية، بحيث اهتمت بتحسين وترشيد هذه العلاقة من جميع النواحي، منها حقوق وواجبات الإدارة نحو المواطن والعكس صحيح، وتوفير الحماية للمواطن الجزائري سواء حماية مدنية، أو إدارية أو جزائية، كذلك رفع مستوى أداء الإدارة للخدمة العمومية، وذلك ارتقاء بأعمال الإدارة وتوسيع الثقافة والتقنية وجودة الأداء الموظفين للإدارة وتحدي كل الصعوبات التي تعيقها في هذا المجال.

لكن بالرجوع إلى ما سبق ذكره حول تطبيق الإدارة العامة في عصر الرقمنة وتجربة الجزائر في هذا المجال نجد أن الواقع لا يتطابق تماما مع ذلك، بحيث لازالت بعض الدول لم تصل إلى حد الآن إلى التطبيق التام والدقيق لمفهوم واستراتيجيات الإدارة في عصر الرقمنة أو الإدارة الإلكترونية، ويعتبر جانب المعوقات السبب الرئيسي لفشل مشروع الإدارة الإلكترونية، ولم تسلك الجزائر من هذا الفشل في هذا المجال، بحيث بالرغم من أن الدولة الجزائرية قطعت مشورا لا يستهان به من أجل عصرنة إدارتها وتحسين خدمات مرافقها العامة بما يتماشى مع تطلعات الشعب الجزائري ومقتضيات العصر الرقمي المتسارع والمتطور، إلا أن من خلال دراستنا للنماذج التطبيقية المهمة لعصرنة الإدارة نجد ما تحقق في ارض الواقع لا يزال بعيدا، عما تصبو إليه الدولة وما يتطلع إليه المواطنين وذلك يرجع لأسباب متعددة، وهي كالآتي:

- ضعف الجاهزية الإلكترونية في الجزائر أدى إلى عرقلة الخدمات العامة الإلكترونية، والتي أعادت مشكلة الطابور من جديد في مؤسسات الخدمة العمومية مثل خروج الشباك الإلكتروني عن

## خاتمة

الخدمة ساعات طويلة، وضعف التجاوب مع مفهوم الخدمة الإلكترونية بسبب نقص الوعي الجماهيرية وقلة الثقافة الإلكترونية.

- نقص في البنية التحتية وما تتطلبه رقمنة الإدارة العامة من أرضية ومعدات ووسائل متطورة، بالإضافة إلى نقص في العنصر البشري المؤهل والمتخصص وكذا الحماية والصيانة الكافية لأداء الخدمة.

- عدم قدرة المواطن الجزائري على الاستعمال الجيد والعقلاني للخدمات التي تقدمها المرافق العامة، سواء عن جهل لكيفية الحصول على الخدمة أو لتجاهل وتبذير الذي يكلف الدولة الأموال الباهظة، فالأمية ونقص ثقافة المواطن لها بالغ الأثر في كبح عجلة العصرية.

ومن حيث مدى فعالية هذا المجال أي رقمنة الإدارة العامة في تحسين العلاقة بين الإدارة المواطن في العصر الرقمي فهو أيضا مرتبط بهذه الأسباب، بحيث رغم الأهمية التي أعطتها الجزائر لموضوع علاقة الإدارة بالمواطن في هذا المجال إلا ان هذا كان في إطار قانوني ضعيف وهش، وبالمقارنة لما تشهده العلاقة من رقي وتطور بارزين لدى الدول المتقدمة بل وحتى في الدول الشقيقة، تجعلنا نعترف أنها علاقة متواضعة أو شبه العلاقة حتى نتفادى القول بوجود العلاقة بين الإدارة الجزائرية والمواطن، وذلك بسبب عدم إمكانية تحقيقها لهذه الآليات القانونية والتي يمكن إضافتها إلى الأسباب السابقة الذكر، وكذلك من الأسباب التي جعلت هذه العلاقة ضعيفة ما يلي:

- ضعف مستوى المبادئ التي تحكم العلاقة.
- مركزية القرار الإداري.
- اعتياد الإدارة وسيلة بين أيدي السياسيين وليس كموقف عمومي.
- العمل على عكس ما يتطلب حكم الإدارة الرشيدة.
- غياب بعض الآليات والهياكل التي تؤدي بانعدام إمكانية تحقيقها لتطلعات المواطن وطموحاته التي تجعله يثق بإرادته التي تخدمه حتى لا يتدمر منها.
- عدم فعالية الضمانات الإجرائية التي تضمن حقوق المواطن في مواجهة سلطات الإدارة والتي لا تزال تحتاج إلى الكثير من الإصلاحات حتى ترتقي إلى المستوى المطلوب.

## خاتمة

الأمر الذي يجعلنا نطالب بضرورة مراعاة بعض التوصيات التي قد تساهم إلى حد ما بتفعيل وتعزيز العلاقة التي تربط الإدارة بالمواطن في العصر الحالي وبتفعيل رقمنة الإدارة العامة والتي سنعرضها كالآتي:

- ضرورة الاستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء حكومة إلكترونية قوية الأركان والذي يتطلب انتشار الأنترنت وتوفير القوانين والأنظمة الراعية لهذه التكنولوجيا وتنمية وتأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا التقنية المتولدة عن الاستخدامات الرقمية ضمن الفضاء الإلكتروني المتميز.
- ضرورة العمل على تحسيس وتوعية المواطنين بمزايا هذه التقنيات الحديثة وتقديم التسهيلات الضرورية لهم بخصوص تكاليف اقتناء العتاد اللازم.
- إن مجالات الأعمال المختلفة اليوم هي في حاجة ماسة أكثر من غيرها إلى الاستفادة من هذه التقنيات والانخراط في الاقتصاد الرقمي بفضل ما يوفره لها من سهولة وسرعة في إجراء التعاملات المحلية والدولية وبأقل جهد وتكاليف.
- ضرورة المسارعة إلى إيجاد حلول للمعوقات، لا سيما في ظل انضمام الجزائر المرتقب في المنظمة العالمية للتجارة وتطلعاتها الواعدة للشركات الأوروبية والإقليمية المتعدد.
- الحكومة الإلكترونية مشروع غير قابل للاستتساخ أو التقليد لمجرد مواكبة العصر إنما هو نظام يقوم على استراتيجية واضحة تضمن الأهداف التي تراعي خصوصية المجتمع واحتياجاته والإمكانيات المتوفرة، وهذا لزيادة فرص نجاح المشروع.
- تكثيف الجهود من أجل التغلب على مشكل الأمية في الجزائر باعتبارها من أكبر التحديات التي تواجه مشروع الحكومة الإلكترونية.
- حل المشاكل المرتبطة بالأمن المعلوماتي بالنسبة للمؤسسات العمومية عن طريق التعاون والتنسيق فيما بينها، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، وكذلك قضايا الأمن المتعلقة بالمواطن لكسب ثقته باعتباره عنصر مهم في نجاح مخطط الحكومة الإلكترونية.
- تعميم الأنترنت ذات التدفق السريع لضمان جودة وسرعة الاتصال وتحسين نوعية الخدمة الإلكترونية وتوفير مجانية الأنترنت لا سيما في قطاع التعليم والصحة.

## خاتمة

- تكثيف حملات التوعية بأهمية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات، وما تقدمه من فوائد للأفراد والمؤسسات.
- الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره الأداة التي تسهم في تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية عن طريق برامج التكوين المكثفة والتدريب والتوعية للموظفين والقيادات الإدارية، وبالمواطن باعتبار أن مشروع الحكومة الإلكترونية موجه له بالأساس، ونجاح هذا المشروع مرتبط بوعي المواطن به وتفاعله معه.
- تتمين مبدأ الشفافية الذي يعد أساس علاقة الإدارة بالمواطن كخلق قانون لتسبب القرارات الإدارية والحد من سرية العمل الإداري وسلطة الإدارة التقديرية بهذا الصدد، إعادة المعادلة التي تقضي بأن السرية هي المبدأ وعدم التسبب هو الاستثناء.
- ضرورة إعلام المواطنين بالنصوص القانونية التي تعينهم مباشرة عن طريق منشورات، جرائد ووسائل الإعلام، فكثير من المواطنين لازلوا يجهلون أبرز الآليات التي أحدثت بصدد تنظيم العلاقة كمرسوم 131/88 المنظم لعلاقة الإدارة بالمواطن.
- تتمين تأهيل الموظفين وظروفهم، مع تلقينهم قاعدة أن الخدمة حق للمواطن أو الجمهور وليس امتنانا.
- تدعيم أكبر للإجراءات غير القضائية لضمان حقوق المواطن في مواجهة الإدارة أو اختيار أحسنها بواسطة استشارة المواطن باعتباره المعني الأول والأخير بالأمر.
- تطوير آلية اللامركزية التي هي أحد الخيارات الاستراتيجية التي اعتمدها الدولة الجزائرية والسعي باستمرار لدعمها.
- على مستوى الإجراءات وتبسيطها، فيتوجب إحداث لجنة الشكليات والإجراءات الإدارية ذات سلطات ووسائل كفيلة بتحقيق أهدافها تمكين المواطن من إخطارها طالما توفرت لديه تصورات وقدرات تسمح باقتراح ما يراه أنسب بصفته المعني الأول والأخير بالأمر.
- على مستوى الاستقبال، يتعين بذل المزيد من العناية بوظيفة الاستقبال وتمييزها على الوظائف الأخرى كالأمن، الحراسة، والتفكير في تنظيم حلقات دورية لتكوين أعوان الاستقبال.

## خاتمة

---

- تدعيم نظام الحوافز عن كل تجديد إداري، إنجاز أعمال أو وثائق، أو معدات إدارية أو طرق أو أنظمة جديدة تهدف إلى تسهيل وتبسيط والارتقاء بالخدمات وبالتالي تحسين علاقة الإدارة بالمواطن وتقريبه منها.
- ضرورة مراعاة البنية الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية عند تبني النماذج والهياكل والآليات الإدارية المستحدثة والمعتمدة على مستوى الإدارات للدول المتقدمة التي أثبتت نجاحها في هذه النقطة بحيث يجب إتباع الاستراتيجية التي تبنتها الدول المتقدمة في هذا المجال.

# قائمة المراجع

## القرآن الكريم

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### I. الكتب

1. أحمد محمد غنيم، الإدارة الإلكترونية (آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل) د.ط، المكتبة العصرية، 2004.
2. أحمد محمد مرجان، دور الإدارة العامة الإلكترونية والإدارة المحلية في الارتقاء بالخدمات الجماهيرية (دراسة مقارنة) بين الإدارة المحلية في مصر وبلدية دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
3. أمال قارة، الحماية الجزائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، ط02، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
4. تاج الدين محمد تاج الدين، الضبط إداريا وقضائيا، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
5. حسين مصطفى هلالى وآخرون، الإدارة الإلكترونية، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.
6. رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، د.ط، د.د.ن، القاهرة، 2002.
7. رضوان محمود عبد الفتاح، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012.
8. سالمى علاء عبد الرزاق السليطي، الإدارة الإلكترونية، د.ط، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
9. سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، د.ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د. ب.ن، 2016.
10. طارق إبراهيم الدسوقي عطية، "الأمن المعلوماتي - النظام القانوني للحماية المعلوماتية-"، د.ط، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.

11. طباش عز الدين، شرح القسم الخاص من قانون العقوبات، جرائم ضد الأشخاص والأموال، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2018.
  12. عامر طارق عبد الرؤوف، الإدارة الإلكترونية، ط.2، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
  13. عباس بدران، الحكومة الإلكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.
  14. عبد الفتاح بيومي حجازي، "الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني"، د.ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004.
  15. عبد القادر العرعاري، لمسؤولية المدنية، الطبعة الثالثة، دار الأمان للنشر والتوزيع، المغرب، 2011.
  16. عدنان مصطفى البار، الإدارة الإلكترونية (التقنيات الحديثة)، د.ط، تجمع مشرقى للعلمانية العرب، 2008.
  17. عصمت عبد الله الشيخ، دور التنظيم وتكنولوجيا المعلومات في تيسير وفاعلية العمل الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
  18. عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2004.
  19. فداء حامد، الإدارة الإلكترونية، الأسس النظرية والتطبيقية، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015.
  20. القدوة محمود، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، د.ط، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2099.
  21. محمد الصغير بعلي، القانون الإداري الجزائري، د.ط، دار العلوم، الجزائر، 2005.
- محمد باهي أبو يونس، التنظيم القانوني لحرية الحصول على الوثائق الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.



22. محمد خليفة، الحماية الجنائية لمعطيات الحاسب الآلي في القانون الجزائري والمقارن"، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
23. محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
24. محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
25. محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
26. مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، إدارة بلا ورق، إدارة بلا مكان، إدارة بلا زمان، إدارة بلا تنظيمات جامدة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011.
27. نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية (الإستراتيجية والوظائف، المشكلات)، د.ط، دار المريخ، السعودية، 2004.
28. نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

## II. الأطروحات والمذكرات الجامعية

### أ. أطروحات الدكتوراه

1. باري عبد اللطيف، دور ومكافحة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
2. بن قارة مصطفى عائشة، الحماية الجنائية للحكومة الإلكترونية (دراسة مقارنة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018.

3. بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وأفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016.
4. حططاش عمر، تأثير سلطات الضبط الإداري على الحريات العامة في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
5. رشا خويجلي أحمد البشير، الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بتطور الوحدات الإدارية في جامعة إفريقيا العالمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية، جاكارتا، 2016.
6. ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2012.
7. عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، دراسة سيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم، تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
8. عبده نعمان الشريف، الحكومة الإلكترونية كاستراتيجية لإعادة صياغة الدولة ووظائف مؤسساتها، الواقع والتحديات - حالة دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2009.
9. عفاف خديري، الحماية الجنائية للمعطيات الرقمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2018.
10. غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010.

### ب. المذكرات الجامعية

#### ب.1. مذكرات الماجستير

1. أمال نويصر، العلاقة بين الإدارة والمواطن في الجزائر واقع وآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008.
2. إيهاب خميس أحمد المير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مملكة البحرين، 2016.
3. بلجيلح شهنياز، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة، التجربة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص إدارة وحكومة محلية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2010.
4. ترقى يونس، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2015.
5. حسام بن صالح الشثري، التوظيف الإداري للبريد الإلكتروني في الأجهزة الأمنية (دراسة مسحية على قطاعات وزارة الداخلية بمدينة الرياض)، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم القانونية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003.
6. حمار مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، " الجزائر، 2007.
7. خليفة بن صالح بن خليفة المسعود، المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية من وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها بمحافظة الرس، مذكرة لنيل شهادة

- الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، تخصص الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2016.
8. رافيق بن مرسل، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغير ومعوقات التطبيق، دراسة حالة الجزائر (2001-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2011.
9. زروقي كملية، الحق في الإعلام الإداري، مذكرة لنيل الماجستير في الحقوق، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2006.
10. سليمان أسامة سليمان أبو سلامة، الإدارة الإلكترونية وأثرها على المرفق العام في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، 2017.
11. شنيني حسين، مبدأ المساواة أمام المرفق العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
12. عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2010.
13. محمد بن عبد العزيز الضافي، مدى إمكانية تطبيق الادارة الالكترونية في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الادارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة السعودية، 2006.
14. مرزوق دليلة، جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، على ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون جنائي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن لمهيدي، أم البواقي، 2017.
15. مريم عبد ربه أحمد السمري، درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة وسبل التطوير، بحث إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول التربية، كلية التربية، قسم أصول التربية الجامعية الإسلامية، غزة، 2009.

### ب.2. مذكرات الماجستير

1. بلجيلح شهبيناز، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة، التجربة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 2013.
2. بوالقمح هاجر، قريمس فوزية، سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية في ظل القانون رقم 04-18، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون العام الداخلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019.
3. ساسي مريم، الإجازة الإلكترونية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2016.
4. سايب زكية، العلاقة بين الإدارة والمواطن في القانون المقارن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2017.
5. فروة فهيمة وحفير ليديّة، أمعزيز عبد السلام، في المتطلبات الأساسية لنيل المرافق العامة الإلكترونية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020.
6. قصير نعاس، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الإدارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017.
7. لاباز أحلام أمال، مبدأ المساواة وتطبيقاته في المرفق العمومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016.

### III. المقالات والمدخلات

#### أ. المقالات

1. أحمد علي غنيم، "دور الإدارة الالكترونية في تطوير العلم الإداري ومعوقات استخدامها في مدارس التعليم العام في المدينة المنورة"، المجلة التربوية، العدد 81، كلية الحقوق، جامعة الكويتية، الكويت، 2006.
2. أميداتو محمد، "سياسة الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، المحلية الجزائرية للعلوم القانونية"، المجلة السياسية والاقتصادية، العدد 57، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2020.
3. أعر مولاي وقادة يزيد، "تطبيقات الإدارة الإلكترونية في القطاع العمومي خلال جائحة كورونا (دراسة تطبيقية بمديرية الإدارة المحلية بولاية سعيدة)"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2012.
4. أمال بوقاسم، التحول الإلكتروني كخيار إستراتيجي وضرورة لإصلاح الإدارة الجزائرية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2015.
5. بوبكر صبرينة وخماسية حفيظة، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية، قطاع العدالة نموذجاً"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سوق أهراس، 2019.
6. بودلان علي، "تتمين دور الحكومة الالكترونية في إرساء الخدمات العمومية، مشروع القرن الواحد والعشرون - التجربة الجزائرية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2013.
7. بومعيزة جابر، "الاعتداء على المعطيات الآلية في الحكومة الالكترونية"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2017.



16. عشا ش حمزة، "خضري حمزة، الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020.
17. عمران نزيهة، "الإدارة العمومية والمواطن أي علاقة تشخيص الإختلالات وسبل الصلاح على ضوء التجربة الجزائرية"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
18. فرطاس فتيحة، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016.
19. قاسم ميلود، "علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر، بين الازمة ومحاولات الإصلاح"، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد 05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
20. لخضر رابحي، عائشة لكحل، "الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة 2016.
21. ماحي أمين، المكتبة الرقمية ودورها في تطوير البحث العلمي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية الاقتصادية، المجلد 57، العدد 02، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2020.
22. محمد العيداني ويوسف زروق، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 07، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2020.
23. محمد ياسين مختار، لعشاب مريم، "إسهامات الإدارة الإلكترونية في التطور الإداري"، مجلة الدراسات القانونية، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2015.



24. مراكشي محمد لمين، "فقاير فيصل، الإدارة الالكترونية وأثرها على إصلاح الخدمات العمومية في الجزائر"، مجلة الإبداع، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2017.

25. مريزق عدمان، "الإدارة الالكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2018.

26. معزوز دليلة، "حماية المعطيات الشخصية في البيئة الافتراضية في التشريع الجزائري الواقع والتحديات"، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، تامنراست، 2021.

27. موسى عبد الناصر، محمد قريشي، "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي"، مجلة الباحث، عدد 09، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

28. موسى نسيمة، "المعاملات الإلكترونية بعد سنة من صدور قانون عصرنة العدالة"، مجلة آفاق العلوم، العدد 09، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019.

29. وبصري ريمة، "مبررات الانتقال إلى تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مع الإشارة إلى تجارب بعض المؤسسات الجزائرية"، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد 07، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010.

### ب. المداخلات

1. بديار علي محمود، متطلبات ومعوقات الإدارة الإلكترونية، مداخلة ملقاة في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات - آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية مسيلة، المنعقد بتاريخ 26-27 نوفمبر 2018.

2. براهيم سميحة، الإدارة الالكترونية في الجزائر واقع وأفاق، مداخلة ملقاة في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات - آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية مسيلة، المنعقد بتاريخ 26-27 نوفمبر 2018.

3. تومي هجيرة، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مجال المعاملات التجارية في الجزائر؛ دراسة في إطار القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، مداخلة ملقاة في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات - آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية مسيلة، المنعقد بتاريخ 26-27 نوفمبر 2018.
4. حافظي سعاد، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية وإصلاح المرفق العام دراسة حالة الجزائر والمغرب كنموذج، مداخلة ملقاة في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات - آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، المنعقد بتاريخ 26-27 نوفمبر 2018.
5. سنوسي علي، عصرنة مرفق التعليم الجزائري بين حتمية التغيير، معوقات التطبيق، التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد نموذجه، مداخلة لصالح المتلقى الدوري: النظام القانوني للمرفق العام، كلية الحقوق، جامعة المسيلة وغبن خلدون، تيارت، 26/27 نوفمبر 2018.
6. عثمانى مريم، ضريفي الصادق، تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الخدمات المصرفية بين ضرورة الانفتاح ومخاطر النجاح، مداخلة ملقاة في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات - آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية مسيلة، المنعقد بتاريخ 26-27 نوفمبر 2018.
7. مشوشي مبروك وعمراني أحمد، تجربة المرافق الإلكترونية في الجزائر بين ضرورة العصرنة وصعوبة التطبيق، مداخلة، المدرسة العليا للصحافة وعلوم الإتصال وجامعة علي لونيبي بالبلدية 2.
8. موكة عبد الكريم، المتطلبات الأساسية لتحقيق التسيير الإلكتروني، مداخلة ملقاة في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات - آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية مسيلة، المنعقد بتاريخ 26-27 نوفمبر 2018.

### IV. النصوص القانونية

#### أ. النصوص التشريعية

##### 1.1. التشريع عضوي

1. أمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، ج.ر.ج.ج. عدد 31، المعدل والمتمم.
2. قانون رقم 01-08 مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 26 يونيو سنة 2001، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.
3. قانون رقم 08-05 المؤرخ في 19 جانفي 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المهنيين وسائقي السيارات الحجاب، ج.ر.ج.ج. عدد 03، الصادر في 20 جانفي 2008، المعدل والمتمم.
4. قانون رقم 08-06 مؤرخ في 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 99-05 المؤرخ في 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.
5. قانون رقم 09-04 مؤرخ في 14 شعبان 1430 الموافق 5 غشت 2009 المتضمن للقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته، ج.ر.ج.ج. عدد 47، صادرة بتاريخ 16 أوت 2009.
6. قانون رقم 10-116 المؤرخ في 18 أبريل 2010، الذي يحدد مضمون البطاقة الإلكترونية للمؤمن له اجتماعيا والمفاتيح الالكترونية لهياكل العلاج ولمهنيي الصحة وشروط تسليمها واستعمالها وتجديدها، ج.ر.ج.ج. عدد 26، الصادر في 26 أبريل 2010، المعدل والمتمم.
7. قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، ج.ر.ج.ج. عدد 37، الصادر في 3 جوان 2011، المعدل والمتمم.
8. قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية، ج.ر.ج.ج. عدد 12، الصادر في 29 فيفري 2012.

## قائمة المراجع

9. قانون رقم 03-15، المؤرخ في 1 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، ج.ر.ج.ج، العدد 06، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.
10. قانون رقم 04-15، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، ج.ر.ج.ج، عدد 06، صادر بتاريخ 10 فيفري 2015.
11. قانون 03-2000 المؤرخ في 16 أغسطس 2000، المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ج.ر.ج.ج عدد 04، صادر بتاريخ 16 أغسطس 2000 (الملغى).
12. قانون رقم 17-271 المؤرخ في 7 أكتوبر 2017، يحدد صلاحيات وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، ج.ر.ج.ج العدد 59، صادر بتاريخ 7 أكتوبر 2017.
13. قانون 04-18، المؤرخ في 01 مايو 2018، المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، ج.ر.ج.ج عدد 27، صادر بتاريخ 13 ماي 2018 (ملغى).
14. قانون رقم 07-18، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.ر.ج.ج، عدد 03، صادر بتاريخ 10 يونيو 2018.
15. قانون رقم 13-18 مؤرخ في 27 شوال عام 1439 الموافق 11 يوليو سنة 2018، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018.
16. قانون رقم 14-18 مؤرخ في 16 ذي القعدة عام 1439 الموافق 29 يوليو سنة 2018، يعدل ويتم الأمر رقم 71-28 المؤرخ في 26 صفر عام 1391 الموافق 22 أبريل سنة 1971، والمتضمن قانون القضاء العسكري.

### ب. المرسوم التنفيذي

1. المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 والمتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية ج.ر.ج.ج، عدد 68، الصادر في 27 ديسمبر 2015.

## V. المواقع الإلكترونية

1. محمدي محمد يونس، مقال بعنوان: التحول نحو الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم لمواكبة تحديات العصر الرقمي، تعليم جديد، أخبار وأفكار وتقنيات التعليم، بتاريخ: 26 جانفي 2016، المتوفر على الموقع: [www.new.educ.com](http://www.new.educ.com)، وتم الإطلاع عليه يوم: 13 جويلية 2012 على الساعة 16.
2. المغرب الأوسط، تزامنا مع رقمنة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي عبر الموقع: <https://www.fasbook.com/elmaghrab.elwsat> بتاريخ 2012/04/17 وتمت زيارة الموقع يوم 2012/08/02 على الساعة 12:59.
3. وكالة الأنباء الجزائرية، وزير العمل يبرز دور الرقمنة في تحسين الخدمات المقدمة للمواطن، عبر الموقع: <https://www.ops.dz> بتاريخ 28 جويلية 2019 على الساعة 19:28، زيارة الموقع يوم 2012/08/02 على الساعة 12:35.

## ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

### I. Ouvrages

1. Delphine Espagno, Abadie, une histoire courte des relations entre l'administrateur et le public mise à la portée de tout le monde, DA, France, 2006.
2. Gassin Raymoud, Fraud informatique, Encyclopédie juridique, Dalloz, répertoire de droit pénal et procédures pénales.com, Paris, 2003.
3. MEZARI Rezak, LAHDIR Mourad, Mise en œuvre des réseaux locaux « installation d'un réseau sous Windows et Linux », les pages bleues internationales, Algérie, 2006.

### II. Thèses de doctorat

1. Conditions générales de fonctionnement de la carte CCP, Algérie 4 Poste.
2. Heneri Isaak, e-management, G.appt et methodologie, Université Paris Dophine, observations du e-management, Dophine -legrs, 2008.

الفہم س

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة المختصرات

1	مقدمة
5	الفصل الأول: الإدارة في العصر الرقمي
7	المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية
7	المطلب الأول: ذاتية الإدارة الإلكترونية
7	الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية وتمييزها عن الإدارة التقليدية
8	أولاً: تعريف الإدارة الإلكترونية
9	ثانياً: تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية
11	الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية
12	المطلب الثاني: مقومات الإدارة الإلكترونية
12	الفرع الأول: مبررات الإدارة الإلكترونية وأهدافها
12	أولاً: مبررات الإدارة الإلكترونية
14	ثانياً: أهداف وآفاق الإدارة الإلكترونية
15	الفرع الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونية
15	أولاً: متطلبات تشريعية
17	ثانياً: المتطلبات المادية للإدارة الإلكترونية
20	المبحث الثاني: مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية
20	المطلب الأول: الإدارة الإلكترونية في الجوانب الاجتماعية
21	الفرع الأول: قطاع الداخلية والجماعات الإقليمية المحلية

- أولاً: مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية ..... 22
- ثانياً: مشروع جواز وبطاقة التعريف البيومترين ..... 23
- المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية في الجوانب القضائية والتعليمية ..... 26
- الفرع الأول: رقمنة قطاع العدالة ..... 26
- أولاً: وضع الأرضية المناسبة للولوج لعالم الإدارة الإلكترونية (الإستراتيجية) ..... 27
- ثانياً: الإنجازات المحققة تدعيماً للتحويل ..... 28
- الفرع الثاني: رقمنة التعاليم العلي، البحث العلمي ..... 31
- أولاً: مراكز البحث ..... 33
- ثانياً: التسجيلات الجامعية ..... 35
- ثالثاً: مشروع المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية: حيث يمثل المشروع الأهداف التالية ..... 38
- رابعاً: مشروع المكتبة الافتراضية الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية ..... 38
- الفرع الثاني: رقمنة البريد والمواصلات والتشغيل والضمان الاجتماعي ..... 38
- أولاً: رقمنة البريد والمواصلات ..... 39
- ثانياً: رقمنة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي ..... 42
- الفصل الثاني: تنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطن في العصر الرقمي ..... 47**
- المبحث الأول: مقومات العلاقة بين الإدارة والمواطن في العصر الرقمي ..... 50
- المطلب الأول: الإلتزامات المتبادلة بين الإدارة الرقمية والمواطن ..... 51
- الفرع الأول: إلتزامات الإدارة الرقمية نحو المواطن ..... 51
- أولاً: الإدارة الإلكترونية تكرر واجب الإعلام نحو المواطن ..... 52



- 53 ..... ثانيا: الإدارة الإلكترونية تركز واجب إستقبال المواطن وإستدعائه
- 54 ..... الفرع الثاني: إلتزامات المواطن إتجاه الإدارة الإلكترونية
- 55 ..... أولا: إلتزام المواطنين بفتح حسابات كآلية للتواصل مع الإدارة الإلكترونية
- 56 ..... ثانيا: الإلتزام بعدم التخريب والتجسس الإلكتروني
- 59 ..... المطلب الثاني: الحماية القانونية لعلاقة المواطن بالإدارة الإلكترونية
- 60 ..... الفرع الأول: الحماية الإدارية والمدنية للعلاقة بين المواطن والإدارة الإلكترونية
- 60 ..... أولا: الحماية الإدارية لعلاقة المواطن بالإدارة الإلكترونية
- 63 ..... ثانيا: الحماية المدنية للعلاقة بين المواطن بالإدارة الإلكترونية
- 64 ..... الفرع الثاني: الحماية الجزائية لعلاقة المواطن بالإدارة الإلكترونية
- 64 ..... أولا: الحماية المقررة لعلاقة المواطن بالإدارة في قانون العقوبات
- 65 ..... ثانيا: الحماية الجنائية المقررة لعلاقة المواطن بالإدارة الإلكترونية في القوانين الخاصة
- 67 ..... المبحث الثاني: تقييم العلاقة بين المواطن والإدارة في البيئة الرقمية
- 68 ..... المطلب الأول: سلبيات رقمنة العلاقة بين الإدارة والمواطن
- 69 ..... الفرع الأول: التهديد الأمني لعلاقة المواطن بالإدارة
- 70 ..... أولا: العلاقة الرقمية بين المواطن والإدارة مهددة بالتجسس الإلكتروني
- 71 ..... ثانيا: العلاقة الرقمية بين المواطن والإدارة مهددة بالتخريب الإلكتروني
- 73 ..... الفرع الثاني: نقص مؤهلات الإدارة والمواطن للتعامل بالتكنولوجيا
- 74 ..... أولا: هشاشة إستراتيجية رقمنة العلاقة بين المواطن والإدارة
- 76 ..... ثانيا: صعوبة التعامل مع الطابع الافتراضي لعلاقة المواطن بالإدارة في البيئة الرقمية
- 77 ..... المطلب الثاني: ايجابيات رقمنة العلاقة بين الإدارة والمواطن
- 78 ..... الفرع الأول: تقريب المواطن من الإدارة

## الفهرس

---

78	أولاً: اعتماد العلاقة الرقمية على وسائل تقنية تقرب المواطن إلى الإدارة .....
80	ثانياً: تقليص المسافات ورفع الحواجز في ظل العلاقة الرقمية بين الإدارة والمواطن .....
83	الفرع الثاني: العلاقة الرقمية بين المواطن والإدارة تتركس مبادئ القانون الإداري .....
83	أولاً: تحقيق مبدأ الشفافية .....
86	ثانياً: تدعم مبدأ المساواة .....
89	خاتمة .....
96	قائمة المراجع .....
112	الفهرس .....

## ملخص

تشكل العلاقة بين الإدارة والمواطن عند وجوه المجتمع وفي سبيل تعزيز هذه العلاقة وترقيتها تم إدخال تكنولوجيا الإتصال والإعلام في مختلف المجالات الإدارية الأمر الذي أدى بدوره لرقمنة العلاقة بين المواطن والإدارة في ظل العصر الرقمي وبالتالي تطرح مسألة مهمة وهي مدى ملائمة هذه الرقمنة للبنية الاجتماعية الجزائرية. وعلى الرغم من أن ترقيم الإدارة يشكل تحدي حقيقي إلا أن هذا الأمر ليس بخيار إنما ضرورة تقتضيها مساعي التطور.

**الكلمات المفتاحية:** المواطن، الإدارة الإلكترونية، تكنولوجيا الإتصال والمعلومات، العلاقة، الوظيفة الإدارية.

## Résumé

Le relation entre le citoyen et l'administration constitue la base et l'essence de la société et afin de renforcer et de promouvoir cette relation, les technologies de l'information et de la communication ont été introduites dans divers domaines administratifs, ce qui conduit à la numérisation de la relation entre le citoyen et l'administration à la lumière de numérique et pose ainsi un enjeu important, c'est l'adéquation de cette numérisation à la structure sociale algérienne.

Bien que la numérisation de l'administration constitue un véritable défi, cette question n'est pas une option, mais plutôt une nécessité rendue nécessaire par les efforts pour suivre le rythme du développement.

**Mots clés :** Citoyen, l'administration électronique, les technologies de l'information et de la communication. La relation, le travail administratif.